شرح أم البراهين

للعلامة أبي عبد الله محمد بن يوسف
السنوسي التلمساني
المتوفى في 895هـ

دراسة وتحقيق
عادل عبد المنعم أبو العباس

الطبعه الأولى 2018

مكتبة ابن سينا

obeikandl.com

السنوسي، محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي الحسني، ١٤٢٨-١٤٩٠
شرح أم البراهين/ أبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي التلمساني؛ دراسة وتحقيق عادل عبد المنعم أبو العباس.
ط١ القاهرة: مكتبة ابن سينا، ٢٠١٧
١٦٠ص؛ ٢٤سم
تدمك ٥ ١٩٩ ٤٤٧ ٩٧٧ ٩٧٨
١- علم الكلام.
أ- أبو العباس، عادل عبد المنعم (دارس ومحقق).
ب- العنوان ٢٤٠
رقم الإيداع: ٢٢١٤٩ / ٢٠١٧
الترقيم الدولي: 978 - 977 - 447 - 199 - 5

الإخراج الفني: وليد مهني علي

تطلب جميع مطبوعاتنا بالمملكة العربية السعودية من
مكتبة الساعي للنشر والتوزيع
ص.ب ٥٠٦٤٩ الرياض ١١٥٢٣ - هاتف: ٤٣٥٣٦٦٨ - ٤٣٥١٩٦٦ - ٤٣٥٩٠٦٦
فاكس: ٤٣٥٩١٤٥ جوال: ٠٥٥٠٦٧١٩٦٧
E-mail: alsaay99@hotmail.com

مطابع العبور الحديثة - القاهرة
تليفون: ٤٤٨٩٠٠١٣ فاكس: ٤٤٨٩٠٥٩٩

مكتبة ابن سينا
للنشر والتوزيع والتصدير

نافذتك على الفكر العربي والعالمي من خلال ما تقدمه لك من روائع الفكر العالمي والكتب العلمية والأدبية والطبية ونوادر التراث واللغات الحية. شعارنا: قدم التجديد..

يسعد رئيس
يشرف عليها ويديرها
مهندس
مصطفى عاشور

٢٦ شارع محمد فريد - الزهراء - مصر الجديدة - القاهرة
تليفون: ٢٦٢٩٨١٢ - ٢٦٢٥٣٦٨٢ فاكس: ٢٦٢٥٠٨٢
Web site: www.ibnsina-eg.com
E-mail : info@ibnsina-eg.com

جميع الحقوق محفوظة للناشر

لا يجوز طبع أو نسخ أو تصوير أو تسجيل أو اقتباس أي جزء من الكتاب أو تخزينه بأية وسيلة ميكانيكية أو إليكترونية بدون إذن كتابي سابق من الناشر.

obeikandl.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ الواحدِ الأحدِ، الفردِ الصمدِ، المنزَّهِ عن الشريكِ والشبيهِ والصاحبةِ والولدِ، والصلاةُ والسلامُ على مَنْ أُنزل عليهِ ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [محمد:19] وعلى آلهِ وأصحابهِ الذينَ كان شعارهم «جئنا لنخرج الناسَ من عِبَادَةِ العِبَادِ إلى عبادَةِ اللهِ ربِّ العباد».

وبعد،،

فهذه دراسة موجزة لـ«شرح أم البراهين» التي كتبَ متنها وفصَّل معانيها ووضَّحَ أدلتها الإمام العلامة محمد بن يوسف السنوسي، فنالت استحسان علماءَ وطُلَّابَ علوم العقيدة قرونًا عديدة، ومازالت إلى يوم الناس هذا يعكفون على حفظ متنها، ودراسة شروحها، لاسيما طلاب العلم بالأزهر الشريف والذين يفدون إلى رحابه من شتى أنحاء الأرض. و«أم البراهين» متن سهلُ التناول، واضحُ الدليل، بليغُ العبارة يتلوهُ الطالبُ المبتدئُ فيرى فيه قوَّة الحجة في بيان صفاتِ الله، ما يجبُ له وما يجوز وما يستحيلُ في حقه تعالى، وفي توضيح الصفاتِ الواجبة والمستحيلة والجائزةِ في حق الأنبياء عليهم السلام بأدلة تجمع بين العقل والنقل على طريقةِ إمام المتكلمين أبي الحسن الأشعري.

فإذا ما قرأ الطالبُ شرحَ المتنِ اتسعت مداركُهُ ووضحت له المعالم، واستطاع بعد ذلك أن ينتقل إلى أمهاتِ الكتب التي تأخذ بمداركه إلى

obeikandl.com

طريقةِ المناقشة والمناظرة، فيدفع كيدَ المتلاعبين بالعقيدة، والمنكرين للهِ وصفاتهِ من الملاحدةِ الجدد الذين يحاولونَ الصدَّ عن سبيل اللهِ بإلحادهم في آياته وصفاته.

ومعلوم أن العقائدَ لا ترسخ في القلوب إلا بقوةِ الإقناع لأنه ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ [البقرة: 256] وإنما علينا البلاغ، وهذا البلاغ من أهم واجبات طلاب العلم، وذلك بعد أن نضعَ أقدامهم على الطريق الصحيح بأخذهم العلوم والمعارف من ثقاةِ العلماء الذين تلقت الأمةُ مصنفاتهم بالقبول، لقول بعض السلف: «إن هَذا العِلمَ دينٌ فانظروا عمن تأخذون دينكُم».

وصاحب «أم البراهين» أحد العلماء المشهودِ لهم بالعلم والتقوى، أثنى عليه أهل الفضل، وتلقوا مصنفاته بالقبول.

ومن حق طالب العلم علينا أن نضعَ أمامه صورة موجزة للوحة حياة الإمام السنوسي ليدرك أنه يدرس مصنفًا لإمام ثقةٍ نال كتابه إعجاب العلماء فنصحوا به طالب علم العقيدة.

مؤلّف «أم البراهين»:

في مدينة تلمسان بالمغرب الأقصى، مدينة بالجزائر الآن، وفي قبيلة بني سنوس التي ينتهي نسبها للحسن بن علي بن أبي طالب، وُلِدَ أبو عبد الله محمد بن محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي الحسني، وكان ذلك بعد سنة ثلاثين وثمانمائة من الهجرة.

حفظ القرآن على عادةِ أهل زمانه وجوَّده في مرحلةِ الطفولة، ثمَّ سمَع من والده ومن العلامة ابن مرزوق، والعلامة أبي عبد الله محمد ابن العباس، وأخذ علم القراءات عن حافظ زمانهِ أبي الحجاج يوسف ابن محمد الشريف الحَسني كما أخذ الفقه عن أبي عبد اللهِ الجلاب، وغيرهم من الأئمة الأعلام.

وقد اجتهَد العلامةُ السنوسي في طلب العلمِ فخاضَ عُبابَهُ برغبةٍ لا تدانَى، وجهادٍ متواصلٍ حتى فاضت عليه العلوم والمعارف، وحسبك مؤلفاته وآثاره التي عطَّرت الأقطارَ الإسلامية، وانتشرت لدى العلماء كالشمس في رابعة النهار، وسوف أضع مؤلفاته بين يديك بعد قليل.

حاز - رضي الله عنه - قصبَ السبق في علوم كثيرة لاسيما التوحيد، وكان مع غزارة معارفه مقبلًا على العبادة بهمةٍ لا تعرفُ السآمة والملل خاصة في إفادة طلاب العلم، حتى حدَّث عنه بعض تلاميذه فقال:

كان - رضي الله عنه- إذا صلى الصبح قرأ وِرْدَهُ، ثم شرع في إلقاء الدرس، ثم دَخلَ بيتَهُ فصلى الضحى، ثم أخذَ في المطالعةِ إلى الظهر، ثم خرج فصلى بالناس، وينتفَلُ ما شاء الله تعالى، ثم يقرأ العلم إلى العصر، ثم يصلي العصر وربما خرج إلى دارهِ فقرأ وِرْدًا، ثم خرج إلى المغرب فلا يعودُ إلا بعدَ صلاة العشاء، وربما قرأ بعدها ما تيسر ثم يرجع إلى دارهِ فينامُ ساعة ثم يَستيقظ فيشتغل بالمطالعة أو النَّسْخ ساعة، ثم يتوضأ ويصلي أو يذكُرُ ربَّهُ حتى مطلع الفجر، كان ذلك أكثر حاله في غالب أيامه.

إن عالمًا بهذه الحالة يعبد ربه، وينشر علومه بين طلاب المعرفة، ويتصف بالزهد والورع والخشوع والتواضع جدير أن يضع له الله القبول في الأرض، وأن ينال رضا الله ومحبة أهل العلم، وإقبال الناس عليه.

مؤلفاته

صنَّف الإمام السنوسي في مجالات متعددة، وصالَ وجال في علوم شتى وكان له من المصنفات ما يلي:

- شرح مشكلات الجامع الصحيح للإمام البخاري.
- شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج.

- المغرب المستوفي على الحوفي صنفه وهو ابن تسع عشرة سنة.
- شرح أسماء الله الحسنى.
- شرح إيساغوجي في علم المنطق.
- شرح الآجرومية في النحو.
- شرح جواهر العلوم في علم الكلام.

وله مصنفات كثيرة انتفع بها الناس ومازالوا ينتفعون.

الثناء عليه

ولإخلاص الإمام السنوسي - رحمه الله - في تصنيفه ونفاسة مؤلفاته تقبلها الله تعالى منه بقبول حسن، فحازت قبولًا لدى أكابر العلماء، كتبَ إليه الإمام العلامة ابن يحبش التازي يمدح مؤلفاته قائلًا:

صاغَ الإمامُ الأوحَدُ البحرُ الرضي ... عزّ العلومِ ومبطِلُ الشُّبُهَاتِ

نجلُ الكِرَامِ محمدُ بن الشيخ ذا ... الفضلِ يوسفُ معَدنُ البركاتِ

الطاهرُ الأصْلِ الشريف المرتضى ... الصالحُ المبرورُ في الدَّعواتِ

دُرَرًا تفوقُ محاسِنَ الـدرِّ التي ... قَـدْ تُقتَنَى ذُخْـرًا إلـى الفاقاتِ

بل لا يُمَاثِلُ حُسنَها إذْ هِيَ مِنْ ... أَعْلَى الوَسَائِلِ مَطْلَبًا للذَّاتِ

ولهيَ مُوصِلةُ المريد لما رَجَا ... مِـنْ فَـتْـحِ أنـوارٍ وفَـيْـضِ هِبَاتِ

وحصولهُ في مَأمَنٍ مِـنْ خَوْفِهِ ... وذهـاب شكٍّ مفسد الحسناتِ

من كل نَـوْعٍ صَـاغَ منهَا جُمْلَةً ... بـقـواطِـعِ الـبـرهَـانِ ملتحفاتِ

فجزاكمُ اللهُ يا نعمَ السيد عن أنفسكم وعن المسلمين بأفضل ما جازى به أولياءَهُ المتقين، لقد بذلتمُ المجهودَ في نُصْح المسلمين، وبينتم الإشكالَ على كثير من المتقدمين والمتأخرين، ونظمتم ما كانَ متفرقًا

من تلك الدرر، وأظهرتُمْ ما كانَ مختفيًا من تلك الغرر، فبرزت متقنةً بجلابيب تلكَ العبارات، منخرطة في سلوكِ أساليب تلكَ الإشارات، ممتنعةً على كلِّ طفيليّ لا يقدرها قدرها ولا يسلك وعرها، قائلةً بلسان حالها، ومعبِّرَةً عن مقامٍ من أبرزها في حُسْنِ جمالها بقول القائل:

فَشأْنُ فحُولُ أهلِ العلمِ شأني وشأنُ البَسْطِ تعليمُ الصغارِ

وفاته:

وبعد رحلة عطاء وكفاح، وبعد أن أدى الإمام السنوسي ما عليه من واجب البلاغ، وبعد أن كوَّن مدرسة يحمل طلابها العلم والحلم والأدب، وافته المنية يوم الأحد الثامن عشر من شهر جُمادى الآخرة سنة خمس وتسعين وثمانمائة، فزفت تلك الروح الطاهرة إلى ربها راضية مرضية، حيث النعيم الخالد والفوز بالحسنى وزيادة ﴿ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾ [القمر:55].

وقفة مع علم التوحيد

«إِمْرَالبَرَاهِين» متن في علم التوحيد أو العقيدة، ومعلوم أن التوحيد علم يبحث في معرفة الله تعالى وتوحيده، بنفي الشريك والضد والمماثل والإيمان به ومعرفة صفاته العلية، ونفي كل ما لا يليق بجلاله، وتنزيهه عن عقائد الكفرة والمشركين الذين جعلوا الإله ثلاثة، ونفي شبهات المتفلسفين والظانين بالله ظن السوء.

وقد عرفه بعضهم بأنه إفراد العابد المعبودَ بالعبادة، أي تخصيص العبادة به وقصر استحقاقها عليه فلا يشرك غيره فيها، قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَآءٍ عَن ذِكْرِي وَكَانُوا۟ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴾ [الكهف: 101].

وهو فرع من علوم القرآن كعلم الفقه وعلم التفسير وعلم اللغة وعلم الأخلاق والاجتماع وتربية النفس الذي أطلق عليه علم التصوف

وغيرها من العلوم التي وردت في القرآن، وتخصص لكل فرع منها فرقة من علماء المسلمين، وهو علم جليل لأن عليه مدار صحة الإيمان بالله ورسله وملائكته وكتبه واليوم الآخر، وهو أساس الدين إذ لا يتم بدونه الجزاء على عملٍ من الأعمال، فقد ورد في الصحيح: «إنما الأعمال بالنياتِ وإنما لكلِّ أمرءٍ ما نوىَ فمن كانتْ هجرتهُ إلى اللهِ ورسولهِ فهجرتهُ إلى اللهِ ورسولهِ ومنْ كانتَ هجرتهُ لدنيَا يُصِيبُهَا أو امرأةٍ ينكحها فهجرتهُ إلى ما هاجرَ إليهِ»، وقال تعالى تنبيهًا للكفرة الذين يعملون بعض الصالحات ويظنون أنها تنفع وتشفع لهم ولو أشركوا: ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾ [النور: 39].

يجب على المكلف من عامة المؤمنين بعد دخوله في الإسلام وشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلًا، أن يقر بما يأتي: أن يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ويؤمن بالقضاء والقدر خيره وشره، ويشتمل ذلك على ما جاء في القرآن والسنة من الإيمان بالملائكة والجن وعالم الشيطان وقبيله، وبالسمعيات: وهي السؤال في القبر وعذابه ونعيمه، والإيمان بالبعث والنشر والحساب والميزان والصراط والجنة والنار: ويعرف من صفات الله: الوجود، والوحدانية، والقدم، والبقاء، والحياة، ومخالفته للحوادث، والعلم، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام. وتنزيهه عن أضدادها وحفظ سورتي الفاتحة والإخلاص، وبذلك يكون إيمانه صحيحًا، لأن الله لم يكلف العامة حفظ القرآن جميعه، بل أمرهم بالإنصات عند قراءته وحبب إليهم تلاوته وتدبر معانيه بالقدر الذي يستطيعون.

وأما تفصيلات هذا العلم والتعمق فيه فلم يكلفهم الله به، لأن

الأكثرين لا تتسع مداركهم لفهمها، وتعلمها يحتاج إلى صرف الأعمار كلها فيها دون أن يبلغوا شأوها البعيد.

وهي إنما تجب على بعض العلماء المتخصصين المتفرغين لها، وذلك لرد الشبه التي يبثها أعداء الإسلام للنيل منه، ولتعليم الطالبين لهذا العلم لوجه الله تعالى ليزدادوا إيمانًا مع إيمانهم، لا للجدل والمراء والدخول في آراء الفلسفة التي لا طائل تحتها.

والعلم بالأدلة والتفصيلات فرض كفاية إذا قام به بعض علماء الأمة المتخصصين المتمكنين الورعين الحافظين لحدود الله بتعلمه وتعليمه ابتغاء وجه الله سقطت فريضته عن باقي الأمة، ولكن من استطاع معرفة آيات الله وتدبرها ولم يفعل حرم من الترقي إلى درجات الإيمان العليا التي يتقرب بها العبد إلى ربه ويجازي عنها عظيم الجزاء، وخاصة أن الشيطان يعالج الإنسان بالشبهات، فإذا وقع في قلبه ما يعكر عليه إيمانه، رد عليه في هذه الحال بالرجوع إلى أهل العلم الورعين ليتعلم ما يثبته في عقيدة التوحيد.

وخرج من هذا العلم ما تعلق بعلم المنطق وكلام الفلاسفة الذي اغتر به بعض العلماء مع أن معظم قواعده قائمة على التصور والتخيل كما يقولون: الحكم على الشيء فرع عن تصوره، وعلى الحدس والتخمين والفروض وإن الظن لا يغني من الحق شيئًا، ولله در إمامنا الشافعي رضي الله عنه، إذ قال:

«لأن يلقى الله العبدُ بكل ذنب ما خلا الشرك خير له من أن يلقاه بشيء من علم الكلام»، وقال الشيخ زروق رضي الله عنه: «الناظر في علم الكلام كالناظر في عين الشمس كلما ازداد نظرًا ازداد عمى».

ولكن علم الكلام هذا غير علم التوحيد الوارد في القرآن بأدلته وبراهينه الإلهية وصفاته التي يصف بها ذاته تعالى وحكمه التي يفهمها لخلقه ويفتح بها عقولهم، وبيان الرسول لأمته وتعليمه لهم بما يفتق أذهانهم ويوسع مداركهم.

ويحكم هذا العلم بآيات القرآن وما ورد في الصحيح عن رسول الله، ولا يحكم بقواعد الفلسفة ولا بالعقل المجرد المتحرر، لأنه لا يسلم من الزيغ والانحراف إذا لم يكن له ضابط من الكتاب والسنة خاصة وهو حال بالجسد والنفس الشهوانية التي لا تسلم من الغرائز الجنسية والشهوات النفسية كحب العظمة والكبر والحسد والحقد والجدل والمراء وحب التسلط، وليس في قوة العقل ما به تدرك ما في نصوص الشارع من الحكم التي استأثر بها، ومعلوم أن العقول متفاوتة ولم يخلقها الله على مراتب متساوية في الجنس أو الفرد، فعقول الملائكة غير عقول المكلفين من الجن والإنس، وعقول الرسل أرشد من عقول الصديقين.

وعقول الصديقين أزكى من عقول غيرهم، والأرشد فالأرشد ولكل عقل بلوغ، فمن الناس من ينضج عقله مبكرًا، ومنهم من يتأخر نضجه حتى انتهاء العمر، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَآ إِبْرَٰهِيمَ رُشْدَهُۥ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِۦ عَٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: 51].

منهج وعمل:

للإمام السنوسي عدة كتب في علم العقيدة، أراد من خلالها أن يتدرج مع الطلاب بطريقة تربوية رائدة، وبأسلوب منهجي فريد فألَّفَ للمبتدئين «أم البراهين»، ويسمى بالعقيدة الصغرى، ثمَّ ألفَّ «العقيدة الوسطى»، ثم وضع كتابه «عقيدة أهل التوحيد» ويسمى العقيدة الكبرى.

وهو بذلك يسبق الدراساتِ التربويةِ الحديثة حيث يجعلُ لكُلِّ مرحلة سنيَّةٍ ما يلائم عقليتها ومداركها.

ومعلوم أن «أم البراهين» متن، والمتونُ ألفت في الأصل للأطفال سواء أكانت منظومة أم منثورة.

وبعدها يقومُ صاحب «المتن» أو غيره بشرحه، ثم تتناوله الشروح المتعددة والحواشي بما يتلائم مع كل مرحلة عمرية.

إنَّ منهج الإمام السنوسي في «أم البراهين» مُيَسَّرٌ وواضح، لذا يحفظ هذا المتن آلاف من طلاب العالم الإسلامي، ويجلسون حولَ شيوخ العقيدة في رحاب الأزهر المعمور للشرح والتوضيح والبيان، وكذا في بلدان الإسلام العامرة بعلوم الشريعة.

وهذه طبعتنا الجديد لـ«أم البراهين» نقوم على خدمتها، شرحًا لكلماتها التي تحتاج إلى توضيح، وبسطًا لبعض مواطنها التي تحتاج إلى زيادة بيان تكملة للفائدة، وتخريجًا للآيات القرآنية، وبيانًا لدرجة الأحاديث النبوية طبقًا لما قرره أهل الاختصاص من المحدِّثين، وتعريفًا ببعض الأعلام الذين ورد ذكرهم في هذا الشرح دون إسراف، ليكون أمام أبنائنا الطلاب في صورة ترضي أفكارهم، وترسخ فهم الكتاب في أذهانهم.

لعلنا نكون بذلك قد قدمنا لبنة في جبل العقيدة الأشم، وقطرة في بحارها التي لا تنفد.

سائلًا الله الهداية والرشاد، والحمد لله رب العالمين.

عادل عبد المنعم أبو العباس

القاهرة - بني مجدول

obeikandl.com

obeikandl.com

obeikandl.com

متن

obeikandl.com

بسم الله الرحمن الرحيم

متن
أم البراهين

الحمْدُ للهِ، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ عَلى رَسُولِ اللهِ.

اعْلَمْ أَنَّ الحُكمَ العَقْليَّ ينحصِرُ في ثلاثة أقْسَامٍ: الوُجُوب، والاستِحالَة، والجَواز: فالوَاجبُ مَا لَا يُتَصَوَّرُ فِي العَقلِ عَدَمُهُ

والمُستَحيلُ مَا لَا يُتَصَوَّرُ فِي العَقْل وُجُودُه، والجَائِزُ مَا يَصِحُّ في العَقلِ وُجُودهُ وعَدَمُهُ.

ويَجبُ عَلى كلِّ مُكَلّفٍ شَرْعًا أنْ يَعرِفَ مَا يَجِبُ فِي حَقِّ مَوْلَانَا عز وجل، ومَا يَستَحِيلُ، ومَا يَجُوزُ.

وَكَذَا يَجبُ عَليهِ أنْ يَعرف مِثلَ ذَلِكَ فِي حَقِّ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ.

فمِمَّا يجبُ لِمَوْلَانَا جلّ وعزّ عِشرونَ صِفَةً وَهِيَ: الوُجُودُ، وَالقِدَمُ، والبَقَاءُ، وَمخالفَتُهُ تَعَالَى للحَوَادِثِ، وَقِيَامُهُ تَعَالَى بِنفْسِه، أي: لَا يَفْتَقِرُ إلى مَحلٍّ ولا مُخصِّصٍ، والوَحدَانِيَّةُ أي: لَا ثَانِيَ لَهُ فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي صِفَاتِهِ وَلَا فِي أفْعَالِهِ؟

فهذِهِ ستُّ صِفَاتٍ: الأولى نَفْسِيَّةٌ، وَهِيَ الوُجُودُ، والخَمْسَةُ بَعْدَها سَلبِيَّةٌ.

ثُمَّ يَجِبُ لَهُ تَعَالى سَبْعُ صِفَاتٍ تُسمَّى: صِفَات المعَانِي وهِيَ: القُدْرَةُ والإرَادَةُ

المتَعلِّقَتانِ بِجَميع المُمكِناتِ، والعِلْمُ المتعلِّقُ بِجميع الواجِبات والجائِزَاتِ والمُسْتحِيلَاتِ.

وَالحياةُ وَهِيَ لا تَتَعَلَّقُ بِشيءٍ.

والسَّمْعُ والبصرُ المتعلِّقَانِ بِجَمِيعِ المَوْجُودَاتِ

وَالكلامُ الَّذِي ليسَ بِحرْفٍ وَلَا صوتٍ، وَيَتعلّقُ بِمَا يتعَلقُ بِهِ العِلمُ مِنَ المتَعلقَاتِ.

ثُمَّ سَبْعُ صِفَاتٍ تُسمّى: صفاتٍ مَعنَوِيَّةً، وهِيَ مُلازِمَةٌ لِلسَّبْعِ الأولى، وهِيَ: كَونُهُ تَعالى قَادِرًا، ومُرِيدًا، وعَالِمًا، وحيًّا، وسَمِيعًا، وبَصِيرًا، ومُتَكَلِّمًا.

ومِمَّا يَستَحِيلُ في حقِّهِ تَعالى عِشرونَ صِفةً، وَهِيَ أضْدَادُ العِشرينَ الأُولى.

وَهِيَ: العَدَمُ، والحدُوثُ، وَطرُوء العَدَم، والمماثَلةُ لِلحَوَادِثِ بِأنْ يَكُونَ جِرْمًا، أيْ: تأخُذُ ذَاتُهُ العَلِيَّةُ قَدْرًا مِنَ الفَرَاغِ، أوْ يَكُونَ عَرَضًا يَقُومُ بِالجِرْمِ، أو يكُونَ فِي جِهةٍ لِلجِرْمِ، أو لهُ هُوَ جِهَةٌ، أو يَتَقَيَّدَ بِمَكَانٍ أو زَمَانٍ، أو تَتَّصِفَ ذَاتُهُ العَلِيَّة بَالحَوَادِثِ، أو يَتَصِفَ بِالصِّغَرِ، أو الكِبَرِ، أو يَتَّصِفَ بِالأَغْرَاضِ في الأفعَالِ والأحكام.

وَكَذَا يَسْتحِيلُ عَليهِ تَعالى أَنْ لا يَكُونَ قَائِمًا بِنَفسِه، بِأَنْ يَكُونَ صِفَةً يَقُومُ بِمَحلٍّ، أوْ يَحْتَاجَ إلى مُخَصِّصٍ.

وكذَا يَسْتَحِيلُ عَليهِ تَعالى أَنْ لا يَكُونَ واحدًا، بِأنْ يَكوُنَ مُرَكَّبًا فِي ذَاتِهِ، أو يكُونَ لهُ مُمَاثِلٌ في ذَاتِه، أو في صِفَاتِه، أو يَكُونَ مَعهُ في الوُجودِ مؤثِّر في فعلٍ منَ الأفعَالِ.

وكَذَا يَستحيلُ عَليهِ تعالى العَجزُ عَنْ مُمْكِنٍ ما، وإيجادُ شيءٍ من العالم مَعَ كَرَاهته لِوُجودِهِ، أي: عَدمِ إرادَته لهُ تَعالى، أو مَعَ الذُّهولِ، أو الغفلةِ، أو بالتعْليلِ، أو بالطَّبع.

وكَذَا يستحيل عليهِ تعالى الجَهْل وَمَا في مَعْنَاهُ بِمعْلومٍ مَا.

وَالموْتُ، وَالصَّممُ، والعَمَى، والبَكمُ.

وأَضْدَادُ الصِّفَاتِ المَعْنَويَّةِ واضِحَةٌ مِنْ هذِهِ.

وأمَّا الجَائِزُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى فَفِعلُ كلِّ مُمكنٍ أو تركه.

أمَّا بُرْهانُ وُجودِهِ تعالى: فحُدوثُ العَالَمِ؛ لأنهُ لوْ لمْ يكُنْ لَه مُحْدِثٌ، بَلْ حَدَثَ بنفْسِهِ، لزِمَ أن يكوُنَ أحَدُ الأمرَينِ المتساوِيَينِ مُساوِيًا لِصاحِبِهِ رَاجِحًا عَلَيْهِ بِلا سَبَبٍ، وهُوَ مُحالٌ.

وَدَلِيلُ حُدُوثِ العالم: مُلازَمَتُهُ للأعراضِ الحادثةِ مِنْ حَركةٍ وسُكونٍ وغَيْرِهما، ومُلازِمُ الحَادِثِ حَادِثٌ.

وَدليلُ حُدُوثِ الأعْراضِ: مُشَاهَدةُ تغَيُّرِهَا مِنْ عَدَمٍ إلى وُجودٍ، ومِنْ وجُودٍ إلى عَدَمٍ.

وأمَّا بُرْهَانُ وُجوبِ القِدَمِ لَهُ تعالى: فَلأنَّه لَوْ لَمْ يَكُنْ قَدِيمًا لكانَ حادِثًا، فيفْتَقِرُ إلى مُحدِثٍ، فيَلزمُ الدَّوْرُ أوَ التَّسَلْسُلُ.

وأمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ البَقَاءِ لَهُ تعالى: فَلأنَّهُ لَوْ أمْكَنَ أنْ يَلْحَقَهُ العَدَمُ لانتفى عَنهُ القِدَمُ، لِكَوْنِ وُجودِهِ حينئذٍ يَصيرُ جَائِزًا لا وَاجِبًا، والجَائِزُ لا يَكونُ وُجُودُهُ إلَا حَادِثًا، كيْفَ وَقَدْ سَبَقَ قَريبًا وُجوبُ قِدَمِهِ تَعالى وبقائه.

وأمَّا بُرْهَانُ وُجوبِ قِيامِهِ تعالى بِنَفْسِهِ: فلأنَّه لو احتاجَ تعالى إلى مَحَلٍّ لكانَ صفةً، والصِّفةُ لا تَتَّصفُ بِصفاتِ المعانِي ولا المعْنَويَّةِ، وَمَوْلانَا جلّ وعزّ يجبُ اتِّصَافُهُ بِهِما، فَليْسَ بِصفةٍ، ولو احتاجَ إلى مُخَصِّصٍ لكانَ حادِثًا، كيف وقَد قامَ البُرْهَانُ عَلى وُجُوبِ قِدَمِهِ تعالى وبَقَائِهِ.

وأمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ الوَحْدانِيةِ لهُ تعالى: فَلأنَّهُ لوْ لمْ يكنْ واحِدًا لزِمَ أنْ لا يُوجَدَ شَيْءٌ مِنَ العالم لِلزُوم عجزِهِ حينئذٍ.

وأمَّا بُرْهَانُ وُجوبِ اتِّصَافِهِ تعالى بالقُدْرَةِ والإرادة والعِلمِ والحَياةِ: فلأنَّهُ لو انتَفَى شَيْءٌ مِنها لما وُجِدَ شيءٌ مِنَ الحوَادِثِ.

وأمَّا بُرْهانُ وُجُوبِ السَّمْعِ لهُ تعالى وَالبصر وَالكلام: فالكتابُ والسُّنةُ والإجْمَاعُ. وأيضًا لَو لَمْ يَتَّصِفْ بها لزِمَ أنْ يَتَّصِفَ بِأضدادِهَا، وهِيَ نقَائصُ، والنَّقصُ عَلَيْهِ تَعالى مُحالٌ.

وأمَّا بُرْهَانُ كوْنِ فِعلِ المُمْكِناتِ أوْ تركِها جَائِزًا في حَقِّهِ تَعالى: فلأنَّهُ لوْ وَجَبَ عليهِ تَعالى شيءٌ مِنها عَقلًا، أو استَحَالَ عقلًا لانقلبَ المُمْكِنُ واجِبًا أو مستحيلًا، وذلكَ لا يُعْقَلُ.

• وأمَّا الرُّسُلُ عَليهِمُ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ: فَيَجِبُ في حقِّهِمُ: الصِّدْقُ، والأمَانَةُ، وتبْليغُ ما أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ للخَلقِ.

• وَيَسْتَحِيلُ فِي حقِّهم عَليْهِمُ الصَّلَاةُ والسَّلامُ أضدَادُ هذِهِ الصِّفَاتِ، وَهِيَ، الكَذِبُ، والخِيَانَةُ بِفِعْلِ شيءٍ مِمَّا نُهوا عنهُ نهيَ تحْرِيمٍ أوْ كَرَاهَةٍ، أوْ كتمانُ شَيءٍ مِمَّا أُمِرُوا بِتبْلِيغِهِ لِلخَلْقِ.

• وَيَجُوزُ فِي حَقِّهِمْ عَليهِمُ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ مَا هُوَ مِنَ الأعْرَاضِ البَشرِيَّةِ التي لا تُؤَدِّي إلى نَقْصٍ في مَراتِبِهِم العَلِيَّةِ كالمَرضِ وَنحوِهِ.

أمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ صِدْقِهِمْ عَليْهِمُ الصلاةُ والسَّلَامُ: فلأنَّهُمْ لَو لمْ يَصْدُقُوا للزِمَ الكَذِبُ في خَبَرِهِ تَعالى، لتَصْدِيقِه تَعَالَى لَهُم بِالمُعْجِزَةِ النَّازِلَةِ مَنْزِلَةَ قوْلِهِ تعالى: صَدَقَ عبْدِي في كُلِّ مَا يُبَلِّغُ عَنِّي.

وأمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ الأَمَانَةِ لهُم عَليْهِم الصَّلَاةُ والسَّلَامُ: فلأنَّهُمْ لَو خَانُوا بِفعلِ مُحَرَّمٍ أوْ مَكروهٍ لانْقَلَبَ المُحَرَّمُ أوِ المَكرُوهُ طَاعَةً في حَقِّهِمْ؛ لأنَّ الله تَعالَى أمرَنَا بالاقتدَاءِ بِهِمْ في أقْوالِهِم وأفْعالِهِمْ، وَلا يأمُرُ تَعالى بِمُحرَّمٍ ولا مكرُوهٍ، وَهَذَا بِعَيْنِهِ هُوَ بُرْهَانُ وُجُوبِ الثَّالِثِ.

• وأمَّا دَليلُ جَوَازِ الأعْرَاضِ البشريَّةِ عَليْهِم: فَمُشَاهَدَةُ وُقُوعِها بِهِمْ، إمَّا لِتَعظيمِ أُجُورِهِمْ، أو لِلتَّشريعِ، أوْ لِلتَّسَلِّي عَن الدُّنْيَا، والتَّنْبِيهِ لِخِسَّةِ قَدْرِهَا عِنْدَ اللهِ تَعَالَى، وَعَدَمِ رِضَاهُ تَعَالَى بِها دَارَ جزاءٍ لأنْبِيَائِهِ وأوْلِيَائِهِ بِاعْتِبَارِ أحْوَالِهِمْ فيها عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ.

وَيَجْمَعُ مَعَانِي هذِهِ العَقَائِدِ كُلِّهَا قَوْلُ: لا إلهَ إلَّا اللهُ مُحمَّدٌ رَسُولُ الله، إذْ مَعْنَى الأُلوهِيَّةِ: اسْتغناءُ الإلَهِ عَنْ كُلّ ما سِوَاهُ، وافْتقارُ كلِّ مَا عَدَاهُ إليْهِ. فمَعْنَى لا إلَهَ إلَّا الله لا مُسْتَغْنِيًا عَنْ مَا سِواهُ، ومُفْتَقِرًا إليهِ كلُّ مَا عداهُ إلَّا الله تَعالى.

أمَّا استغناؤُهُ -عز وجل- عَنْ كلِّ مَا سواهُ فهوَ يُوجِبُ لهُ تعالى الوُجودَ والقدمَ والبَقَاءَ والمُخَالَفَةَ للحَوَادِثِ والقِيامَ بالنَّفس والتَنَزُّهُ عنِ النقائص.

ويدْخل في ذلك: وُجوبُ السمع لَهُ تعالى والبَصرِ وَالكلام؛ إذ لو لَمْ تَجِبْ لهُ تَعالى هذِهِ الصِّفَاتُ لكان مُحتاجًا إلى المُحْدِثِ، أو المحَلِّ، أو مَنْ يَدفعُ عَنهُ النَّقَائِصَ.

ويُؤخَذُ مِنْهُ: تنزُّهُهُ تَعالى عَنِ الأغراضِ في أفعالِهِ وأحكامِه، وإلَّا لزِمَ افتقارُهُ إلى مَا يُحصِّلَ غَرَضَهُ، كيفَ وهُوَ عز وجل الغَنِيُّ عَنْ كلّ مَا سِواهُ؟

ويُؤخَذُ مِنْهُ أيْضًا: أنَّهُ لا يجبُ عَلَيْهِ تَعالى فِعْلُ شَيْءٍ مِنَ المُمْكِنَاتِ وَلَا تركهُ؛ إذ لوْ وَجَبَ عَلَيْهِ تَعالى شَيءٌ مِنْهَا عَقْلًا كالثَّوَابِ مَثَلًا لكانَ جلّ وعزّ مُفتقِرًا إلى ذلكَ الشَّيء لِيتكمَّل بِهِ؛ إذْ لا يَجِبُ في حَقِّهِ جلّ وعَزّ إلَّا ما هُوَ كمالٌ لهُ، كيفَ وهُوَ الغَنيُّ عز وجل عَنْ كُلِّ ما سِواهُ؟

وأمَّا افتقارُ كُلِّ مَا سِوَاهُ إليْهِ جلَّ وعزَّ: فهُوَ يُوجِبُ لهُ تَعالى الحَياةَ وَعمُومَ القُدْرَةِ والإرَادَة والعِلم؛ إذْ لَو انتفى شَيْءٌ مِنها لَمَا أمكَنَ أنْ يُوجَدَ شَيءٌ مِنَ الحَوادِثِ، فَلا يَفْتَقِرُ إليْهِ شَيءٌ، كيْفَ وَهُوَ الذي يَفْتَقِرُ إليْهِ كُلُ مَا سِوَاهُ؟

وَيُوجِبُ لَهُ أيضًا: الوحدانِيَّةَ؛ إذْ لوْ كَانَ مَعَهُ ثَانٍ في الألوهِيَّةِ لَمَا افْتَقَرَ إليه شيءٌ لِلُزومِ عَجزِهِما حِينَئِذٍ، كَيْفَ وَهُوَ الذي يَفْتَقِرُ إليهِ كلُّ مَا سِوَاهُ؟

ويُؤْخَذُ مِنْهُ أيْضًا: حُدُوثُ العالِمِ بِأسْرِهِ؛ إذْ لوْ كَانَ شَيْءٌ مِنْهُ قَدِيمًا لكانَ ذَلِكَ الشيءُ مُسْتَغْنِيًا عَنْهُ تَعالى، كيْفَ وَهُوَ الذي يجبُ أن يَفتقِرَ إليْهِ كلُّ مَا سِوَاهُ؟

ويُؤخَذُ منهُ أيْضًا: أنه لا تَأثِيرَ لِشَيءٍ مِنَ الكائناتِ فِي أثرٍ ما، وإلَّا لزِمَ أنْ

يَستغني ذَلِكَ الأثرُ عَنْ مَوْلَانَا -جلّ وعزّ-، كَيْفَ وَهُوَ يَفتقِرُ إليْهِ كلُّ مَا سِوَاهُ عمُومًا وعَلَى كلِّ حَالٍ؟

هَذَا إنْ قَدَّرْتَ أنَّ شَيئًا مِنَ الكَائِنَاتِ يُؤَثِّرُ بِطبْعِهِ.

وأمَّا إنْ قَدَّرْتَهُ مُؤَثِّرًا بِقُوَّةٍ جَعَلَها اللهِ فِيهِ كما يَزْعمُهُ كَثِيرٌ مِنَ الجَهَلة؛ فذَلِكَ مُحَالٌ أيْضًا؛ لأنَّهُ يُصيرُ حِينَئِذٍ مَوْلَانَا -جلّ وعَزَّ- مفتقِرًا فِي إيجادِ بَعْضِ الأفْعَالِ إلى واسِطةٍ، وَذَلِكَ باطلٌ لِمَا عَرَفْتَ مِنْ وُجُوبِ استغْنَائِهِ جلّ وَعزّ عَنْ كلِّ مَا سِوَاهُ.

فَقَدْ بَانَ لَكَ تَضَمُّنُ قَوْلِ: «لا إلهَ إلا الله» للأقْسامِ الثَّلَاثَةِ التي يَجِبُ عَلى المكلَّفِ مَعْرِفتُها فِي حَقِّ مَوْلَانَا جلّ وعزّ، وَهِيَ: مَا يَجِبُ فِي حَقِّهِ تَعالى، وَمَا يَستَحِيلُ، وَمَا يَجوزُ.

وأمَّا قَوْلُنَا: مُحَمَّدٌ رَسُولُ الله ﷺ فيدخل فيهِ: الإيمانُ بِسَائِرِ الأنْبِيَاء والمَلائِكةِ والكتبِ السَّمَاوِيَّةِ واليَوْمِ الآخِرِ، لأنَّهُ ﷺ جَاءَ بِتصْدِيقِ جمِيعِ ذَلِكَ.

ويُؤْخَذُ مِنْهُ: وُجوبُ صَدْقِ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلاةُ والسَّلَامُ، واستِحالةُ الكذِبِ عَلَيْهِمْ، وإلَّا لَمْ يكُونُوا رُسُلًا أُمَنَاءَ لمَوْلَانَا العَالِمِ بالخفيَّات جلّ وعزّ، واسْتِحالَةُ فِعلِ المَنهيَّاتِ كُلِّهَا؛ لأنَّهمْ أُرْسِلوا لِيُعَلِّمُوا الخلْقَ بِاقوالِهم وأفعالِهمْ وسُكوتِهمْ.

فيَلْزَمُ أنْ لا يكونَ فِي جَمِيعِها مُخالفَةٌ لأمرِ مَوْلَانَا -جلّ وعزّ- الذِي اختارَهُم عَلى جَمِيعِ الخلقِ، وأمَّنَهمْ عَلى سِرِّ وحيِهِ.

ويُؤْخَذُ مِنهُ: جَوازُ الأعراضِ البَشريَّةِ عَليهِمْ؛ إذ ذَاكَ لا يَقْدَحُ فِي رِسَالتِهمْ وعُلوِّ مَنْزِلتِهمْ عِندَ الله تَعالى، بَلْ ذَاكَ مِمَّا يَزِيدُ فِيهَا.

فقَدْ اتَّضَحَ لَكَ تَضَمُّنُ كلمَتِي الشَّهَادَةِ مَعَ قِلَّة حُرُوفِها لِجَمِيعِ مَا يَجِبُ على المُكلَّفِ مَعرِفَتُهُ مِنْ عَقَائِدِ الإيمانِ فِي حَقِّهِ تَعالى وفي حَقِّ رُسُلِهِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ.

وَلعَلَّها لاختِصَارِها معَ اشتِمالها عَلى مَا ذَكَرنَاهُ جَعلَهَا الشَّرْعُ ترجمَةً عَلى مَا فِي القَلبِ مِنَ الإسلامِ، ولمْ يَقْبل مِنْ أحدٍ الإيمانَ إلَا بِهَا.

فَعَلَى العَاقِلِ أنْ يُكْثِرَ مِنْ ذِكرِهَا، مُستَحضِرًا لِمَا احْتَوتْ عَلَيْهِ مِنْ عَقَائِدِ الإيمَانِ، حَتى تمتزِجَ مَعَ مَعْنَاهَا بِلَحْمِهِ وَدَمِهِ، فَإِنَّهُ يَرَى لَهَا مِنَ الأسْرَارِ وَالعَجَائِبِ إنْ شَاءَ الله تَعالَى مَا لَا يَدخُلُ تَحْتَ حَصرٍ، وَبِاللهِ تَعالى التَّوْفِيقُ لا رَبَّ غَيْرُهُ، وَلَا مَعْبُودَ سِوَاهُ، نَسْأَلُهُ سُبْحَانَهُ أنْ يَجعَلَنَا وأحِبَّتنا عِنْدَ المَوتِ نَاطِقِينَ بكلِمَتي الشَّهَادَةِ، عَالِمِينَ بِهَا.

وَصَلى الله عَلَى سَيِّدنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ كُلَّمَا ذَكَرَهُ الذَاكِرُونَ، وَغَفَلَ عَنْ ذِكْرِهِ الغَافِلُونَ، وَرَضِيَ الله عَن أصحابِ رَسُولِ الله أجْمعِينَ، وعَنِ التَّابِعِينَ لهم بِإِحْسَانٍ إلى يَوْمِ الدِّينِ، وَسَلَامٌ عَلى المُرسلينَ، والحمدُ لله رَبِّ العالمين.

obeikandl.com

obeikandl.com

شرح

أم البراهين

obeikandl.com

بسم الله الرحمن الرحيم

[مقدمة الكتاب]

[قال الشيخُ الفقيهُ الوليُّ الصالحُ أبو عبد الله محمد بنُ يوسُفَ السَّنُوسِيُّ الحَسَنِيُّ رحمه الله تعالى ونفعنا به وبعلومه آمين:][1]

الحمدُ لله الواسعِ الجُود والعطاء، الذي شَهِدَتْ بوجوب وجوده ووحدانيته وعظيم جلاله وجوبُ افتقار الكائنات كُلِّها إليه في الأرض والسماء، العزيز الذي عَزَّ في مُلْكِه عن أن يكون له شريكٌ في تدبير شيءٍ ما، فتعالى الله جَلَّ وعَزَّ عن الشُّرَكَاء، الرحيم الرحمنِ الذي عَمَّتْ نِعَمُهُ العوالِمَ كلَّها فلا مَخْلَصَ لكائنٍ عن تلك النَّعماءِ، الواسعِ الكريم المنفردِ بالإيجاد فلا يُسْتَطَاعُ شُكْرُ نِعَمِهِ إلا بما هو من نِعَمِه الجمّاء[2]، الغنيِّ القُدُّوسِ فلا وُصُولَ إلى شيءٍ من فضله إلا بمَحْضِ فضله تعالى ربُّنَا وجَلَّ عن الأغراض وعن الأعوان والوُكَلَاءَ والوُزَرَاء.

نحمده سبحانه على نِعَمٍ لا تُحْصَى، وحَمْدُنا له جلّ وعزّ من أَجَلِّ الآلاء، ونَشْكُرُه تبارك وتعالى وهو الرؤوفُ الرحيمُ الذي يَبْسُطُ بفضله مُنْقَبِضَ القلوب والألسنة والجوارح بما شاءَ من جميل الثناء.

ونشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادةً نَشَأتْ عن مَحْضِ اليقين، فلا يَطْرُقُ ساحتَها - بفضل الله - ضُروبُ الشكوك والامتراء، ونشهد أن سيدنا ومولانا محمدًا ﷺ عبدُهُ ورسوله شهادةً نَدَّخِرُها - بفضل الله وجميل عونه - لِمَا قَصَمَ الظهورَ وأذابَ الأكبادَ من أهوال الموت والقبر ومَا يتفَاقَمُ

---

(1) من كلام الناسخ.

(2) الجَمّاء: الكثيرة، والوفيرة، يقال: جاء والجمّاء الوفير أي جاءوا جميعًا.

من المُعْضِلَات[1] في يوم البعث والجزاء، ونحوز بها - بفضل الله تعالى - مع الآباء والأمَّهَات والذُّرِيَّة والإخوة والأحبَّة في أعلى الفردوس غايةَ السُّمُوِّ والارتقاءِ.

والصلاةُ والسلامُ على سيدنا ومولانا محمد عَيْنِ الوجود وسِرِّ الكائنات وعَرُوسِ المملكة ذي المفاخِرِ التي جَلَّتْ عن العَدِّ والإحصاءِ، ذي المقام المحمودِ، والحَوْضِ المورودِ، والوسيلةِ العُظْمَى دُنْيَا وأُخْرَى، وملجأِ الخلائقِ كلِّهم، وإليه يُهْرَعُونَ[2] يوم تترادَفُ[3] الأهوالُ، وتَمْتَدُّ أزْمَتُها حتى يَتَبَرَّأَ من الشفاعة، ويهتمَّ بأنفسهم أكابرُ الرسل والأنبياء.

فصلى الله عليه وسلم مِنْ رسولٍ أَلْقَتْ إليه المحاسِنُ والمفاخِرُ كُلُّها مقاليدَها، فسَمَا على أعلى مِنَصَّتها بحيث لا مَطْمَعَ لمخلوقٍ على العموم في نَيْلِ تلك الرُّتْبَةِ العلياء، ورَضِيَ الله تعالى عن آله وصحبه الذين طَلَعُوا بعد غَيْبَةِ شموس النبوة أَنْجُمًا في سماء العلا للإرشاد والاهتداء، وعن التابعين وتابعيهم بإحسانٍ إلى يوم الفَصْل والقضاء.

وبعدُ: فأهمُّ ما يشتغل به العاقلُ اللبيبُ في هذا الزمان الصعب، أن يَسْعَى فيما يُنْقِذُ به مُهْجَتَهُ من الخلود في النار، وليس ذلك إلا بإتقان عقائد التوحيد على الوجه الذي قَرَّرَهُ أئمة أهل السنة العارفون الأخيار، وما أَنْدَرَ من يُتقِنُ ذلك في هذا الزمان الصعب الذي فاضَ فيه بَحْرُ الجهالة وانتشرَ في الباطلُ أيَّ انتشار، ورَمَى في كلِّ ناحيةٍ من الأرض بأمواجِ إنكار الحق وبُغْضِ أهله وتزيينِ الباطل بالزُّخْرُف الغَارّ.

وما أَسْعَدَ اليومَ من وُفِّقَ لتحقيق عقائد إيمانه، ثم عَرَفَ بعد ذلك ما يُضْطَرُّ إليه من فروع دينه في ظاهره وباطنه حتى ابْتَهَجَ سرُّه بنور الحق واستنار، ثم

---

(1) المعضلة: كل ما لا يهتدى إليه أو ما هو شاق وانظر مادة «ع ض ل» في لسان العرب.

(2) يقال: هرعَ إليه، فرَّ واستجار.

(3) تترادف: تتوالى وتتتابع.

اعتزلَ الخلقَ طُرًّا[1] طاويًا عنهم شَرَّهُ إلى أن ينتقلَ قريبًا بالموت عن فساد هذه الدار، فهنيئًا له بما يَرَى إثْرَ الموت من نعيم وسرورٍ لا يُكَيَّفُ ولا يَدْخُلُ تحت ميزان الأنظار، لقد صَبَرَ قليلًا ففاز كثيرًا، فسبحان من يَخُصُّ بفضله من يشاءُ من عباده، ويُقَرِّبُ من يشاء ويُبْعِدُ من يشاء بمحض الاختيار.

وقد أَلْهَمَ مولانا سبحانه بفضله وعظيم جوده في هذا الزمان الكثير الشرِّ لِما لا نُطِيقُ شُكْرَهُ من معرفة عقائد الإيمان، وأَنْزَلَها -جلّ وعزّ- في صميم القلب بما تحتاج إليه من قواطع البُرْهَان، وعَلَّمَ سبحانه - بمحض فضله وإحسانه - جزئياتٍ قَلَّ مَنْ يَعْرِفُها اليومَ ومَنْ يُنَبِّهُ عليها بالخصوص من الأئمة الأعيان، وأَرْشَدَ سبحانه - بمحض كرمه - لتحقيق أمورٍ قد ابتُلِيَ بالغَلَطِ فيها مَنْ لا يُظَنُّ به ذلك ممن عُرِفَ بكثرة الحفظ والإتقان.

اللهم كما أنعمتَ فَزِدْنا يا ذا الجلال والإكرام من فضلك، وتَمِّمْ لنا ذلك بحسن الخاتمة والحلول إثْرَ الموت مع الأحبَّة في دار الأمان، ولا تجعلْنا - يا أرحم الراحمين - من المُسْتَدْرَجِين[2] بنعمتك يا ذا الفضل والامتنان. فبِكَرَمِ جلالك وعُلُوِّ ذاتك، ثم برحمتك المُهْدَاةِ إلينا سيدِنا ومولانا محمد ﷺ نعوذُ بك من السَّلْبِ بعد العطاء، ومن غَضَبِكَ الذي لا يُطَاقُ، ومن أن تُلحِقَنا بأهل الخَيْبَةِ والحِرْمَان.

ومن جُمْلَةِ نِعَمِ مولانا العظيمة، ومِنَحِهِ الفائقة الكريمة: أن وَفَّقَنا سبحانه في هذا الزمان الكثير الجهل لوضعِ عقيدةٍ صغيرةِ الجِرْم، كثيرةِ العِلْم، محتويةٍ على جميع عقائد التوحيد، ثم تأييدها بالبراهين القطعية القريبة لكلِّ من له نَظَرٌ سَدِيدٌ.

ثم خَتَمْنَاها بشيءٍ لم نَرَهُ سَمَحَ به أحدٌ غيرُنا من المتقدمين ولا من المتأخرين،

---

(1) طُرًّا: جميعًا.

(2) استدرجه: أخذه على غرة من حيث لا يحتسب، ومنه قوله تعالى: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [القلم:44].

وهو أنّا شَرَحْنَا كَلِمَتِي الشهادة التي لا غِنَى للمكلَّفَ عن معرفتها، وإلى عَذْبِ مَوَارِدها يشتدُّ عَطَشُ المتعطِّشين؛ إذ بها تُفْرَعُ أبوابُ فضل الله تعالى والدخول في زمرة المتقين مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وبإتقانِ معرفتها يَسْلَمُ العبدُ من آفات الخلود في غضب الله، ويترقَّى - بفضل الله تعالى - إلى أعلى عِلِّيِّين.

فَذَكَرْنَا معناها أوّلًا، ثم بَيَّنا وَجْهَ دخول جميع عقائد الإيمان فيها بحيث تَبْتَهِجُ عند ذلك بذكرها قُلُوبُ المتَّقين، ويَنْبَسِطُ على بواطنهم وظواهرهم ما انطوى من محاسنها، فأصبحوا يَتَبَخْتَرُون[1] في حُلَلِ معارفها بين رياض الجنة متردِّدين.

فدُونَك أيُّها المتعطِّشُ للدخول في زمرة أولياء الله تعالى عقيدةً لا يَعْدُلُ عنها بعد الاطّلاع عليها والاحتياجِ إلى ما فيها إلا مَن هو مِن المحرومين؛ إذ لا نظيرَ لها فيما عَلِمْتُ، وهي - بفضل الله تعالى - تَزْهُو بمحاسنها على كِبَارَ الدواوين.

فثِقْ - أيها الحافظُ - لها إنْ فَهِمْتَها بغاية الأمنية، واشكر الله تعالى إذ مَنَّ عليك بنعمةٍ عظيمةٍ طُرِدَ عنها كثيرٌ من الخلق، فباؤوا في أصول عقائدهم بأعظمِ رَزِيَّةٍ[2]، وأَخْلِصْ لي من دعائك إذ أَخْرَجَها من جوفي وحرَّك بها يديّ ولساني مولايَ المنفردُ بإيجاد الكائنات كلِّها والعالِمِ بكلِّ طَوِيَّة.

وها أنا أُمِدُّك ثانيًا - بعون الله تعالى - بشَرْحٍ لها مختصرٍ يُكَمِّلُ لك منها المقصودَ، ويَكْشِفُ لك - إن شاء الله تعالى - الغطاءَ عما انبَهَم عليك منها من المعنى المسدود، فتَظْفَرُ - إن شاء الله - بكيمياء السعادة، وإكْسِيرِ النَّجاة، وتظلُّ تَجْتَنِي بها - إن وفقك الله تعالى - ثَمَرَاتِ الإيمانِ إلى أن يَنْزِلَ بك عَرَضُ الممات.

---

(1) تبختَر: مشى مشية المتكبر.

(2) الرزية: مفرد رزايا وهي البلايا والعظائم.

وهذا أَوَانُ الشروع في هذا الشرح المبارك بفضل الله تعالى الكريم الوهَّاب، نسأله سبحانه أَن يُعِينَنِي عليه، ويوفِّقَني فيه لعَيْنِ الصواب، بجاه سيدنا ومولانا محمد ﷺ وعلى آله ومن انتمى إليه وحازَ بمشاهدته أَعْظَمَ شَرَفٍ من ساداتنا الأصحاب.

تعريف الحمد والشكر

ص: «الْحَمْدُ لله وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ الله».

الشَّرْحُ: الحمدُ: هو الثناءُ بالكلام على المحمود بجميل صفاته، سواءٌ كانت من باب الإحسان، أو من باب الكمال المختصِّ بالمحمود، كعِلْمِهِ وشجاعته مثلًا، وإنما قلنا: الثناءُ بالكلام عِوَضًا عن قولهم: الثناءُ باللسان؛ ليشمل الحدُّ: الحمدَ القديمَ[1] والحادثَ.

والشكرُ: هو الثناءُ باللسان أو بغيره من القلب وسائر الأركان على المُنْعِم بسبب ما أَسْدَى إلى الشاكر من النِّعَم، فبينه وبين الحمد عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ، يعني: أن الحمدَ أعمُّ من الشُّكْرِ[2] بحسب المتعلَّق؛ لأنه يتعلَّقُ بالكمال، سواءٌ كان إحسانًا أو غيرَه، والشُّكْرُ لا يتعلَّقُ إلا بالإحسان، والشُّكرُ أعمُّ من الحمد بحسب المحلِّ، لأنه يكون باللسان وبالقلب وبسائر الجوارح كما قال الشاعرُ:

أَفَادَتْكُمُ النَّعْمَاءُ مِنِّي ثَلَاثَةً ... يَدِي وَلِسَانِي والضَّمِيرَ الْمُحَجَّبَا[3]

---

(1) قال عبد العليم في شرحه: وأركان الحمد خمسة: حامد، ومحمود، ومحمود به، ومحمود عليه، وصيغه وتعريفه اصطلاحًا: فعل ينبيء عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعمًا على الحامد وغيره.

(2) الشكر في الاصطلاح: صرف العبد جميع ما أنعم الله عليه من السمع والبصر في طاعة الله.

(3) بيت مشهور من البحر الطويل، يُذكر كلما كان الحديث عن الشكر والحمد في كتب التفسير والعقيدة والفقه غالبًا يستشهدون به على المراد من ناحية اللغة. =

والحمدُ لا يكون إلا باللسان.

والصلاةُ من الله على رسوله ﷺ: زيادةُ تكْرِمَةٍ وإنعامٍ، وسلامُهُ عليه: زيادةُ تأمينٍ له، وطِيبُ تحيةٍ وإعظامٍ.

أقسام الحكم العقلي

ص: «اعْلَمْ أَنَّ الْحُكْمَ الْعَقْلِيَّ يَنْحَصِرُ فِي ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: الْوُجُوبُ، وَالْاسْتِحَالَةُ، وَالْجَوَازُ. فَالْوَاجِبُ: مَا لَا يُتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ عَدَمُهُ، وَالْمُسْتَحِيلُ: مَا لَا يُتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ وُجُودُهُ، وَالْجَائِزُ: مَا يَصِحُّ فِي الْعَقْلِ وُجُودُهُ وَعَدَمُهُ».

الشرح: الحكمُ: هو إثباتُ أمرٍ أو نَفْيُهُ، والحاكمُ بذلك إما الشرعُ أو العادةُ أو العقلُ، فلهذا انقسم الحكمُ[1] إلى ثلاثةِ أقسام: شَرْعِيٍّ، وعاديٍّ[2]، وعقليٍّ.

فالشرعيُّ: هو خِطَابُ الله تعالى المتعلِّقُ بأفعال المكلفين بالطَّلَبِ أو الإباحة أو الوضع لهما[3].

= وهو من شواهد الزمخشري في «الكشاف» 1/ 47 ولم يعزه، وأورده السمين الحلبي في «الدر المصون» 1/ 36 ولم يعزه، والشاهد فيه قوله: يدي ولساني والضمير حيث أفادت هذه الكلمات الثلاث معنى الشكر في معانيه الثلاثة، فاليد كناية عن العطاء، ولساني كنّى به عن الشكر، والضمير كناية عن الاعتقاد.

(1) الحكم في اللغة: هو المنع، ومنه سُمِّيَ الحاكم حاكمًا، لأنه يمنع الظالم من المظلوم.

(2) الحكم العادي: هو إثباتُ أمر لأمر أو نفيه عنه بواسطة التكرار والتجربة كإثبات الشبع للأكل، وإثبات الإحراق بالنار.

(3) ينقسم الشرعي إلى قسمين: تكليفي، وهو خطاب الله الدَّال على إيجاب فعل المكلف أو ندبه أو تحريمه أو كراهته أو إباحته.

ووصفي: وهو خطاب الله الدَّال على جعل الشيء سببًا أو شرطًا أو مانعًا أو صحيحًا أو فاسدًا. [انظر شرحا الأنصاري وعبد العليم على أم البراهين ص15 تحقيق أحمد الشاذلي الأزهري].

فدخل في قولنا: بالطلب أربعةٌ:

الإيجابُ: وهو طَلَبُ الفعل طَلَبًا جَازِمًا، كالإيمان بالله وبرُسُله، وكقواعد الإسلام الخمسة ونحوهما.

والندْبُ: وهو طَلَبُ الفعل طَلَبًا غيرَ جازمٍ، كسُنَّة الضحى، وكصلاة الليل والفجر ونحوِها.

والتحريمُ: وهو طَلَبُ الكَفِّ عن الفعل طَلَبًا جَازمًا، كالشِّرْكِ بالله والزنا ونحوهما.

والكراهةُ: وهي طَلَبُ الكفِّ عن الفعل طلبًا غيرَ جازمٍ، كقراءة القرآن مثلًا في الركوع والسجود.

وأما الإباحةُ: فهي التخييرُ بين الفعل والترك، كالنكاح والبيع ونحوهما.

وأما الوضعُ لهما - أي: للطَلَبَ والإباحةِ - فعبارةٌ عن: نَصْبِ الشارع سببًا أو شرطًا أو مانِعًا لِمَا ذُكِرَ من الأحكام الخمسة الداخلة في كلامنا تحتَ الطلب والإباحة.

فالسببُ: ما يَلْزَمُ من عدمه العدمُ، ومن وجوده الوجودُ بالنظر إلى ذاته، كالزَّوَالِ مثلًا، فإن الشارعَ وَضَعَهُ سببًا لوجوب الظهر، فيلزم من وجوده وجوبُ الظهر، ومن عدمه عدمُ وجوبها.

وإنما قلنا: بالنظر إلى ذاته؛ لأنه قد لا يلزمُ من وجود السبب وجودُ المسبَّب لعُرُوض مانعٍ أو تخلُّفِ شرطٍ، وذلك لا يَقْدَحُ في تسميته سببًا؛ لأنه لو نُظِرَ إلى ذاته مع قطع النظر عن مُوجِبِ التخلُّف لكان وجودُه مقتضيًا لوجود المسبَّبِ.

وأما الشرطُ: فهو ما يَلْزَمُ من عدمه العدمُ، ولا يلزم من وجوده وجودٌ ولا عَدَمٌ لذاته، ومثالُهُ: الحَوْلُ بالنسبة إلى وجوب الزكاة في العين والماشية، فإنه

يلزم من عدم تمام الحول عدمُ وجوب الزكاة فيما ذُكِرَ، ولا يلزمُ من وُجُودِ تَمَام الحَوْلِ وجوب الزكاة ولا عدمُ وجوبها لتوقُّفِ وجوب الزكاة على مِلْكِ النصاب مِلْكًا كاملًا.

وأما المانعُ: فهو ما يَلْزَمُ من وجوده العدمُ، ولا يلزم من عدمه وجودٌ ولا عدمٌ لذاته، مثالُهُ: الحيضُ، فإنه يلزم من وجوده عدمُ وجوب الصلاة مثلًا، ولا يلزم من عدم وجوبُ الصلاة ولا عَدَمُ وجوبها لتوقُّفِ وجوبها على أسبابٍ أُخَرَ قد تَحْصُلُ عند عدم الحيض وقد لا تَحْصُلُ.

فخَرَجَ لك من هذا: أن السببَ يُؤَثِّرُ بطَرَفَيْهِ - أعني: طَرَفَيْ وجوده وعدمه، والشرطُ يؤثِّرُ بطرف عدمه قط في العدم فقط، والمانعُ يؤثِّرُ بطرف وجوده فقط في العدم فقط، ومحلُّ استيفاء ما يتعلق بمباحث الحُكْمِ الشرعيِّ في الأصول.

وأما الحكمُ العاديُّ فحقيقتُهُ: إثباتُ الرَّبْطِ بين أمرٍ وأمرٍ وجودًا أو عدمًا بواسِطَةِ تكرُّرِ القِرَان بينهما على الحسّ، مثالُ ذلك: الحُكْمُ على النار بأنها مُحْرِقَةٌ، فهذا حُكْمٌ عاديٌّ؛ إذ معناه: أن الإحراقَ يَقْتَرِنُ بمَسِّ النار في كثيرٍ من الأجسام لمشاهَدَةِ تَكَرُّرِ ذلك على الحِسِّ، وليس معنى هذا الحكم: أن النارَ هي التي أَثَّرَتْ في إحراق ما مَسَّتْه مثلًا أو في تسخينه؛ إذ هذا المعنى لا دِلَالَةَ للعادة عليه أصلًا، وإنما غَايَةُ ما دَلَّتْ عليه العادةُ: الاقترانُ فقط بين الأمرين، أما تعيينُ فاعل ذلك؛ فليس للعادة فيه مَدْخَلٌ، ولا منها يُتَلَقَّى عِلْمُ ذلك.

وقِسْ على هذا سائرَ الأحكام العادية، كَكَوْنِ الطعام مُشْبِعًا، والماءِ مُرْوِيًا، والشمسِ مُضِيئَةً، والسِّكِّين قاطِعَةً، ونحو ذلك مما لا يَنْحَصِرُ، وإنما يُتَلَقَّى العلم بفاعِلِ هذه الآثار المقارِنَة لهذه الأشياء من دليلي العقل والنقل، وقد أَطْبَقَ العقلُ والشرعُ على انفراد المولى جلّ وعزّ باختراع جميع الكائنات عمومًا، وأنها لا أَثَرَ لكلِّ ما سواه تعالى في أَثَرٍ ما جملةً وتفصيلًا.

وقد غَلِطَ قومٌ في تلك الأحكام العادية، فجعلوها عقليَّةً، وأسندوا وُجُود كلِّ أثرٍ منها لما جَرَتِ العادةُ أنها يُوجَدُ معه إما بطَبْعِه أو بقُوَّةٍ أُودِعَتْ فيه، فأصبحوا

وقد باؤوا بهَوَسٍ[1] ذميم، وبِدْعَةٍ شنيعةٍ في أصول الدين، وشِرْكٍ عظيم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، نسألُهُ سبحانه النجاةَ إلى الممات من مُضِلَّات الفِتَنِ، والمرورَ ظاهرًا وباطنًا على أهدى سَنَنٍ، بجاه سيدنا ومولانا محمد ﷺ.

وأما الحُكْمُ العقليُّ: فهو عبارةٌ عمّا يُدْرِكُ العقلُ ثبوتَه أو نَفْيَهُ من غير توقُّفٍ على تكرُّرٍ ولا وَضْعِ واضِعٍ، وهذا الحكمُ الثالثُ هو الذي تعرَّضْنَا له في أول العقيدة. فقولنا: "الحكمُ العقليُّ" احترازٌ من الشرعي والعادي، وقد عَرَفْتَ معناهما.

وقوله: «ينحصر في ثلاثة أقسام» يعني: أن كلَّ ما يُتَصَوَّرُ في العقل - أي: يُدْرِكُهُ - من ذَوَاتٍ وصفاتٍ، وجوديةٍ أو سلبيةٍ أو أحوالٍ، قديمةٍ أو حادثةٍ لا يخلو عن هذه الثلاثة الأقسام، أي: لابُدَّ له أن يَتَّصِفَ بواحدٍ منها إما بالوجوب أو الجواز أو الاستحالة.

وقوله: «فالواجبُ: ما لا يُتَصَوَّرُ في العقل عدمه» يعني: أن الواجبَ العقليَّ: هو الأمرُ الذي لا يُدْرَكُ في العقل عَدَمُهُ، يعني: إما ابتداءً بلا احتياجٍ إلى سَبْقِ نَظَرٍ، ويسمَّى: الضروريَّ، كالتحيُّزِ مثلًا للجِرْم، فإن العقلَ ابتداءً لا يُدْرِكُ انفكاكَ الجِرْم عن التحيُّز، أي: أَخْذَهُ قَدْرَ ذاته من الفراغ، وإما بَعْدَ سَبْقِ النظر، ويسمَّى: نظريًّا، كالقِدَمِ لمولانا جلّ وعزّ، فإن العقلَ إنما يُدْرِكُ وجوبَهُ له تعالى إذا فَكَّرَ العقلُ، وعَرَفَ ما يترتَّبُ على ثبوت الحدوث له عز وجل من الدَّوْرِ أو التَّسَلْسُلِ الواضِحَي الاستحالةِ.

فقد عَرَفْتَ بهذا انقسامَ الواجب إلى ضروريٍّ ونظريٍّ.

---

(1) الهوس في الأصل: دوران في الرأس يعتري الإنسان فيصير يتكلم بما لا معنى له، ولا شك أن هذا نوع من الجنون أطلقه الشارح وأراد به العقيدة الفاسدة؛ لأن شأنها أن لا تصدر إلا ممن عنده نوع من الجنون.

وقوله: «والمستحيلُ: ما لا يُتَصَوَّرُ في العقل وجودُهُ» يعني أيضًا: إما ابتداءً، أو بَعْدَ سَبقِ النظر.

فمثالُ الأول: عُرُوُّ الجِرْم عن الحركة والسكون، أي: تَجَرُّدُه عنهما معًا بحيث لا يُوجَدُ فيهما واحدٌ منهما، فإن العقلَ ابتداءً لا يَتَصَوَّرُ ثبوتَ هذا المعنى للجرم.

ومثالُ الثاني: كَوْنُ الذات العليَّةَ جِرْمًا، تعالى الله عن ذلك عُلُوًّا كبيرًا، فإن استحالةَ هذا المعنى عليه جلّ وعزّ إنما يُدْرِكُهُ العقلُ بعد أن يَسْبِقَ له النظرُ فيما يترتَّبُ على ذلك من المستحيل، وهو الجمعُ بين النقيضين، وذلك أنه قد وَجَبَ لمولانا جلّ وعزّ القِدَمُ والبقاءُ؛ لئلا يلزمَ الدَّوْرُ أو التسلسلُ لو كان تعالى حادثًا، فلو كان تعالى جِرْمًا لوجب له الحدوثُ، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا؛ لِمَا تقرّر من وجوب الحدوث لكلِّ جِرْم، فيلزم إذا أن لو كان تعالى جِرْمًا أن يكون واجبَ القِدَم لألوهيته وواجبَ الحدوث لجرميَّته، تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا، وذلك جَمْعٌ بين النقيضين لا محالةَ.

فقد عرفتَ أيضًا بهذا انقسامَ المستحيل إلى ضروريٍّ ونظريٍّ.

وقوله: «والجَائزُ: ما يَصِحُّ في العقل وجودُهُ وعدمُهُ» يعني أيضًا: إما ضرورةً، وإما بَعْدَ سَبْقِ النظر.

فمثالُ الأول: اتِّصَافُ الجِرْم بخصوص الحركة مثلًا، فإن العَقْلَ يُدْرِكُ ابتداءً صِحَّةَ وجودها للجِرْم، وصحَّةَ عدمها له.

ومثالُ الثاني: تعذيبُ المُطِيعِ الذي لم يَعْصِ الله قطُّ طَرْفَةَ عينٍ[1]، فإن العقلَ

(1) قلنا: الله يفعل في ملكه ما يشاء وما يريد؛ وهذه المسألة للتقريب والتمثيل؛ حتى لا يُساءَ فهمُها، فيُظَنّ سوءٌ في حق الله تعالى، وقد جاء في البخاري موقوفًا على علي رضي الله عنه: «حَدِّثُوا الناس بما يعرفون، أتُحبون أن يُكذَّب الله ورسولُه» أخرجه البخاري 127.

وأخرج أحمد في «مسنده» 21589، وأبو داود 4699، وابن حبان 727، من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه بإسناد قوي أن ابن الديلمي قال: لقيتُ أبي بن كعب، فقلت: يا أبا المنذر، إنه قد وقع في نفسي شيء من هذا القَدَرِ، فحدّثني بشيءٍ، لعله يذهب من قلبي. قال: «لو أن الله=

إنما يَحْكُمُ بجواز هذا التعذيب في حقِّه عقلًا بعد أن يَنْظُرَ في بُرْهَان الوحدانية له تعالى، ويَعْرِفَ أن الأفعالَ كلَّها مخلوقةٌ لمولانا جلّ وعزّ، لا أَثَرَ لكلِّ ما سِوَاه تعالى في أَثَرٍ ما ألبتَةَ، فيلزمُ من ذلك: استِوَاءُ الإيمان والكُفْرِ، والطاعة والمعصية عقلًا، وأن كلَّ واحدٍ من هذا يَصْلُحُ أن يُجْعَلَ أَمَارَةً على ما جُعِلَ الآخرُ أمارةً عليه، والظُّلْمُ على مولانا -جلّ وعزّ- مستحيلٌ كيفما فَعَلَ أو حَكَمَ؛ إذ الظُّلْمُ: هو التصرُّفُ على خلاف الأمر، ومولانا جلّ وعزّ هو الآمِرُ الناهي المبيحُ، فلا أَمْرَ ولا نَهْيَ يتوجَّهُ إليه ممن سواه؛ إذ كُلُّ ما سواه ملْكٌ له عز وجل لا يُبْدِئُ شيئًا ولا يُعِيدُه، ولا أَثَرَ له في شيء ألبتةَ، ولا شريكَ له تعالى في مُلْكِه، ولا يسأل عما يفعل فصَحَّ إذنْ أن يُدْرِكَ العقلُ لكلٍّ من المؤمن والكافر والمطيع والعاصي صِحَّةَ وجودِ الثواب والعقاب أو عدمهما، واختصاصُ كلِّ واحدٍ بما اخْتُصَّ به من ذلك إنما هو بمَحْضِ اختيار مولانا جلّ وعزّ، لا بسَبَبٍ عَقْلِيٍّ اقتضى ذلك، لكنّ إدراكَ العقل لجواز هذا المعنى موقوفٌ على تحقيق النظر الذي قَدَّمْنَا.

فبَانَ لك بهذا أن الجائزَ ينقسمُ أيضًا إلى ضروريٍّ ونظريٍّ كما انقسمَ القِسْمَان اللذان قبله، واتَّضَحَ بهذا أن الأقسامَ الثلاثةَ قد تفرَّعَتْ إلى ستَّةِ أقسامٍ من ضَرْبِ ثلاثةٍ في اثنين؛ إذ كلُّ قسمٍ منها فيه قسمان.

وإنما قيَّدْنَا الصحَّةَ بالعقل في حق الجائز فقلنا فيه: «ما يَصِحُّ في العقل» ليَدْخُلَ فيه نحو جوازِ العذاب في حقِّ المطيع، فإن العقلَ هو الحاكِمُ بصحَّة وجود العذاب وعدمه في حقه، بمعنى: أنه لو وَقَعَ كلٌّ منهما لم يَلْزَمْ من وقوعه نَقْصٌ في حقه تعالى ولا مُحَالٌ ألبتةَ.

أما الشرعُ فقد بيَّن أن الله تعالى قد اختار - بمَحْضِ فضله - للمؤمن المُطِيعِ

= عَذَّبَ أهلَ سماواته وأهل أرضه، لعذَّبهم وهو غيرُ ظالم لهم، ولو رحمهم، كانت رحمتُه لهم خيرًا من أعمالهم، ولو أنفقتَ جبل أُحدٍ ذهبًا في سبيل الله، ما قَبِله الله منك حتى تؤمنَ بالقَدَرِ، وتعلمَ أنَّ ما أصابك لم يكن ليُخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك، ولو مِتَّ على غير ذلك لدخلتَ النارَ». قال: فأتيتُ حذيفة، فقال لي مثلَ ذلك، وأتيتُ ابنَ مسعود، فقال لي مثلَ ذلك، وأتيتُ زيدَ بن ثابت، فحدثني عن النبيﷺ مثل ذلك.

أَحَدَ الأمرين الجائزين في حقه تعالى: وهو الثوابُ والنعيمُ المقيمُ، كما اختار تعالى - بعدله - للكافر الجائزَ الآخَرَ: وهو النارُ والعذابُ الأليمُ.

واعلم أن الحركةَ والسكونَ للجِرْم يَصِحُّ أن يُمَثَّلَ بهما لأقسام الحكم العقليِّ الثلاثة، فالواجبُ العقليُّ: ثُبُوتُ أحَدِهما لا بعينه للجِرْم، والمستحيلُ: نَفْيُهما معًا عن الجِرْم، والجائزُ: ثُبُوتُ أحدهما بالخصوص للجرم.

واعلم أن معرفةَ هذه الأقسام الثلاثة وتكريرَها تأنيسٌ للقلب بأمثلتها حتى لا يحتاجَ الفِكْرُ في استحضار معانيها إلى كُلْفَةٍ أصلًا مما هو ضروريٌّ على كلِّ عاقلٍ يريد أن يَفُوزَ بمعرفة الله تعالى ورُسُله عليهم الصلاة والسلام، بل قد قال إِمَامُ الحَرَمِينِ[1] وجماعةٌ: إن معرفةَ هذه الأقسام الثلاثة هي نفسُ العقل، فمن لم يَعْرِفْ معانيها؛ فليس بعاقلٍ. والله الموفِّقُ.

ما يجب وما يجوز وما يستحيل في حق الله

ص: «وَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ شَرْعًا أَنْ يَعْرِفَ مَا يَجِبُ فِي حَقِّ مَوْلَانَا جَلَّ وعَزَّ، وَمَا يَسْتَحِيلُ، وَمَا يَجُوزُ، وَكَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْرِفَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي حَقِّ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ».

الشرح: يعني: أنه يَجِبُ شرعًا على كلِّ مكلَّفٍ - وهو البالغُ العاقلُ - أن يَعْرِفَ ما ذُكِرَ؛ لأنه بمعرفة ذلك يكون مؤمنًا، محقِّقًا لإيمانه، على بصيرةٍ في دينه.

وإنما قال: «يعرفَ» ولم يقل: «يَجْزِم»، إشارةً إلى أن المطلوبَ في عقائد الإيمان: المعرفةُ، وهي الجَزْمُ المطابِقُ عن دليلٍ، ولا يكفي فيها التقليدُ، وهو

---

(1) هو عبد الملك بن عبد الله، أبو المعالي، ركن الدين الجويني الشافعي، الملقب بإمام الحرمين، أعلم المتأخرين، مكث في مكة أربع سنين، وذهب إلى المدينة، فأفتى ودرَّس، له: «البرهان في أصول الفقه»، توفي سنة 478هـ.

وقوله ذكره في كتابه «الشامل في أصول الدين» 96، تحقيق د/ علي سامي النشار وآخرين.

الجَزْمُ المطابِقُ في عقائد الإيمان بلا دليل، وإلى وجوب المعرفة وعدم الاكتفاء بالتقليد ذَهَبَ جمهورُ أهل العلم كالشيخ أبي الحسن الأشْعَرِيِّ[1] والقاضي أبي بَكْرٍ البَاقِلَّانيِّ[2] وإمَامِ الحَرَمَيْنِ، وحكاه ابن القَصَّارِ[3] عن مَالِكٍ أيضًا.

ثم اختلف الجمهورُ القائلون بوجوب المعرفة، فقال بعضُهم: المقلِّدُ مؤمنٌ إلا أنه عاصٍ بترك المعرفة التي يُنْتِجُها النظرُ الصحيحُ.

وقال بعضهم: إنه مؤمنٌ ولا يَعْصِي إلا إذا كان فيه أهليَّةٌ لفهم النظر الصحيح، وقال بعضهم: المقلِّدُ ليس بمؤمنٍ أصلًا، وقد أَنْكَرَهُ بعضهم.

ولإمام الحرمين في «الشَّامِلِ»[4] تقسيمُ المكلفين إلى أربعةِ أقسام: فمن عَاشَ بعد البلوغ زَمَنًا يَسَعُهُ النَّظَرُ فيه ونَظَرَ؛ لم يُخْتَلَفْ في صحة إيمانه. وإن لم يَنْظُرْ؛ لم يُخْتَلَفْ في عدم صِحَّةِ إيمانه.

ومَنْ عاش بعده زَمَنًا لا يَسَعُهُ النَّظَرُ، وشَغَلَ ذلك الزمانَ اليسيرَ بما يَقْدِرُ عليه فيه من بعض النظر؛ لم يُخْتَلَفْ في صحة إيمانه، وإن أعرضَ عن استعمال فِكْرِهِ فيما يَسَعُهُ ذلك الزمانُ اليسيرُ بما يَقْدِرُ عليه فيه من النظر؛ ففي صِحَّةِ إيمانه قولان: والأصحُّ: عدمُ الصِّحَّة.

قلت: ولعلَّ هذا التقسيمَ إنما هو فيمن لا جَزْمَ عنده بعقائد الإيمان أصلًا ولو بالتقليد.

وذهبَ غيرُ الجمهور إلى أن النَّظَرَ ليس بشرطٍ في صحة الإيمان، بل وليس

---

(1) هو علي بن إسماعيل، أبو الحسن، من نسل الصحابي أبي موسى الأشعري، مؤسس مذهب الأشاعرة، له: «مقالات الإسلاميين»، و«الإبانة عن أصول الديانة»، توفي سنة 432هـ.

(2) هو محمد بن الطيب، أبو بكر، البصري ثم البغدادي المالكي، قاض، من كبار علماء الكلام، إليه انتهت الرياسة في مذهب الأشاعرة، له: «إعجاز القرآن» توفي سنة 403هـ.

(3) هو علي بن عمر البغدادي، فقيه مالكي، ومحدث، يعرف بابن القصار، له: «عيون الأدلة»، توفي سنة 397هـ.

(4) هو كتاب «الشامل في أصول الدين» على مذهب الأشاعرة، انظره ص98 تحقيق د/ علي سامي النشار.

بواجبٍ أصلًا، وإنما هو من شُرُوط الكمال فقط، وقد اختارَ هذا القولَ العارفُ الوليُّ ابنُ أبي جَمْرَةَ[1] والإمام القُشَيْرِيُّ[2] والقاضي أبو الوَلِيدِ بْنُ رُشْدٍ[3] والإمام أبو حامد الغَزَّالِيُّ[4] وجماعةٌ.

والحقُّ الذي يدلُ عليه الكتابُ والسنَّةُ: وجوبُ النظر الصحيح مع التردُّدِ في كونه شرطًا في صحة الإيمان أو لا، والراجحُ: أنه شرطٌ في صحته.

وقد عَزَا ابن العَرَبِيِّ[5] القولَ بأنه تعالى يُعْلَمُ بالتقليد إلى المبتدعة، ونَصُّهُ في كتابه «المتوسِّطُ في الاعتقاد»: اعلموا - عَلَّمَكُمُ الله تعالى - أن هذا العلمَ[6] المكلَّفَ به لا يَحْصُلُ ضرورةً ولا إلهامًا، ولا يَصِحُّ التقليدُ فيه، ولا يجوزُ أن يكون الخَبَرُ طريقًا إليه، وإنما الطريقُ إليه: النَّظَرُ، ورَسْمُهُ: أنه الفِكْرُ المرتَّبُ في النفس على طريقٍ يُفْضِي إلى العلم أو الظنِّ، يَطْلُبُ به من قام به عِلْمًا في العِلْمِيَّات، أو غَلَبَةَ ظنٍّ في المظنونات، ولو كان هذا العلمُ يَحْصُلُ ضرورةً لأَدْرَكَ ذلك جميعُ العقلاء، أو إلهامًا لَوَضَعُ الله تعالى ذلك في قلبِ كلِّ حيٍّ ليتَحَقَّقَ به التكليفُ، وأيضًا فإن الإلهامَ نوعُ ضرورةٍ، وقد أَبْطَلْنَا الضرورةَ.

ولا يَصِحُّ أن يقال: إنه تعالى يُعْلَمُ بالتقليد، كما قال جماعةٌ من المبتدعة؛ لأنه

---

(1) هو محمد بن أحمد، أبو بكر، فقيه مالكي، من أعيان الأندلس، له: «نتائج الأبكار» و«إقليد التقليد»، توفي سنة 559هـ.

(2) هو عبد الكريم بن هوازن النيسابوري القشيري، أبو القاسم، زين الإسلام، شيخ خراسان في عصره زهدًا وعلمًا بالدين، توفي سنة 465هـ.

(3) هو محمد بن أحمد بن محمد بن رشد، الأندلسي، أبو الوليد، فقيه فيلسوف، المشهور بالحفيد، عُني بكلام أرسطو وترجمه إلى العربية، صنف نحو خمسين كتابًا، منها: «تهافت التهافت» في الرد على الإمام الغزالي، توفي سنة 595هـ.

(4) هو محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي الشافعي، حجة الإسلام، فقيه فيلسوف، توفي سنة 505هـ.

(5) هو محمد بن عبد الله، أبو بكر المعافري الإشبيلي المالكي، قاض، من حفاظ الحديث، ألف في التفسير والفقه والحديث والأصول، له: «عارضة الأحوذي في شرح الترمذي» و«العواصم من القواصم»، توفي سنة 543هـ.

(6) أي: العلم بعقائد التوحيد.

لو عُرِفَ بالتقليد لَمَا كان قَوْلُ واحدٍ من المقلَّدِين أَوْلَى بالاتِّبَاعِ والانقيادِ إليه من الآخر، كيف وأقوالُهم متضادَّةٌ ومختلفةٌ؟

ولا يجوز أيضًا أن يقال: إنه يُعْلَمُ بالخبر؛ لأن من لم يَعْلَم الله تعالى كيف يَعْلَمُ أن الخبرَ خَبَرُهُ؟ فثَبَتَ أن طريقَهُ: النَّظَرُ، وهو أَوَّلُ واجبٍ على المكلَّفِ، إذ المعرفةُ أوّلُ الواجبات، ولا تَحْصُلُ إلا به، فبضرورة تقديمه عليها تَثْبُتُ له صِفَةُ الوجوب قبلها، وإيجابُ المعرفة بالله تعالى معلومٌ من دين الأمة ضرورةً.

فصل: ومع أنّا نقول: إن المعرفةَ واجبةٌ، وإن النَّظَرَ المُوصِلَ إليها واجبٌ؛ فإن بعضَ أصحابنا يقول: إن من اعتقد في ربِّه تعالى الحقَّ، وتعلَّقَ به اعتقادُهُ على الوجه الصحيح في صفاته؛ فإنه مُؤْمِنٌ مُوحِّدٌ، ولكنّ هذا لا يَصِحُّ في الأغلب إلا لناظِرٍ، ولو حصل لغيرِ ناظِرٍ لم نأمَنْ أن يَتَخَلْخَلَ اعتقادُهُ، فلابُدَّ - عندنا - أن يَعْلَمَ كلَّ مسألةٍ من مسائل الاعتقاد بدليلٍ واحدٍ، ولا ينفعُهُ اعتقادُهُ إلا أن يَصْدُرَ عن دليلٍ عَلِمَهُ بذلك.

فلو اخْتُرِمَ[1] وقد تعلَّقَ اعتقادُه بالباري تعالى كما ينبغي، وعَجَزَ عن النظر، فقال جماعةٌ منهم: إنه يكون مؤمنًا وإن تَمَكَّنَ من النَّظَرِ ولم يَنْظُرْ. قال الأستاذُ أبو إِسْحَاقَ[2]: يكون مؤمنًا عاصيًا بترك النظر، وبناه على أصل الشيخ أبي الحَسَنِ، فأما كَوْنُه مؤمنًا مع العجز والاختِرام؛ فظاهرٌ إن شاء الله تعالى، وأما كَوْنُه مؤمنًا مع القُدْرَة على النظر وتَرَكَهُ؛ فقولُه فيه نَظَرٌ عندي، ولا أعلم صِحَّتَه الآن.

فإن قيل: قد أَوْجَبْتُمُ النظرَ قبل الإيمان على ما استقرَّ من كلامكم، فإذا دُعِيَ المكلَّفُ إلى المعرفة، فقال: حتى أَنْظُرَ، فأنا الآن في مُهْلَةِ النَّظَرِ وتحت ترداده، ماذا تقولون؟ أتُلْزِمُونَه الإقرارَ بالإيمان، فتَنْقُضُون أصلَكم في أن النظرَ يجب

(1) اخترم: مات، واخترمه الدهر إذا اقتطعه واستأصله.

(2) هو إبراهيم بن محمد، أبو إسحاق، ركن الدين، الإمام الأستاذ الإسفراييني، فقيه متكلم أصولي، له كتاب: «الجامع في أصول الدين»، خمس مجلدات، توفي سنة 418هـ.

قَبْلَها، أم تُمْهِلُونَه في نظره إلى حدٍّ يتطاوَلُ به المدى فيه، أم تُقَدِّرُونه بمقدارٍ، فتَحْكُمون عليه بغيرِ نصٍّ؟

فالجوابُ أنا نقول: أما القولُ بوجوب الإيمان قبل المعرفة؛ فضعيفٌ؛ لأن إلزامَ التصديق بما لا تُعْلَمُ صحَّتُه يؤدِّي إلى التسوية بين النبيِّ والمتنبِّئ، وأنه يُؤْمِنُ أوّلًا، فينظرُ، فيتبيَّنُ له الحقُّ، فيتمادى، أو يتبيَّنُ له الباطلُ، فيرجِعُ وقد اعتقدَ الكُفْرَ.

وأما إذا دَعَا المطلوبُ بالإيمان إلى النظر فيقال له: إن كنت تَعْلَمُ النظرَ فاسْرُدْهُ[1]، وإن كنتَ لا تعلمُهُ فاسمَعْهُ، ويُسْرَدُ في ساعته عليه، فإن آمَنَ تحقَّقَ استرشادُه، وإن أبى تبيَّنَ عِنَادُهُ، فوجب استخراجُهُ منه بالسيف أو يموت وإن كان ممن ثَافَنَ[2] أهلَ الإسلام، وعَلِمَ طريقَ الإيمان؛ لم يُمْهَلْ ساعةً، ألا ترى أن المرتدَّ استَحَبَّ فيه العلماءُ الإمهالَ، لعله إنما ارتدَّ لرَيْبٍ، فيُتربَّصُ به مدّةً لعلَّه يُرَاجِعُ الشكَّ باليقين، والجهلَ بالعلم؟

ولا يَجِبُ ذلك لحصول العلم بالنظر الصحيح أولًا، وكيف يَصِحُّ لناظرٍ أن يقول: إن الإيمانَ يجب أوّلًا قبل النظر، ولا يَصِحُّ في المعقول إيمانٌ بغيرِ معلوم، وذلك الذي يَجِدُهُ المرءُ في نفسه حُسْنُ ظَنٍّ بمخبِره، وإلا؛ فإن تطرَّقَ إليه التَّجويزُ أو التكذيبُ تَطَرَّقَ، وأيضًا فإن النبيَّ ﷺ دعا الخلقَ إلى النَّظَرَ أوّلًا، فلما قامَتِ الحجَّةُ به، وبَلَغَ غايَةَ الإعذار فيه؛ حَمَلَهُم على الإيمان بالسيف، ألا ترى أن كلَّ من دعاه إلى الإيمان قال له: اعرض عليّ آيَتَكَ، فيعرِضُها عليه، فيظهرُ له الحقُّ، فيؤمِنُ، فيأمَنُ، أو يعانِدُ، فيَهْلَكُ. انتهى[3].

قلتُ: هذا كلامُ ابن العربي، وهو حَسَنٌ.

---

(1) أي: في نفسك، أي: أجره على قلبك بأن تقول في نفسك: العالم حادث وكل حادث له صانع فينتج لك أن العالم له صانع.

(2) ثافن، أي: خالَطَ وجالَسَ ولازَمَ.

(3) أي: كلام ابن العربي.

واستُشكل القول بأن المقلِّدَ ليس بمؤمنٍ؛ لأنه يَلْزَمُ عليه تكفيرُ أكثرِ عوامِّ المسلمين، وهم مُعْظَمُ هذه الأمَّة، وذلك مما يَقْدَحُ فيما عُلِمَ أن سيدنا ونبينا محمدًا ﷺ أكثرُ الأنبياء أتباعًا، ووَرَدَ: أن أمَّتَه المشرَّفَةَ ثُلُثَا أهل الجنة[1].

وأُجيب: بأن المرادَ بالدليل الذي تَجِبُ معرفتُهُ على جميع المكلفين: هو الدليلُ الجُمْلِيُّ، وهو الذي يُحَصِّلُ في الجملة للمكلَّفَ العِلْمَ والطُّمَأْنِينَةَ بعقائد الإيمان بحيث لا يقول قَلْبُه فيها: لا أدري، سمعتُ الناس يقولون شيئًا فقُلْتُهُ.

ولا يُشْتَرَطُ معرفةُ النَّظَرِ على طريق المتكلمين من تحرير الأدلَّة وترتيبها، ودَفْعِ الشُّبْهَة الواردة عليها، ولا القُدْرَةُ على التعبير عما حَصَلَ في القلب من الدليل الجُمْلِيّ الذي حصلتْ به الطمأنينةُ.

ولا شكَّ أن النَّظَرَ على هذا الوجه غيرُ بعيدٍ حصولُهُ لمُعْظَم هذه الأمة أو لجميعها فيما قَبْلَ آخرِ الزمان الذي يُرْفَعُ فيه العلمُ النافعُ، ويَكْثُرُ فيه الجهلُ المُضِرُّ، ولا يبقى فيه التقليدُ المطابِقُ فضلًا عن المعرفة عند كثيرٍ ممن يُظَنُّ به العلمُ، فضلًا عن كثيرٍ من العامَّة، ولعلنا أدرَكْنا هذا الزمانَ بلا ريبٍ، والله المستعانُ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وفي الحديث عن أبي أُمَامَةَ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «تَكُونُ فِتْنَةٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ يُصْبِحُ الرَّجُلُ فِيهَا مُؤْمِنًا، وَيُمْسِي كافِرًا إِلَّا مَنْ أَجَارَهُ الله تَعَالَى بِالْعِلْمِ»[2].

وبالجملة فالاحتياطُ في الأمور هو أَحْسَنُ ما يَسْلُكُه العاقلُ لاسِيَّمَا في هذا الأمر الذي هو رأسُ المال، وعليه ينبني كلُّ خيرٍ، فكيف يرضى ذو هِمَّةٍ أن يَرْتَكِبَ منه ما يُكَدِّرُ مَشْرَبَه من التقليد المختلَفِ فيه، ويترك المعرفةَ والتعلُّمَ

---

(1) جزء من حديث أخرجه البخاري 6642، ومسلم 221، 376، 378 من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(2) أخرجه أحمد 8039، والترمذي 2195، وابن حبان 6704، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وإسناده صحيح على شرط مسلم.

للنظر الصحيح الذي يَأْمَنُ معه من كلِّ مَخُوفٍ، ثم يلتحقُ معه بدرجة العلماء الداخلين في سِلْكِ قوله تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [آل عمران: 18]، فلا يتقاصَرُ عن هذه الرُّتبة المأمونة الزَّكِيَّة إلا ذو نفسٍ ساقطةٍ، وهِمَّةٍ خسيسةٍ، لكن على العاقل أن يَنْظُرَ أوّلًا فيمن يُحَقِّقُ له هذا العلم، ويختارُهُ للصُّحْبَة من الأئمة المؤيَّدين من الله تعالى بنور البصيرة، الزاهدين بقلوبهم في هذا العَرَضِ الحاضر، المُشْفِقِين على المساكين، الرؤفاءِ على ضعفاء المؤمنين.

فمن وَجَدَ أحدًا على هذه الصِّفَة في هذا الزمان القليلِ الخَيْرِ جدًّا؛ فليَشُدَّ يَدَه عليه، وليَعْلَمْ أنه لا يَجِدُ له - والله أعلم - ثانيًا في عَصْرِه؛ إذ من يكون على هذه الصفة - أو قريبًا منها - لا يكون منهم في أواخر الزمان إلا الواحدُ أو من يَقْرُبُ منه على ما نصَّ عليه العلماءُ.

ثم الغالبُ عليه في هذا الزمان الخفاءُ بحيث لا يُرْشِدُ إليه إلا قليلٌ من الناس، وليَشْكُرِ الله سبحانه الذي أَطْلَعَهُ على هذه الغنيمة العظمى آناءَ الليل وأطرافَ النهار؛ إذ أَظْفَرَه مولاه الكريم جلّ وعزّ - بمَحْضِ فضله - بكنزٍ عظيم من كنوز الجنة يُنْفِقُ منه ما شاء وكيف شاء، وقلَّ أن يَتَّفِقَ اليومَ وجودُ مِثْلِ هذا إلا لنادرٍ من السُّعَدَاء.

وأما من يَقْرَأُ هذا العلمَ على من يتعاطى التعرُّضَ له، وليس على الصِّفَة التي ذكرناها، فمَفَاسِدُ صُحْبَةِ هذا دُنْيَا وأُخْرَى أكثرُ من مصالحها، وما أكثرَ وجودَ مِثْلِ هؤلاء في زماننا في كلِّ موضعٍ، نسأل الله تعالى السلامةَ من شَرِّ أنفسنا، ومن شَرِّ كلِّ ذي شَرٍّ بجاه نبيه سيدنا محمد ﷺ.

وليَحْذَرِ المبتدئُ جُهْدَهُ أن يأخذَ أصولَ دينه من الكُتُبِ التي حُشِيَتْ بكلام الفلاسفة، وأُولِعُ مُؤَلِّفُها بنقل هَوَسهم، وما هو كُفْرٌ صُراحٌ من عقائدهم التي سَتَرُوا نجاستها بما يَنْبَهِم على كثيرٍ من اصطلاحاتهم وعباراتهم التي أكثرُها

أسماءٌ بلا مُسَمَّيَاتٍ، وذلك ككُتُبِ الإمام الفَخْرِ[1] في علم الكلام و«طَوَالِعِ البيضاوي»[2]، ومن حَذَا حَذْوَهما في ذلك، وقَلَّ أن يُفْلِحَ[3] من أُولِعَ بصُحْبَةِ كلام الفلاسفة، أو يكونَ له نُورُ إيمانٍ في قلبه أو لسانه.

وكيف يُفْلِحُ من والى من حادَّ الله ورسوله، وخَرَقَ حِجَابَ الهيبة، ونَبَذَ الشريعةَ وراءَ ظهره، وقال في حقِّ مولانا جلّ وعزّ وفي حقِّ رُسُله عليهم الصلاة والسلام ما سَوَّلَتْ له نَفْسُه الحمقاءُ، ودعاه إليه وَهْمُهُ المختلُّ.

ولقد خَالَ[4] بعضُ الناس، فتراه يُشَرِّفُ كلامَ الفلاسفة الملعونين، ويُشَرِّفُ الكُتُبَ التي تعرَّضَتْ لنقلِ كثيرٍ من حماقاتهم، لِمَا تمكَّنَ في نفسه الأَمَّارةِ بالسوء من حُبِّ الرِّيَاسَة، وحُبِّ الإغْرَابِ على الناس بما يَنْبَهِمُ على كثيرٍ منهم من عباراتٍ واصطلاحاتٍ، يُوهِمُهم أن تَحْتَها علومًا دقيقةً نفيسةً، وليس تحتها إلا التخليطُ والهَوَسُ والكُفْرُ الذي لا يرضى أن يقر به عاقلٌ.

وربما يُؤْثِرُ بعضُ الحمقى هَوَسَهم على الاشتغال بما يعنيه من التفقُّه في أصول الدين وفروعه على طريق السلف الصالح والعمل بذلك، ويرى هذا الخبيث - لانطماس بصيرته، وطَرْدِه عن باب فَضْلِ الله تعالى إلى باب غضبه- أن المشتغلين بالتفقُّه في دين الله تعالى العظيمِ الفوائدِ دنيا وأخرى، بُلَدَاءُ الطَّبْع، ناقصو الذَّكَاءِ.

---

(1) الفخر هو محمد بن عمر، أبو عبد الله الرازي، فخر الدين، شيخ الإسلام، القرشي البكري التيمي الطبرستاني الشافعي، يعرف بابن خطيب الري، ويعرف بالفخر الرازي، له: «مفاتيح الغيب» توفي سنة 606هـ.

(2) البيضاوي هو عبد الله بن عمر، أبو سعيد، أبو الخير، ناصر الدين، الشيرازي البيضاوي، قاض، مفسر، علامة، إمام، له: «أنوار التنزيل» في التفسير، توفي سنة 685هـ، وكتابه الطوالع اسمه: «طوالع الأنوار في علم الكلام» في التوحيد.

(3) هذا الكلام مردود على الإمام السنوسي، فهؤلاء الأعلام كان هدفهم الدفاع والذب عن أصول الدين، وإنما فعلوا ذلك ليهزموا الخصم المجادل.

(4) خال، أي: تكبر، مشتق من الخيلاء، وهو الكِبْر. «لسان العرب» مادة: خَوَلَ.

فما أَجْهَلَ هذا الخبيثَ، وأقبحَ سريرَتَه، وأعمى قَلْبَه، حتى رأى الظُّلْمَةَ[1] نورًا، والنورَ[2] ظُلْمَةً!! ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ وَلَهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٤١﴾ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحْتِ﴾ [المائدة: 41-42].

نسأله سبحانه أن يُعامِلَنَا ويعامِلَ جميعَ أحبَّتنا إلى الممات بمحض فضله، وأن يَلْطُفَ بجميع المؤمنين، ويَقِيهم في هذا الزمان الصعب مَوَارِدَ الفِتَنِ بجوده وكرمه، ببركة أشرف الخلق سيدنا ومولانا محمد ﷺ.

صفات الله تعالى

ص: «فَمِمَّا يَجِبُ لِمَوْلَانَا -جَلَّ وَعَزَّ- عِشْرُونَ صِفَةً»[3].

---

(1) المراد بها علم الفلسفة.

(2) وهو التفقه في الدين.

(3) هي ما وصف الله به نفسه على لسان رسله من صفات الكمال وقام الدليل العقلي والنقلي على اتصافه سبحانه بها.

وقد جاء القرآن الكريم بتفصيل ما يوصف به تعالى فقال في محكم آياته: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: 255]، وقال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص]، وقال: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾ [البروج: 14]، وقال تعالى: ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢﴾ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْـَٔاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: 3]، وقال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: 164]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:82]، وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الحشر: 23-24]. والأحاديث الثابتة عن رسول الله ﷺ في أسمائه وصفاته كثيرة جدًا، وقد أرجع علماء العقيدة هذه الصفات إلى أمهات وأصول هي جماع ما وصف الله به نفسه من الصفات دفعًا للتطويل وابتغاء للحصر.

الشَّرْح: أشار بـ«من» التبعيضية إلى أن صفات مولانا -جلّ وعزّ- الواجبةِ له لا تَنْحَصِرُ في هذه العشرين؛ إذ كمالاتُهُ تعالى لا نهايةَ لها، لكنّ العَجْزَ عن معرفة ما لم يُنْصَبْ عليه دليلٌ عقليٌّ ولا نقليٌّ لا نُؤَاخَذُ به بفضل الله تعالى.

الوجود

ص: «وَهِيَ الْوُجُودُ»[1].

الشَّرْح: معناهُ ظاهرٌ. وفي عَدِّ الوجود صِفَةً على مذهب الشيخ الأَشْعَرِيِّ تَسَامُحٌ؛ لأنه عندهُ عَيْنُ الذات، وليس بزائدٍ عليها، والذَّاتُ ليست بصِفَةٍ، لكن لمّا كان الوجودُ تُوصَفُ به الذاتُ في اللفظ فيقال: ذاتُ مولانا جلّ وعزّ موجودةٌ؛ صَحَّ أن يُعَدَّ صِفَةً على الجملة.

وأما على مذهب من جَعَلَ الوجودَ زائدًا على الذات - كالإمام الرَّازِيّ؛ فعَدُّهُ من الصفات صحيحٌ لا تَسَامُحَ فيه، ومنهم من جَعَلَهُ زائدًا على الذات في الحادث دون القديم، وهو مذهبُ الفلاسفة.

القدم

ص: «وَالْقِدَمُ».

الشَّرْح: الأصحُّ: أن القِدَمَ صِفَةٌ سلبيةٌ، أي: ليستْ بمعنىً موجودٍ في نفسها كالعِلْمِ مثلًا، وإنما هو عبارةٌ عن سَلْبِ العَدَمِ السابق على الوجود، وإن شئتَ

(١) الوجود هو: ثبوت وجود الله الأزلي واجب الوجود لذاته الأول قبل إيجاد كل ما يمكن من المخلوقات بصفاته التي تليق به وتنزيهه عن كل نقص في صفاته العلية، والدليل على ذلك وجود الخلق، فلابد للصنعة من صانع.

قلتَ: هو عبارةٌ عن عَدَمِ الأوَّلِيَّة للوجود، وإن شئت قلتَ: هو عبارةٌ عن عدم افتتاحِ الوجود. والعباراتُ الثلاثُ بمعنى واحدٍ.

هذا معنى القِدم في حقه تعالى باعتبار ذاته العلية، وصفاته الجلية السنية، وأما معناها إذا أُطْلِقَ في حق الحادث - كما إذا قلتَ مثلًا: هذا بناءٌ قديمٌ وعُرْجُونٌ قديمٌ، فهو عبارةٌ عن طُولِ مُدَّةِ وجوده وإن كان حادثًا مسبوقًا بالعدم، كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ﴾ [يوسف: 95]، وقوله -عز وجل-: ﴿كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾[1]، والقِدَمُ بهذا المعنى على الله تعالى محالٌ؛ لأن وجودَهُ -جلّ وعزّ - لا يتقيَّدُ بزمانٍ ولا مكانٍ لحدوث كلٍّ منهما، فلا يتقيَّدُ بواحدٍ منهما إلا ما هو حادثٌ مِثْلُهَا.

وهل يجوز أن يُتَلَفَّظَ بلفظ القديم في حقه تعالى، فيقال: هو جلّ وعزّ قديمٌ؛ لأن معناه واجبٌ له جلّ وعزّ عقلًا ونقلًا، أو لا يُتَلفَّظُ بذلك، وإنما يُقَال: يجب له تعالى القدمُ أو نحوُ هذه العبارات، ولا يُطْلَقُ عليه في اللفظ اسم القديم؛ لأن أسماءَهُ جلّ وعزّ توقيفيَّةٌ؟ هذا مما تردَّدَ فيه بعضُ الأشياخ، لكن قال العِرَاقِيُّ[2] في «شَرح أصول السُّبْكِيّ»[3]: عدَّه الحَلِيمِيُّ[4] في الأسماء، وقال: لم يَرِدْ في الكتاب نصًا، وإنما وَرَدَ في السُّنَّة، قال العراقي: وأشار بذلك إلى ما رواه ابن

(1) سورة يس: 39، والعرجون: هو العِذْق إذا يبس واعوَجَّ. جمعها: عَرَاجِين.

(2) هو أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين، أبو زرعة، ولي الدين، قاضي الديار المصرية، (ابن الحافظ العراقي)، مولده ووفاته بالقاهرة، توفي سنة 826هـ.

(3) السبكي هو عبد الوهاب بن علي، تاج الدين، أبو نصر، قاضي القضاة، المؤرخ، الباحث، له: «طبقات الشافعية الكبرى» توفي سنة 771هـ، والكتاب المشار إليه هو: «جمع الجوامع» في أصول الفقه، لتاج الدين السبكي، شرحه العلامة الزركشي الشافعي في كتاب سمّاه: «تشنيف المسامع»، ثم اختصره أبو زرعة العراقي وسماه: «الغيث الهامع»، فقيل عنه اختصارًا: أصول السبكي، وهو مطبوع متداول.

(4) هو الحسين بن الحسن بن محمد، أبو عبد الله البخاري الجرجاني، فقيه شافعي، قاض، كان رئيس أهل الحديث فيما وراء النهر، توفي سنة 403هـ.

ماجه في «سننه»[1] من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه عَدَّ القديم من التسعة والتسعين.

صفة البقاء

ص: «وَالْبَقَاءُ».

الشَّرْح: هو عبارةٌ عن سَلْبِ العَدَمِ اللاحِقِ للوجود، وإن شئت قلت: هو عبارةٌ عن عَدَمِ الآخِريّة للوجود. والعبارتان بمعنى واحدٍ.

وبعضُ الأئمة يقول: معنى البقاء في حقه تعالى: استمرارُ الوجود في المستقبل إلى غيرِ نهايةٍ، كما أن معنى القِدَم في حقه تعالى: استمرارُ الوجود في الماضي إلى غير غايَةٍ. وكأنَّ هذه العبارةَ يَجْنَحُ قائلُها إلى أن القدمَ والبقاءَ[2]

---

(1) ابن ماجه 3861 من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في سياق حديث تعداد أسماء الله تعالى: «إن لله تسعةً وتسعين اسمًا، مائةً إلا واحدًا، إنه وتر، يحب الوتر، من حفظها دخل الجنة، وهي: الله، الواحد، الصمد... التام، القديم، الوتر...»، وله شاهد عند أبي داود 466 من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما مرفوعًا: كان رسول الله ﷺ يقول إذا دخل المسجد: «أعوذ بالله العظيم، وبوجهه الكريم، وسلطانه القديم، من الشيطان الرجيم».

(2) القدم والبقاء: هما صفتان متلازمتان إذا أثبتت إحداهما لابد من ثبوت الأخرى كما بينا في صفة الوجود أنه سابق على إيجاد الممكنات، وأنه واجب لذاته وإلا كان مخلوقًا لغيره ويتسلسل الأمر إلى طلب علة أو لإيجاد الممكن، وإذا كان السابق فانيًا وموجودًا بغيره لزم أن يكون مسبوقًا بغيره ولم يكن أولًا، والأول هو القديم الذي لا أول له، وإذا اعتراه الفناء لا يكون باقيًا لأنه بذلك يكون خاضعًا لموجب غيره، ولا يملك القيام بنفسه، فإذا كان قديمًا لابدَّ أن يكون باقيًا، ولابد أن يكون واحدًا في ذاته وصفاته لا يعتريه أسباب النقص، ولا التحلل، ولا الانقسام، ولا التوالد، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: 3]، وقال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص].

وفي السنة روي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «جاءت فاطمة رضي الله عنها إلى النبي ﷺ تسأله خادمًا فقال لها: قولي: «اللهم رب السمَّوات السبع ورب العرش العظيم ربنا ورب كل شيء منزل التوراة والإنجيل والفُرْقان فالق الحب والنوى أعوذ بك من شر كل شيء، أنت آخذ=

صفتان نفسيتان؛ لأنهما عنده الوجودُ المستمرُّ في الماضي والمستقبل، والوجودُ نفسيٌّ لعدم تحقُّق الذات بدونه، وهذا المذهبُ ضعيفٌ، لأنهما لو كانتا نفسيتين لَزِمَ أن لا تُعْقَلَ الذاتُ بدونهما، وذلك باطلٌ، بدليل: أن الذاتَ يُعْقَلُ وجودُها، ثم يُطْلَبُ البُرْهَانُ على وجوب قِدَمِها وبقائها.

وشذَّ قومٌ فقالوا: إن القِدَمَ والبقاءَ صفتان موجودتان تقومان بالذات كالعلم والقدرة، ولا يخفى ضَعْفُه؛ لأنه يلزمُ عليه أن يكونا قديمين أيضًا بقِدَمٍ آخرِ موجودٍ، وباقِيَيْنِ أيضًا ببقاء آخر موجودٍ، ثم ينتقلُ الكلامُ إلى هذا القِدَمِ الآخر، وهذا البقاءِ الآخر، فيلزم فيهما ما لَزِمَ في الأوَّلَيْنِ، ويلزم التسلسلُ.

وأضعفُ من هذا القولُ قول من فَرَّقَ وقال: القِدَمُ سلبيٌّ والبقاءُ وجوديٌّ، والحقُّ الذي عليه المحققون: أنهما صفتان سلبيتان، أي: كلٌّ منهما عبارةٌ عن سَلْب معنىً لا يليقُ به تعالى، وليس لهما معنىً موجودٌ في الخارج عن الذهن.

المخالفة للحوادث

ص: «وَمُخَالَفَتُهُ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ»[1].

=بناصيته، أنت الأول فليس قبلك شيء وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء اقض عني الدين، واغنني من الفقر، وقوني على الجهاد في سبيلك.

ولم يصف الله في القرآن نفسه بالقديم، ولو أن معناها ظهر من قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد:3]، وقال تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:26-27]، ومن قوله تعالى: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ۖ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ [غافر:16].

(1) لأنه لو كان مشابهًا للحادث لكان مخلوقًا من عدم، ومن كان من عدم قبل الفناء واعترته التراكيب وقبل التحلل والانقسام واحتاج إلى من يعينه ويطعمه ويقوم بأمره وكان محكومًا بغيره لم يكن إلهًا وهذا يستحيل عليه تعالى، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:11].

وجاء في كتاب إشارات المرام تعريف العلامة كمال الدين أحمد البياضي الحنفي أنه تعالى=

الشَّرْح: أي: لا يُمَاثِلُهُ تعالى شيءٌ منها مطلقًا لا في الذات، ولا في الصفات، ولا في الأفعال، قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11]، فأوَّلُ هذه الآية تنزيهٌ، وآخِرُها إثباتٌ، فصَدْرُها يردُّ على المُجَسِّمَة[1] وأضرابِهم[2]، وعَجُزُها يَرُدُّ على المُعَطِلَة النافين لجميع الصفات.

وحِكْمَةُ تقديم التنزيه في الآية - وإن كان من باب تقديم السلب على الإثبات، وإن كان الأَوْلَى في كثيرٍ من المواطن العكسُ - أنه لو بَدَأَ بالسمع والبصر لأَوْهَمَ التشبيهَ؛ إذ الذي يُؤْلَفُ في السمع أنه بأُذُنٍ، وفي البصر أنه بحَدَقَةٍ، وأن كُلًّا منهما

=لا يتصف بشيء من الكيفيات المحسوسات بالحس الظاهر أو الباطن والطعوم والروائح والشهوة والنظرة والحزن والتأسف والغضب والإشفاق والتمني والفرح ولا بالآلام واللذات الحسية، لأنه لا يعقل منها إلا ما يخص الأجسام وإن كان البعض منها مختصًا بذوات الأنفس ولأن البعض منها تغيرات وانفعالات وهي على الله تعالى محال ولإجماع الأمة، وفيه رد على الفلاسفة المثبتين له لذة عقل متمسكين بأن من تصور كمالًا في نفسه فرح به. ولما كان كماله أعظم الكمالات فلا شك يكون ابتهاجه أجل الابتهاجات وزد بأنا لا نسلم أن اللذة نفس الإدراك، وإذا كان سبب اللذة فقد لا يكون ذاته، أي ذات المدرك قابلًا للذة وجود السبب لا يكفي لوجود السبب من دون وجود المقابل وبالمعارضة بأنه حينئذ يجوز أن يتألم بأن يعلم أن من الناس من أنكر واتخذ له شريكًا، أو حسبه جسمًا وهو باطل وفاقًا.

الثانية: أنه لا يجري عليه تعالى ما يجري على المخلوقات من التغير والانتقال والزمان، فلا تتصف ذاته وصفاته بقبول التغير والانتقال لاستلزامه الحدوث ولا التقدير بالزمان لأن الزمان متجدد يقدر به متجدد فلا يتصور في القديم عند المتكلمين وأما عند الفلاسفة فلأن الزمان مقدار حركة المحدد عندهم فلا يتصور فيما لا يعلق له بالحركة والجهة، فأي تفسير فسر الزمان به امتنع ثبوته لله تعالى كما في المواقف وتوضيحه أن التغيير التدريجي زماني بمعنى أنه يقدر بالزمان وينطبق عليه ولا يتصور وجوده إلا فيه والتغيير الدفعي متعلق بالآن الذي هو ظرف الزمان فجاء لا تغير فيه أصلًا ولا تعلق له بالزمان قطعًا، فتقدم الباري تعالى على العالم ليس تقدمًا زمنيًا عند المتكلمين للقائلين بأن العالم حادث حدوثًا زمنيًا وعند الفلاسفة القائلين بأن العالم حادث حدوثًا ذاتيًا.

(1) أي: القائلين بأن الله تعالى جسم. واعلم أن من اعتقد أن الله تعالى جسم كالأجسام فهو كافر، ومن اعتقد أنه جسم لا كالأجسام فهو عاص غير كافر، والاعتقاد الحق أن الله تعالى ليس بجسم ولا صفة، ولا يعلم ذاته إلا هو.

(2) أي: أمثالهم. وأراد بأضرابهم: الجهوية القائلين: إن الله تعالى في جهة الفوق وفي كفرهم قولان والمعتمد عدم كفرهم، وإنما كانوا من أضراب المجسمة لاستلزام الجهة للجسمية، فهو من قبيل من يصرح بالجسمية، وقال: أضرابهم بالجمع لاختلاف مقالاتهم في ذلك.

إنما يتعلَّقَ في الشاهد ببعض الموجودات دون بعضٍ، وعلى صِفَةٍ مخصوصةٍ من عدم البُعْدِ جدًّا ونحو ذلك فبدأ في الآية بالتنزيه ليُستفاد منه نفيُ التشبيه له تعالى مطلقًا حتى في السمع والبصر اللَّذَين ذُكِرَا بعدُ، فإنَّ سَمْعَه تعالى وبَصَرَه ليسا كسمع الخلائق وبصرهم؛ لأن سَمْعَهُ تعالى وبصره صفتان قائمتان بذاته العلية التي يستحيلُ عليها الجِرْمِيَّةُ والجارحةُ ولوازِمُهُما، واجِبَا القدمِ والبقاءِ، متعلِّقَتان بكلِّ موجودٍ، قديمًا كان أو حادثًا، ذاتًا كان أو صِفَةً، ظاهرًا كان أو باطنًا.

صفة القيام بالنفس

ص: «وَقِيَامُهُ تَعَالَى بِنَفْسِهِ[1]، أَيْ: لَا يَفْتَقِرُ إِلَى مَحَلٍّ وَلَا مُخَصِّصٍ».

الشرح: يعني: أنه مما يجب له تعالى: أن يقومَ بنفسه - أي: بذاته، ومعنى قيامه تعالى بنفسه: سلْبُ افتقاره لشيءٍ من الأشياء، فلا يَفْتَقِرُ تعالى إلى محلٍّ، أي: ذاتٍ سِوَى ذاته يُوجَدُ فيها، كما تُوجَدُ الصفةُ في الموصوف؛ لأن ذلك لا يكون إلا للصفات، وهو تعالى ذاتٌ موصوفٌ بصِفَةٍ، وليس - جلّ وعزّ - بصِفَةٍ كما تَدَّعِيه النصارى ومن في معناهم من الباطنية - أهلك الله تعالى جميعهم - وسيأتي بُرْهَانَ ذلك عند تعرُّضنا إن شاء الله للبراهين.

---

(1) اتصافه تعالى بقيامه بنفسه: ومعناها أنه غير محتاج في قيامه إلى غيره من خلقه فلا يحتاج منهم شيئًا ولا يساعدونه في شيء ولم يتخذ صاحبة ولا ولدًا ليس له شريك أو وزير يدير معه الأمر وهو يقوم بتدبير الخلق كافة، يطعم ولا يطعم، ولأنه لو قام بشأن من شئونه أحد لتحكم في إرادته وكانت الإرادة إرادتين وهذا مستحيل، قال تعالى: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ۗ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: 97]، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: 255]، وقال تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: 33]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: 84]، وقال تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم: 93].

وكذلك لا يفتقرُ تعالى إلى مخصِّص، أي: فاعِلٍ يُخَصِّصُهُ بالوجود لا في ذاته ولا في صفةٍ من صفاته لوجوب القِدَم والبقاء لذاته تعالى ولجميع صفاته، وإنما يحتاج إلى المخصِّص - أي: الفاعلَ - مَنْ يَقْبَلُ العدمَ، ومولانا جلّ وعزّ لا يقبلُه، فإذن يستحيلُ على مولانا جلّ وعز الافتقارُ عمومًا.

وبهذا تَعْرِفُ أن مرادنا بالمحلِّ في أصل العقيدة: الـذاتُ، ومرادَنا بالمخصص: الفاعلُ، فبعدم افتقاره تعالى إلى محلٍّ - أي: إلى ذاتٍ أخرى - لَزِمَ أنه- جلّ وعزّ - ذاتٌ لا صِفَةٌ، وبعدم افتقاره تعالى إلى مخصِّص - أي: فاعلٍ - لَزِمَ أن ذاتَه جلّ وعزّ ليست كسائر الذوات التي لا تفتقرُ هي أيضًا إلى مَحَلٍّ كالأجرام مثلًا؛ لأن هذه - وإن كانت مستغنيةً عن المحلِّ، أي: عن ذاتٍ تقوم بها قيامَ الصفة بالموصوف؛ فهي مُفْتَقِرَةٌ ابتداءً ودوامًا افتقارًا ضروريًا لازمًا إلى المخصِّص - أي: الفاعل، وهو مولانا -جلّ وعزّ.

فإذن القيامُ بالنفس: هو عبارةٌ عن الغِنَى المطلق، وذلك لا يُمْكِنُ أن يكون إلا لمولانا جلّ وعزّ، قال جلّ من قائل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [فاطر: 15]، وقال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[الإخلاص].

فأثبت تعالى بقوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ افتقارَ كلِّ ما سواه إليه -جلّ وعزّ-؛ إذ الصَّمَدُ: هو الذي يُصْمَدُ إليه في الحوائج، أي: يُقْصَدُ فيها ومنه تُسْأَلُ، ولا شكَّ أن كلَّ ما سواه تعالى صامِدٌ له- أي: مفتقرٌ إليه - ابتداءً ودوامًا، بلسان حاله أو بلسان مقاله أو بهما معًا.

وأثبت تعالى بقوله: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ وجوبَ استغنائه جلّ وعزّ عن المؤثِّر والأثَر، فلا حاجةَ لله تعالى إلى المؤثر، ولا عِلَّةَ لوجوده -جلّ وعزّ-، وإليه الإشارةُ بقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾ أي: لم يتولَّدْ وجودُهُ تعالى عن شيءٍ، أي: لا سبب لوجوده تعالى، لوجوب قدمه وبقائه. وكذلك لا حاجة له تعالى إلى الأثَر، وهو ما أوجد تعالى من الحوادث، ولا غَرَضَ له -جلّ وعزّ- في شيءٍ منها - تعالى عن الأغْرَاض والأعْرَاض، ولا مُعِينَ له تعالى في شيءٍ

منها، بل هو - جلّ وعزّ - فاعِلٌ بمَحْضِ الاختيار بلا واسِطَةٍ ولا معالَجَةٍ ولا عِلَّةٍ، وإليه الإشارةُ بقوله تعالى: ﴿ لَمْ يَلِدْ ﴾ أي: لم يتولَّد وجودُ شيءٍ عن ذاته العلية، بأن يكون بعضًا منه، أو ناشئًا عنه من غير قصدٍ، أو ناشئًا عنه تعالى باستعانةِ ممن يُزاوِجُه على ذلك، أو ثَمَّ غَرَضٌ يَحْمِلُ على ذلك كما هو شأن الزوجين ونحوهما بالنسبة للولد ونحوه في جميع ما ذكر؛ إذ لو كان تعالى كذلك لَزِمَ أن يُماثِلَ الحوادثَ، كيف وهو تبارك وتعالى ليس له كفوًا أحدٌ؟ فلا والدَ إذن، ولا صاحِبَةَ، ولا وَلَدَ، ولا مماثَلَةَ بينه وبين الحوادث بوجهٍ من الوجوه، فتبارك الله رب العالمين.

صفة الوحدانية

ص: «وَالْوَحْدَانِيَّةُ[1]، أَيْ: لَا ثَانِيَ لَهُ فِي ذَاتِهِ، وَلَا فِي صِفَاتِهِ، وَلَا فِي أَفْعَالِهِ».

---

(1) ومعناها الانفراد بالذات والصفات لانِدَّ له ولا مساوٍ له، عزيز لا نظير له لا يسأل عما يفعل وهم يسألون، لا يقف في سبيله أحد لأنه لو كان له ند لاختلف بعضهم على بعض، قال تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الأنبياء: 22]، وقال تعالى: ﴿ قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّٱبْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا ﴿٤٢﴾ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴾ [الإسراء: 42-43]، وقال تعالى: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [المؤمنون: 91-92].

وفي المروي عن رسول الله ﷺ قوله في دعائه: «اللهم أنت أحق من عُبدَ، وأحق من ذُكر، وأنصر من ابتغي، وأرأف من ملك، وأجود من سئل، وأوسع من أعطى، أنت الملك لا شريك لكَ، والفَرْدُ لا ندَّ لك، كل شيء هالكٌ إلا وجهك، لن تطاع إلا بإذنك، ولن تعصى إلا بعلمك، تطاع فتشكر، وتعصى فتغفر، أقرب شهيد وأدنى حفيظ، حُلتَ دون النفوس، وأخذت بالنواصي، وكتبت الآثار، ونسخت الآجال، القلوب لك مفضية، والسر عندك علانية، الحلال ما أحللت، والحرام ما حرمت، والدين ما شرعت، والأمر ما قضيت، والخلق خلقك، والعبد عبدك، وأنت الله الرءوف الرحيم، نسألك بجلالك الذي أشرقت له السموات والأرض، وبكل حق هو لك، وبحق السائلين عليك أن تجيرني من النار بقدرتك» وفي هذا يقرر رسول الله ﷺ أسباب التوحيد والإقرار بالألوهية، والتذلل إليه تعالى تذلل العبودية.

الشرح: يعني: أن الوحدانيةَ في حقه تعالى تشتمل على ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها: نَفْيُ الكَثْرَةَ في ذاته تعالى، ويسمَّى: الكمَّ المتَّصلَ.

الثاني: نَفْيُ النَّظِير له -جلّ وعزّ- في ذاته أو في صفةٍ من صفاته، ويسمَّى: الكمَّ المنفصلَ.

الثالثُ: انفرادُهُ تعالى بالإيجاد والتدبير العامِّ بلا واسِطَة ولا مُعالَجَة، فلا مؤثِرَ سِواه تعالى في أَثَرٍ ما عمومًا، قال جلّ من قائل: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: 49]، وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَٱعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الأنعام: 102]، وقال جلّ وعزّ: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: 107]، وقال تبارك وتعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: 96].

الصفات السلبية[1]

ص: «فَهَذِهِ سِتُّ صِفَاتٍ: الْأُولَى نَفْسِيَّةٌ، وَهِيَ الْوُجُودُ، وَالْخَمْسَةُ بَعْدَهَا سَلْبِيَّةٌ».

الشرح: حقيقةُ الصفة النفسية: هي الحالُ الواجبةُ للذات ما دَامَتِ الذات غيرَ معلَّلَةٍ بعلَّةٍ، كالتحيُّز مثلًا للجِرْم، فإنه واجبٌ للجرم ما دام الجِرْمُ، وليس ثبوتُهُ له معلَّلًا بعلَّةٍ، واحترز بقوله: غيرَ معلَّلَةٍ بعلَّةٍ، عن الأحوال المعنوية، ككَوْنِ الذات

(1) الصفات السلبية هي كل صفة دلت على نفي معنى لا يليق بذات الله تعالى.

مثل: كونه سبحانه ليس جوهرًا، ولا عرضًا، ولا حالًا في غيره ولا متحدًا به، وليس في جهة من الجهات، ولا موصوفًا بالألوان والطعوم والروائح، ولا متعددًا ولا مماثلًا للحوادث...إلخ.

وهي ليست منحصرة على الصحيح، واهتم علماء العقيدة عند دراستهم للصفات السلبية بخمس صفات اعتبروها أولًا واجبات لغيرها من الصفات السلبية وهي: القدم، والبقاء، والمخالفة للحوادث، والقيام بالنفس، والوحدانية.

عالِمَةً وقادرةً ومُرِيدَةً مثلًا، فإنها معلَّلَةٌ بقيام العلم والقدرة والإرادة بالذات، واحترز أيضًا من صفات المعاني.

أما العِلْمُ والقدرةُ فليستا من الصفات النفسية ولا المعنوية؛ لأن هاتين أحوالٌ، والحالُ ليست بموجودةٍ في نفسها ولا معدومةٍ، والعلمُ والقُدْرَةُ صِفَتَان موجودتان في أنفسهما قائمتان بموجودٍ.

فإذا عرفتَ هذا، فاعلم أن الوجودَ إنما يَصِحُّ أن يكون صفةً نفسيةً عند من يجعلُهُ زائدًا على الذات، وأما عند من يجعلُه نفسَ الذات؛ فليس بصفةٍ أصلًا. وقد سَبَقَ الاعتذارُ عن عَدِّهِ من الصفات النفسية، وبمثل ذلك يُعْتَذَرُ هنا عن عِدّه من الصفات النفسية، أي: معنى الوجود راجعٌ للذات، سواءٌ قلنا: إنه عَيْنُ الذات أو زائدٌ على حقيقتها؛ لأن الذاتَ لا تَثْبُتُ في الخارج عن الذهن إلا إذا كانت موجودةً.

قوله: «والخمسةُ بعدها سلبية» يعني: أنّ مدلولَ كلِّ واحدٍ منها: عَدَمُ أمرٍ لا يَلِيقُ بمولانا -جلّ وعزّ-، وليس مدلولُها صفةً موجودةً في نفسها، كما في العلم والقدرة ونحوهما من سائر صفات المعاني الآتية.

معناها:

فالقِدَمُ معناه سَلْبٌ: وهو نَفْيُ سَبْقِ العدم على الوجود، وإن شئت قلت: هو نَفْيُ الأَوَّلِيَّة للوجود، والمعنى واحدٌ.

والبقاءُ: هو نَفْيُ لُحُوق العدم للوجود، وإن شئت قلت: هو نَفْيُ الآخِرِيَّة للوجود.

والمخالَفَةُ للحوادث: هي نَفْيُ المماثَلَة لها في الذات والصفات والأفعال.

والقيامُ بالنفس: هو نَفْيُ افتقار الذات العلية إلى محلٍّ - أي: ذاتٍ أخرى تقوم بها قيامَ الصفة بالموصوف، ونَفْيُ افتقاره تعالى إلى مخصِّصٍ - أي: فاعل.

والوحدانيةُ: عَدَمُ الإثنينية في الذات العليَّة والصفات والأفعال، وإن شئت

قلت: هي نَفْيُ الكمِّيَّة المتصلة والمنفصلة، ونَفْيُ الشريك في الأفعال عمومًا، والمعنى واحدٌ، وبالله التوفيقُ.

صفات المعاني

ص: «ثُمَّ يَجِبُ لَهُ تَعَالَى سَبْعُ صِفَاتٍ تُسَمَّى: صِفَاتِ الْمَعَانِي»[1].

الشَّرح: مُرَادُهم بصفات المعاني: الصفاتُ التي هي موجودةٌ في نفسها، سواءٌ كانت حادثةً كبياض الجِرْم مثلًا وسواده، أو قديمةً كعِلْمِه تعالى وقدرته، فكلُّ صفةٍ موجودةٍ في نفسها فإنها تسمَّى في الاصطلاح: صِفَةَ معنى.

وإن كانت الصفةُ غيرَ موجودةٍ في نفسها، فإن كانت واجبةً للذات ما دامت الذاتُ غيرَ معلَّلَةٍ بعلَّة، سمِّيتْ: صِفَةً نفسيةً، أو حالًا نفسية، ومثالُها: التحيُّزُ للجِرْم، وكَوْنُه قابلًا للأعراض مثلًا، وإن كانت الصفةُ غيرَ موجودةٍ في نفسها إلا أنها معلَّلةٌ بعلةٍ إنما تجب للذات ما دامت علَّتُها قائمةً بالذات؛ سمِّيَتْ: صفةً معنويةً، أو حالًا معنويةً، ومثالُها: كَوْنُ الذات عالِمَةً أو قادرةً مثلًا.

---

(1) هي في اصطلاح علماء التوحيد صفات ثبوتية قديمة قائمة بذاته تعالى ومعنى كونها ثبوتية لأنها تثبت له -عز وجل- معان تليق بذاته سبحانه، ومن أجل ذلك سميت بصفات المعاني كما سميت بالصفات الثبوتية في مقابلة ما سلف من الصفات السلبية التي تنفي عنه تعالى أمورًا لا تليق بالذات الأقدس.

وصفات المعاني التي قام عليها الدليل التفصيلي سبع وهي: القدرة، والإرادة، العلم، الحياة، السمع، البصر، الكلام.

وقد اقتصر الخلف من علماء العقيدة على هذه السبع لأنها هي التي كانت مدار البحث بين علماء الكلام وإلا فالصفات الثبوتية التي وصف بها نفسه على لسان رسله في كتبه المنزلة عليهم وفي الأحاديث النبوية لا تنحصر في هذه السبع، فقد وصف نفسه تعالى بالحي والقدير والمريد والعليم والحليم والحكيم والملك والمؤمن والعزيز والجبار وغير ذلك كثير في آيات القرآن والأحاديث والواجب على المكلف أن يصف الله تعالى بما وصف به نفسه من الصفات الثبوتية مع تنزيهه سبحانه عن المماثلة للحوادث.

القدرة والإرادة

ص: «وَهِيَ الْقُدْرَةُ وَالإِرَادَةُ الْمُتَعَلِّقَتَانِ بِجَمِيعِ الْمُمْكِنَاتِ»[1].

(1) بيان متعلق القدرة ومتعلقاتها:

قدرة الله تتعلق بالممكن ولا تتعلق بالواجب أو المستحيل، أما أنها تتعلق بالممكن فلأنها صفة تؤثر في الأشياء بالوجود أو العدم والذي يقبل الوجود والعدم إنما هو الممكن، فيصلح أن يكون متعلقًا للقدرة، وأما أنها لا تتعلق بالمستحيل أو الواجب، أما عدم تعلقها بالواجب فلأن الواجب هو الموجود الذي لا أول لوجوده ولا تقبل ذاته العدم أصلًا فوجوده حاصل وعدمه مستحيل فلا يصلح الواجب أن يكون متعلقًا للقدرة. لأنها لو تعلقت بالواجب لإيجاده فوجوده حاصل وتعلقها به طلب لتحصيل الحاصل وهو محال ولو تعلقت بالواجب لإعدامه فعدمه مستحيل وعلى فرض عدمه يلزم قلب الحقائق وهو أيضًا محال، وأما عدم تعلق القدرة بالمستحيل فلأن حقيقة المستحيل المعدوم الذي لا أول لعدمه ولا يقبل الوجود أصلًا فعدمه حاصل ووجوده محال، فلا يصلح أن يكون متعلقًا للقدرة لأنها لو تعلقت به لإعدامه فعدمه حاصل وتعلقها به طلب لتحصيل الحاصل وهو محال، ولو تعلقت به لإيجاده فوجوده مستحيل، وعلى فرض وجوده يلزم قلب الحقائق وقلب الحقائق محال فتعلق القدرة بالمستحيل لإعدامه أو لإيجاده محال.

بيان متعلقات القدرة بالممكن:

للقدرة بالممكن متعلقان: أحدهما صلوحي قديم وهو صلاحية القدرة في الأزل للإيجاد والإعدام فيما لا يزال، وثانيهما: تنجيزي حادث وهو إيجاد القدرة وإعدامها الممكن بالفعل فيما لا يزال.

بيان متعلق الإرادة ومتعلقاتها:

إرادة الله تتعلق بالممكن دون الواجب والمستحيل. أما أنها تتعلق بالممكن فلأنها صفة ترجح وجود الشيء على عدمه وبالعكس والذي يقبل أن يرجح وجوده على عدمه أو العكس إنما هو الممكن لأنه يستوي بالنظر لذاته وجوده وعدمه فيحتاج إلى مرجح لأحد المتساويين على الآخر والمرجح إرادة الله.

وأما عدم تعلق الإرادة بالواجب فلأن ذات الواجب مقتضية للوجود ومنافية للعدم، فعدمه لا يأتي ووجوده لا يقبل إنفكاكًا فلا يتأتى فيه الترجيح ولا يصلح أن يكون متعلقًا للإرادة، لأنها لو تعلقت به فإن رجحت وجوده على عدمه فوجوده حاصل وتعلقها به طلب لتحصيل الحاصل وهو محال وإن رجحت عدمه على وجوده وهو مستحيل وعلى فرض عدمه فإنه قلب للحقائق وهو محال أيضًا. =

الشرح: يعني: أن القدرةَ والإرادةَ متعلَّقُهما واحدٌ، وهو المُمْكِنَاتُ دون الواجبات والمستحيلات، إلا أن جِهَةَ تعلُّقِهما بالممكنات مختلفةٌ، فالقدرةُ: صِفَةٌ تُؤَثِّرُ في إيجاد الممكن وإعدامه، والإرادةُ: صِفَةٌ تؤثِّرُ في اختصاص أَحَدِ طرفي الممكن من وجودٍ أو عدمٍ أو طولٍ أو قِصَرٍ ونحوها بالوُقُوع بدلًا عن مقابله.

فصار تأثيرُ القدرة فَرْعَ تأثير الإرادة؛ إذ لا يُوجِدُ مولانا -جلّ وعزّ- من الممكنات أو يُعْدِمُ بقدرته إلا ما أراد الله تعالى وجودَهُ أو إعدامَهُ.

وتأثيرُ الإرادة على وَفْقِ العلم عند أهل الحقِّ، فكلُّ ما عَلِمَ الله تبارك وتعالى أنه يكون من الممكنات أو لا يكون فذلك مُرَادُه -جلّ وعزّ.

والمعتزلةُ - قَبَّحَهم الله تعالى - جعلوا تعلُّقَ الإرادة تابعًا للأمر، فلا يُرِيدُ عندهم مولانا جلّ وعزّ إلا ما أَمَرَ به من الإيمان والطاعة، سواءٌ وَقَعَ ذلك أم لا.

فعندنا إيمانُ أبي جَهْلٍ مأمورٌ به، غيرُ مُرَادٍ له تبارك وتعالى؛ لأنه - جلّ وعزّ - عَلِمَ عَدَمَ وقوعه، وكُفْرُ أبي جَهْلٍ مَنْهِيٌّ عنه، وهو واقعٌ بإرادة الله تعالى وقدرته، وعند المعتزلة - قَبَّحَ الله تعالى رأيهم - إيمانُهُ هو المرادُ لله تعالى لا كُفْرُه، فلزمهم أن يقع نَقْصٌ في مُلْكِ مولانا جلّ وعزّ؛ إذ وقع فيه على قولهم ما لا يُرِيدُه تعالى مَنْ له ملك السموات والأرض وما بينهما، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

وبالجملة فالتعلُّقَاتُ عند أهل الحق ثلاثةٌ مُرَتَّبَةٌ: تعلُّقُ القدرة، وتعلُّقُ الإرادة، وتعلُّقُ العلم بالممكنات، فالأولُ مُرَتَّبٌ على الثاني، والثاني مرتَّبٌ على الثالث.

وإنما لم تتعلَّقِ القدرةُ والإرادةُ بالواجب والمستحيل؛ لأن القدرةَ والإرادةَ لَمّا كانتا صفتين مؤثِّرَتَين - ومن لازم الأَثَر أن يكون موجودًا بعد عَدَم؛ لَزِمَ أن ما لا يَقْبَلُ العدمَ أصلًا - كالواجب - لا يَقْبَلُ أن يكون أَثَرًا لهما، وإلا؛ لَزِمَ تحصيلُ الحاصل، وما لا يقبلُ الوجودَ أصلًا كالمستحيل لا يَقْبَلُ أيضًا أن يكون أَثَرًا

= وأما عدم تعلق الإرادة بالمستحيل فلأن ذات المستحيل مقتضية لعدمه ومنافية لوجوده، فوجوده لا يتأتى وعدمه لا يقبل انفكاكًا فلا يتأتى فيه ترجيح.

لهما، وإلا؛ لَزِمَ قَلْبُ الحقائق برجوع المستحيل عينَ الجائز، فلا قُصُور أصلًا في عدم تعلُّقِ القدرة والإرادة القديمتين بالواجب والمستحيل، بل لو تعلَّقتا بهما؛ لَزِمَ حينئذٍ القصورُ، لأنه يلزم على هذا التقدير الفاسدِ أن يجوز تعلُّقُهما بإعْدَامِ أنفسهما، بل وبإعدام الذات العليَّة، وبإثبات الأُلُوهيَّة لمن لا يَقْبَلُها من الحوادث، وسَلْبِها عمن تَجِبُ له، وهو مولانا جلّ وعزّ، وأيُّ نَقْصٍ وفسادٍ أعظمُ من هذا؟

وبالجملة فذلك التقديرُ الفاسدُ يؤدِّي إلى تخليطٍ عظيم لا يبقى معه شيءٌ من الإيمان، ولا شيءٌ من العقليَّات أصلًا، ولخفاء هذا المعنى على بعض الأغبياء من المُبْتَدِعَةِ صَرَّحَ بنقيض ذلك، فنقِلَ عن ابن حَزْم أنه قال في «المِلَلِ والنِّحَلِ»[1]: إنه تعالى قادرٌ أن يَتَّخِذَ وَلَدًا؛ إذ لو لم يَقْدِرْ عليه لكان عاجزًا. فانظر اختلالَ عَقْلِ هذا المبتدع كيف غَفَلَ عما يَلْزَمُهُ على هذه المقالة الشنيعة من اللوازم التي لا تَدْخُلُ تحت وَهْم؟ وكيف فَاتَهُ أن العجزَ إنما يكون لو كان القصورُ جاء من ناحية القدرة، أما إذا كان لعدم تعلُّقِ القدرة؛ فلا يَتَوَهَّمُ عاقلٌ أن هذا عَجْزٌ؟

---

(1) ابن حزم: هو علي بن أحمد، أبو محمد الأندلسي الظاهري، أحد أئمة الإسلام، كان يقول: لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقان، أشهر مصنفاته: «المحلى» و«الفصل في الملل والنحل» توفي سنة 456هـ.

وموضع كلامه في «الملل والنحل» 2/ 138، وتمامه: «وكذلك من سأل: هل الله تعالى قادر على أن يتخذ ولدًا؟ فالجواب أنه تعالى قادر على ذلك، وقد نصَّ عز وجل على ذلك في القرآن، قال الله تعالى: ﴿لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّٱصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ ۖ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [الزمر: 4]، ومن لم يطلق أن الله عز وجل يقدر على ذلك.. فقد قطع بأن الله عز وجل لا يقدر.. وإذا وجب أنْ لا يقدر فقد ثبت أنه عاجز ضرورةً عما لا يقدر عليه ولابد، ومن وصف الله تعالى بالعجز فقد كفر».

وهذا الكلام من ابن حزم رحمه الله تعالى كما يقول أحد المحققين الأفاضل غاية في التخليط؛ فإن المستحيل هو ما لا يَقبل الوجود، فكيف نقول: إن الله يفعله.

وانظر لتفسير الآية التي استشهد بها ابن حزم غلطًا: تفسير ابن جرير الطبري، وتفسير ابن كثير لزامًا.

وذكر الأستاذُ أبو إِسْحَاقَ الإِسْفَرَايِينِيُّ: أن أوَّل من أخذ منه هذا المبتدعُ وأشياعُه ذلك بحسب فهمهم الركيك من قصة إدريس عليه السلام حيث جاءه إبليسُ في صورةِ آدم وهو يَخِيطُ ويقول في كلِّ دَخْلَةِ الإبرة وخرجتها: سبحان الله والحمد لله. فجاءه بِقِشْرَةِ بَيْضَةٍ، فقال له: الله تعالى يَقْدِرُ أن يجعلَ الدنيا في هذه القشرة؟ فقال له في جوابه: الله تعالى قادرٌ أن يجعلَ الدنيا في سَمِّ هذه الإبرة، ونَخَسَ إحدى عينيه، فصار أعورَ.

قال: وهذا وإن لم يُرْوَ عن رسول الله ﷺ، فقد ظَهَرَ وانتشر ظهورًا لا يُرَدُّ.

قال: وقد أخذ أبو الحسن الأَشْعَرِيُّ من جواب إدريس ﷺ أجوبةً في مسائلَ كثيرةٍ من هذا الجنس.

وأوضحَ هذا الجواب فقال: إن أراد السائلُ أن الدنيا على ما هي عليه، والقشرةُ على ما هي عليه، فلم يَقُلْ ما يُعْقَلُ، فإن الأجسامَ الكثيرة يستحيل أن تتداخَلَ وتكون في حيِّزٍ واحدٍ، وإن أراد أنه يُصَغِّرُ الدنيا قَدْرَ القشرة ويَجْعَلُها فيها، أو يُكَبِّرَ القشرةَ قَدْرَ الدنيا، ويجعلَ الدنيا فيها؛ فلَعَمْرِي، الله تعالى قادرٌ على ذلك وعلى أَكْبَرَ منه.

قال بعضُ المشايخ: وإنما لم يُفَصِّلْ إدريسُ عليه السلام الجوابَ هكذا؛ لأن السائلَ مُتَعَنِّتٌ، ولهذا عاقَبَهُ على هذا السؤال بنَخْس العين، وذلك عقوبةُ كلِّ سائلٍ مِثْلِهِ.

العلم المتعلق بالواجبات

ص: «وَالْعِلْمُ: الْمُتَعَلِّقُ بِجَمِيعِ الْوَاجِبَاتِ وَالْجَائِزَاتِ وَالْمُسْتَحِيلَاتِ»[1].

(1) أما صفة العلم فإنها تتعلق بجميع الواجبات والمستحيلات والممكنات تعلق انكشاف وللعلم تعلق واحد تنجيزي قديم، وهو تعلق العلم أزلًا بالواجبات والمستحيلات والممكنات تعلق إحاطة وانكشاف دون سبق خفاء أو جهل، وأما صفة الكلام فإنها تتعلق بجميع الواجبات والمستحيلات والممكنات تعلق دلالة وإفهام، وللكلام تعلق واحد تنجيزي قديم فهو تعلق=

الشَّرْح: العلمُ: هو صِفَةٌ يَنْكَشِفُ بها ما تتعلَّقُ به انكشافًا لا يحتمل النقيضَ بوجهٍ من الوجوه.

فمعنى قولنا: «المتعلِّقُ بجميع الواجبات.. إلخ»: أن جميعَ هذه الأمور منكشفةٌ لعلمه تعالى ومُتَّضِحَةٌ له تعالى، أَزَلًا وأبدًا بلا تأمُّلٍ ولا استدلالٍ اتِّضَاحًا لا يُمْكِنُ أن يكون في نفس الأمر على خلاف ما عَلِمَهُ -عز وجل.

صفة الحياة

ص: «وَالْحَيَاةُ[1]، وَهِيَ لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ».

الشَّرْح: الحياةُ: صِفَةٌ تُصَحِّحُ لمن قامَتْ به أن يَتَّصِفَ بالإدراك.

ومعنى كَوْنِها لا تتعلَّقُ بشيءٍ: أنها لا تقتضي أمرًا زائدًا على القيام بمحلِّها، والصفةُ المتعلِّقَةُ: هي التي تقتضي أمرًا زائدًا على ذلك، ألا ترى أن العلمَ بعد قيامه بمحلِّه يَطْلُبُ أمرًا يعلم به، وكذا القدرةُ والإرادةُ ونحوهما؟

وبالجملة فجميعُ صفات المعاني متعلِّقَةٌ - أي: طالِبَةٌ لزائدٍ على القيام

= الكلام في الأزل بجميع الواجبات والمستحيلات والممكنات تعلق دلالة وإفهام. وللكلام تعلق واحد تنجيزي قديم فهو تعلق الكلام في الأزل بجميع الواجبات والمستحيلات والممكنات تعلق دلالة وإفهام.

(1) اتفق العقلاء على أن الله جل وعلا: حي.

وحياته تعالى: صفة قديمة قائمة به سبحانه توجب اتصافه بما عداها من صفات المعاني.

أما حياتنا - أي الحادثة - فهي: اعتقاد: في المزاج يلزمه قبول الحس والحركة والإرادية وتجوز لمن قامت به الاتصاف بالعلم والقدرة مثلا.

والدليل العقلي على وجوب صفة الحياة لله، أن نقول: الله تعالى متصف بالقدرة والإرادة والعلم بالأدلة المتقدمة وكل من كان كذلك وجب اتصافه بالحياة.

أما الدليل النقلي: فقوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾ [البقرة: 255]، وقوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلْحَىُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ۗ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [غافر: 65].

بمحلِّها - سِوَى الحياة، وهذا التعلُّقُ نفسيٌّ لتلك الصفات، كما أن قيامَها بالذات نفسيٌّ لها أيضًا.

السمع والبصر[1]

ص: «وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ الْمُتَعَلِّقَانِ بِجَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ».

الشَّرْحُ: السَّمْعُ والبَصَرُ: صِفَتَان ينكشفُ بهما الشيءُ ويتَّضِحُ كالعلم، إلا أن الانكشافَ بهما يَزِيدُ على الانكشاف بالعلم، بمعنى: أنه ليس عَيْنَهُ، وذلك معلومٌ في الشاهد[2] ضرورةً، ومتعلَّقُهما أَخَصُّ من متعلَّقِ العلم، فكلُّ ما تعلَّقَ به السمعُ والبصرُ تعلَّقَ به العلمُ، ولا ينعكس إلا جزئيًا.

ونبَّه بقوله: «بجميع الموجودات» على أن سَمْعَه تعالى وبَصَرَه مخالِفَان لسمعنا وبصرنا في التعلُّق؛ إذ سَمْعُنَا إنما يتعلَّقُ عادةً ببعض الموجودات، وهي الأصواتُ في جِهَةٍ مخصوصةٍ وعلى وجهٍ مخصوصٍ من عَدَم البُعْد والقُرْب جدًّا، وبَصَرُنا إنما يتعلَّقُ عادةً ببعض الموجودات، وهي الأجسامُ وألوانُها وأكوانُها في جِهَةٍ مخصوصةٍ، وعلى صفةٍ مخصوصةٍ.

---

(1) مما اتفق عليه المسلمون أن الله تعالى سميع بصير، والآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الدالة على أنه تعالى سميع بصير كثيرة لا يمكن إنكارها ولا تأويلها فهو مما علم من الدين بالضرورة. لكنهم اختلفوا في معنى السمع والبصر:

فذهب فلاسفة الإسلام وبعض علماء العقيدة إلى أن تلك عبارة عن علمه تعالى بالمسموعات والمبصرات.

والجمهور من علماء العقيدة: يرون أنهما صفتان زائدتان على العلم.

فالسمع: صفة قديمة قائمة بذاته تعالى تنكشف بها الموجودات انكشافًا تامًا يغاير الانكشاف بالعلم والبصر.

والبصر: صفة قديمة قائمة بذاته تعالى تنكشف بها الموجودات انكشافًا تامًا يغاير الانكشاف بالعلم والسمع.

(2) المراد بالشاهد هو الإنسان تقريبًا للفهم.

وأما سَمْعُ مولانا -جلّ وعزّ- وبَصَرُه فيتعلَّقَان بكلِّ موجودٍ قديمًا كان أو حادثًا، فيسمعُ - جل وعز - ويَرَى في أَزَلِه ذاتَه العليَّةَ، وجميعَ صفاته الوجودية، ويَسْمَعُ ويرى تبارك وتعالى مع ذلك فيما لا يَزَالُ ذواتِ الكائنات كلَّها وجميعَ صفاتها الوجودية، سواءٌ كانت من قبيل الأصوات أو من غيرها، أجسامًا كانت أو أكوانًا أو ألوانًا أو غيرَها.

صفة الكلام

ص: «وَالْكَلَامُ الَّذِي لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ، وَيَتَعَلَّقُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْعِلْمُ مِنَ الْمُتَعَلَّقَاتِ»[1].

(1) لخص بعض أهل العلم مذهب أهل السنة في شرح هذه الصفة بما يأتي:

كلام الله تعالى صفة وجودية أزلية قائمة بذاته تعالى ليست بحرف ولا صوت منزهة عن التقديم والتأخير والترتيب تدل على جميع الواجبات والمستحيلات والجائزات فتدل على أن الله واحد قادر موصوف بكل كمال ومنزه عن كل نقص كما تدل على الأمر بالطاعات، وعلى النهي عن المحرمات وعلى الوعد بالثواب لمن أطاع، وعلى الوعيد بالعقاب لمن عصى وعلى الإخبار بجميع ما كان وما يكون وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن هناك بعثًا وحسابًا وجنة ونارًا وثوابًا وعقابًا، حتى لو أزيل عنا الحجاب وأطلعنا الله على هذه الصفة لفهمنا منها كل شيء.

وقد قال بعض علماء الكلام القائلين بتبعية السمع والبصر والكلام لصفة العلم متمسكين بأنهم لتأثر الحاسة بمقابلها وأنه محال في حقه تعالى وبأن إثبات السمع والبصر والكلام في الأول ولا مسموع ولا مبصر ولا سامع، خروج عن المعقول لأنها تتعلق بوجود الخلق ولا خلق منذ القدم.

ورد الآخرون على ذلك بقولهم إن سلمنا أنه كذلك فلا نسلم أنه في الغائب - أي الله- كذلك فإن صفاته تعالى مخالفة في الحقيقة لصفاتنا فجاز أن لا يكون سمعه ولا بصره ولا كلامه نفس التأثير ولا مشروطًا به وجاز أن يكون ثابتًا له في الأول بلا مسموع ولا مبصر وكل هذه الصفات كالعلم والقدرة وغيرها أثبتها أهل السنة وهذا نص من كلام الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه. ويتكلم لا ككلامنا، نحن نتكلم بالآلات من المخارج والحروف والله يتكلم بلا آلة ولا حرف. وذلك ردًا على المعتزلة القائلين بأن كلامه تعالى ما خلقه في جسم من اللوح المحفوظ أو جبريل أو الرسل عليهم الصلاة والسلام من الكلام اللفظي المرتب الحروف والمتعاقب الكلمات النافين للكلام النفسي وللرد على «الحشوية» القائلين بأن الكلام هو اللفظي وهو قديم مرتب الحروف متعاقب الكلمات قائم بذاته تعالى.

=

= والرد على «الكرامية» بأن الكلام هو اللفظي وهو حادث قائم بذاته تعالى وأهل السنة من «الماتردية» و«الأشعرية» ومذهب المحققين منهم إلى أن كلامه تعالى حقيقة هو المعاني المذكورة في الأزل كما في الإرشاد وهذا ما اختاره الفاضل الفناري في فصول البدائع وقال متكلم بلا آلة ولا حرف دون المعاني اللغوية المعبر عنها بالألفاظ فإنها جواهر وأعراض يستحيل قيامها بذاته تعالى كما صرح به الإمام الرستغني في الإرشاد وأبو المعين النسفي في التبصرة والفاضل عصام الدين في حواشي النسفية وغيرهم.

وقال المتقدمون منهم: هو المعاني المدلولة والعبارات من غير أصوات ومن غير ترتيب في الوجود فإن ذلك إنما هو في التلفظ لعدم مساعدة الآلة على التلفظ دفعة (والأصوات) غير داخلة في حقيقة الكلام. وأن دلائل الحدوث محمولة على حدوث تلك الصفات المتعلقة بالكلام في الوجود دون حقيقة الكلام جمعًا بين الأدلة كما صرح به صاحب المواقف في مقالته المفردة وأول قول الأشعري: إن الكلام هو المعنى النفسي يجعل المعنى القائم بالغير فيقابل العين دون مدلول اللفظ.

والعقل الفطري يسأل هل سبق في علم الله القديم خلق المخلوقات وأفعالهم وكلامهم. أم كلامهم بالحروف والكلمات من اختراعهم مع أن الحق جل شأنه يقول: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ ﴾ [الروم: 22] أي لغاتكم.

وما من حرف نطق به بشر أو سينطقه إلا في علم الله وفي صحف الملائكة وفي لوح القدرة.

وسؤال آخر إذا كان كلامه المتنزل بالمعاني لأنه ينزل دفعة واحدة على جبريل أو الرسل فهل يحول كلام الخلائق الذي يسمعه الله تعالى إلى معاني؟ ولكن الحقيقة أنه لا يحتاج إلى وقت في إنزال كلامه القديم وأن مراده يتم في لحظة لأنه غير متقيد بزمان، وبقدرته يصل إلى المتكلم فيعلم كما لو سمعه بحواسه تمامًا وسأذكر حالة ولا أعتبرها تقريرًا في المقام لأني لا أعتمد على الأحوال في العقائد وأتقيد بنصوص القرآن والسنة وقد كنت يومًا نائمًا فسمعت الكون كله يذكر «مهيمن» فأسمعها من جميع الأركان وأسمعها من جميع أعضاء جسدي.

وقد علمنا من خلال الواقع أن العلم الحديث أثبت أننا نسمع بذبذبات كهربائية فنميزها بغير الحروف والكلمات والأصوات والمذياع ينقلها من أبعاد الأرض المتنائية بالذبذبات الكهربائية، وأيضًا ظهر في العلم الحديث أن هناك آلات تلتقط ثلاثين مليون صورة في لحظات، فهل كان يستطيع علماؤنا السابقون أن يتصوروا ذلك في عصرهم وقدرة الله فوق ذلك كله، ولا يمكن تصورها أو الدخول في كنهها ولم يبحث الناس في ذلك ولم يتعلق الإيمان بالله تعالى على الخوض في ذاته تعالى، وهل يريد الناس بتطاولهم إلى تشريح ذات اللهْ تعالى بأوهامهم، لأنهم قد يرشحون للإلوهية.

تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا وأؤمن أن كلام الله في القرآن الكريم بحرفه وكلماته هو من كلام=

الشَّرْح: كلامُ الله تعالى القائمُ بذاته: هو صِفَةٌ أزليَّةٌ ليس بحَرْفٍ ولا صَوْتٍ، ولا يَقْبَلُ العَدَمَ وما في معناه من السكوت، ولا التَّبعيض، ولا التقديم ولا التأخير، ثم هو مع وحْدَته متعلِّقٌ، أي: دالٌّ أَزَلًا وأَبَدًا على جميع معلوماته التي لا نهايةَ لها، وهو الذي عُبِّرَ عنه بالنَّظْمِ المُعْجِزِ المسمَّى أيضًا بكلام الله تعالى حقيقةً لُغَوِيَّةً لوجود كلامه عز وجل فيه بحسب الدلالة لا بالحلول، ويسمَّيَان: قرآنًا أيضًا.

وكُنْهُ هذه الصفة وسائر صفاته تعالى محجوبٌ عن العقل كذاته جلّ وعزّ، فليس لأحدٍ أن يَخُوضَ في الكُنْهِ بعدَ معرفة ما يجب لذاته تعالى ولصفاته، وما يُوجَدُ في كُتُبِ علماء الكلام من التمثيل بالكلام النفسي في الشاهد عند ردِّهم على المعتزلة القائلين بانحصار الكلام في الحروف والأصوات لا يُفْهَمُ منه تشبيهُ كلامه جلّ وعزّ بكلامنا النفسي في الكُنْه، تعالى الله وَجَلَّ عن أن يكون له شريكٌ في ذاته أو صفاته أو أفعاله.

وكيف يُتَوَهَّمُ أن كلامَهُ تعالى مماثِلٌ لكلامنا النفسي، وكلامُنا النفسيُّ أعراضٌ حادثةٌ يُوجَدُ فيها التقديمُ والتأخيرُ، وطروُّ البعض بعد عدم البعض الذي يتقدَّمُه، ويترتَّبُ، وينعدمُ بحسب وجود جميع ذلك في الكلام اللفظي؟

فمن تَوَهَّمَ هذا في كلامه تعالى؛ فليس بينه وبين الحَشَوِيَّةِ[1] ونحوهم من المبتعدة القائلين بأن كلامه تعالى حروفٌ وأصواتٌ فَرْقٌ.

الله القديم نزل على إسرافيل وجبريل بدون أن نعلم الكيف وأنزل على رسُل الله بكلماته هذه التي سبقت في علم الله القديم ونزلت في اللوح المحفوظ ونزل بها سيدنا جبريل عليه السلام وكان يسمعها رسول الله ﷺ بسمع غير سمعنا، يسمعها بالباطن إذ كانت تنزل عليه كصلصلة الجرس فيفيق وقد علمها وتلاها وحفظها بقدرة الله تعلى وتيسيره، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ﴾ [الأعلى: 6].

فلا يجوز أن يخوض أحد فيما لا تتسع عقولهم له، وكفى بالله شهيدًا.

(1) الحشوية: جماعة أبطلوا التأويل واتبعوا ظاهر التنزيل، وتمسكوا بالمتشابه من النصوص، أي: هم قوم كانوا يقولون بجواز ورود ما لا معنى له في الكتاب والسنة، كالحروف في أوائل السور، وهم الذين قال فيهم الحسن البصري لما وَجَدَ قولهم ساقطًا، وكانوا يجلسون في حلقته أمامه: رُدُّوا هؤلاء إلى حشا الحلقة، أي: جانبها.

وإنما مَقْصَدُ العلماء بذِكْرِ الكلام النفسي في الشاهد: النَّقْضُ على المعتزلة في حَصْرِهِمُ الكلامَ في الحروف والأصوات، فقيل لهم: يَنْتَقِضُ حَصْرُكم ذلك بكلامنا النفسيِّ، فإنه كلامٌ حقيقةً، وليس بحَرْفٍ ولا صَوْتٍ. وإذا صَحَّ ذلك؛ فكلامُ مولانا أيضًا كلامٌ ليس بحَرْفٍ ولا صَوْتٍ، فلم يَقَعِ الاشتراكُ بينهما إلا في هذه الصفة السلبية، وهي أن كلامَ مولانا جلّ وعزّ ليس بحرفٍ ولا صوتٍ، كما أن كلامَنا النفسيَّ ليس بحرفٍ ولا صوتٍ. وأما الحقيقةُ؛ فمباينَةٌ للحقيقة كلَّ المباينَةِ. فاعْرِفْ هذا، فقد زَلَّتْ هنا أقدامٌ، لم تُؤَيَّدْ بنورٍ من الملك العلَّام.

وهنا انتهى في العقيدة ما عُدَّ من صفات المعاني، وحاصلُها أنها تنقسمُ إلى أربعة أقسام: قِسْمٌ لا يتعلَّقُ بشيءٍ، وهو الحياةُ، وقسمٌ يتعلَّقُ بالممكنات فقط، وهو اثنانِ: القدرةُ والإرادةُ. وقسمٌ يتعلَّقُ بجميع الموجودات، وهو اثنان: السمعُ والبَصَرُ، وقسمٌ يتعلَّقُ بجميع أقسام الحكم العقلي، وهو العلمُ والكلامُ.

وأعمُّ الصفات المتعلِّقَة في التعلُّق: العلمُ والكلامُ، وبين متعلَّقِ القدرة والإرادة وبين متعلَّق السمع والبصر عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ، فتَزِيدُ القدرةُ والإرادةُ بتعلُّقِهما بالمعدوم المُمْكِنِ، ويزيدُ السمعُ والبَصَرُ بتعلُّقِهما بالموجود الواجب كذات مولانا جلّ وعزّ وصفاته، ويشتركُ القسمان في تعلُّقِهما بالموجود الممكن.

وإنما اقتُصِرَ في العقيدة على هذه السَّبْعِ، ولم يُعَدَّ معها الصفةُ الثامنةُ: وهي إدراكُهُ تعالى الطعومَ والروائحَ ونحوهما من الكيفيات التي تَسْتَعْدِي في حقِّنا - بحسب العادة - اتصالاتٍ؛ لأجل الخلافِ الذي في هذه الصفة، هل هي في حَقِّهِ تعالى تَرْجِعُ إلى العلم، أم هي زائدةٌ على العلم، ويكون إدراكُهُ تعالى لتلك الأمور بإدراكٍ زائدٍ على العلم من غير اتصالٍ بها، ولا تتكَيَّفُ الذاتُ العليَّةُ بما جَرَتِ العادةُ أن تتكيَّفَ به ذواتُنا عند هذا الإدراك من اللَّذَات والآلام ونحوِهما، ويتعلَّقُ هذا الإدراكُ على هذا القول في حقِّه تعالى بكلِّ موجودٍ كسمعه -جلّ وعزّ- وبصره؟

والذي اختاره بعضُ المحققين في هذا الإدراك: الوَقْفُ؛ لعدم وُرُودِ السَّمْعِ به، فلأجل ما وَقَعَ فيه من هذا الخلاف تَرَكْنا عَدَّهُ في صفات المعاني، واقْتَصَرْنَا على المُجْمَعِ عليه. وبالله تعالى التوفيق.

حول الصفات المعنوية

ص: «ثُمَّ سَبْعُ صِفَاتٍ تُسَمَّى: صِفَاتٍ مَعْنَوِيَّةً، وَهِيَ مُلَازِمَةٌ لِلسَّبْعِ الْأُوَلَى».

الشرح: إنما سُمِّيَتْ هذه الصفاتُ معنويةً؛ لأن الاتِّصَافَ بها فَرْعُ الاتصاف بالسبع الأُولى، فإن اتِّصَافَ محلٍّ من المحالِّ بكونه عالمًا أو قادرًا مثلًا لا يَصِحُّ إلا إذا قام به العلمُ أو القدرةُ، وقِسْ على هذا.

فصارت السبعُ الأولى - وهي صفاتُ المعاني - عِلَلًا لهذه، أي: ملزومةً لها، فلهذا نُسِبَتْ هذه إلى تلك، فقيل فيها: صفاتٌ معنويةٌ، ولهذا كانت هذه سبعًا مِثْلَ الأولى، فالياءُ في لفظ (المعنوية) ياءُ النَّسَبِ، نُسِبَتْ إلى المعنى، والواو فيها بَدَلٌ من الألف التي في المعنى.

ص: «وَهِيَ كَوْنُهُ تَعَالَى قَادِرًا وَمُرِيدًا وَعَالِمًا وَحَيًّا وَسَمِيعًا وبَصِيرًا وَمُتَكَلِّمًا».

الشرح: لما كانت هذه الصفاتُ المعنويةُ لازمةً لصفات المعاني رَتَّبَها على حسب ترتيب تلك، فكَوْنُه تعالى قادرًا لازمٌ للصفة الأولى من صفات المعاني، وهي القدرةُ القائمةُ بذاته تعالى، وكَوْنُه جلّ وعزّ مُرِيدًا لازِمٌ للإرادة القائمة بذاته تعالى، وهكذا إلى آخرها.

واعلم أن عَدَّهُمْ لهذه السبع في الصفات هو على سبيل الحقيقة إن قلنا بصفات الأحوال، وهي صِفَاتٌ ثُبُوتِيَّةٌ ليست بموجودةٍ ولا معدومةٍ تقوم بموجودٍ، فتكون هذه الصفاتُ المعنويةُ على هذا صفاتٍ ثابتةً قائمةً بذاته تعالى.

وأما إن قلنا بنَفْيِ الأحوال، وأنه لا واسِطَةَ بين الوجود والعدم كما هو مذهبُ الأشعريِّ؛ فالثابتُ من الصفات التي تقوم بالذات إنما هو السَّبْعُ الأُولَى التي

هي صفاتُ المعاني، وأما هذه؛ فعبارةٌ عن قيام تلك بالذات، لا أن لهذه ثبوتًا في الخارج عن الذهن.

ما يستحيل في حقه تعالى

ص: «وَمِمَّا يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّه تَعَالَى عِشْرُونَ صِفَةً، وَهِيَ أَضْدَادُ الْعِشْرِينَ الْأُولَى»[1].

الشَّرْح: مُرَادُه بالضد هنا: الضدُّ اللُّغَويُّ: وهو كُلُّ مُنَافٍ، سواءٌ كان وجوديًا أو عدميًّا، فكأنه يقول: يستحيلُ في حقِّه تعالى كلُّ ما ينافي صِفَةً من الصفات الأولى؛ لأن الصفاتِ الأولى لما تقرَّرَ وجوبُها له تعالى عقلًا وشرعًا- وقد عرفتَ أن حقيقةَ الواجب: ما لا يُتَصَوَّرُ في العقل عَدَمُهُ؛ لَزِمَ أن لا يَقْبَلَ جلَّ وعزّ الاتِّصَافَ بما ينافي شيئًا منها.

---

(1) ألخص لك ما يستحيل على الله تعالى من صفات فقد عرفت فيما سبق:

1 - أنه يجب لله إجمالًا كل كمال لائق بذاته تعالى.

2 - ويجب له تفصيلًا ما وصف به نفسه على لسان رسله من صفات الجلال والكمال.

3 - وأوضحنا لك منها نوعين هما: الصفات السلبية، وصفات المعاني.

وإذا ما تبين لك ذلك عرفت:

1 - أنه يستحيل عليه تعالى إجمالًا كل نقص لا يليق بذاته سبحانه وتعالى.. والدليل على ذلك: أنه ثبت اتصافه سبحانه بكل كمال لائق بذاته تعالى، وإذا ثبت له بالدليل كل كمال انتفى عنه بالضرورة كل نقص لا يليق بذاته.

2 - وأنه يستحيل عليه تعالى تفصيلًا أضداد ما وصف به نفسه على لسان رسله عليهم الصلاة والسلام.

ونقتصر هنا على أضداد الصفات السلبية وصفات المعاني:

وأضداد الصفات السلبية هي: (الحدوث - الفناء - المماثلة للحوادث - الاحتياج إلى الغير - التعدد).

وأضداد المعاني هي: (العجز - الكراهة بمعنى عدم الإرادة - الجهل - الموت - الصمم - العمى - البكم).

وأنواعُ المنافاة - على ما تقرَّرَ في المنطق - أربعةٌ: تَنَافِي النقيضين، وتنافي العَدَم والمَلَكَة، وتنافي الضِّدَّيْنِ، وتنافي المتضايفَيْنِ. فكلُّ نوعٍ من هذه الأربعة لا يُمْكِنُ الاجتماعُ فيه بين الطرفين.

أما النقيضان: فهما ثُبُوتُ أَمْرٍ ونَفْيُهُ كثبوت الحركة ونفيها.

وأما العَدَمُ والمَلَكَةُ: فهما ثبوتُ أَمْرٍ ونَفْيُهُ عما من شأنه أن يتَّصِفَ به كالبصر والعمى مثلًا، فالبصرُ وجوديٌّ، وهي الملكةُ، والعمى نَفْيُهُ عما يتَّصِفُ به البصر، ولهذا لا يقال في الحائط: أعمى؛ لأنه ليس من شأنه أن يتَّصِفَ بالبصر عادة، وبهذا فارَقَ هذا النوعُ النقيضين، فإن كلًّا من النوعين وإن كان هو ثبوتَ أمرٍ ونفيَهُ؛ لكن النفيَ في تقابل العدم والملكة مقيَّدٌ بنفي المَلَكَة عما من شأنه أن يتَّصِفَ بها، وفي النقيضين لا يتقيَّدُ بذلك.

وأما الضدَّان: فهما المعنيان الوجوديان اللَّذَان بينهما غايةُ الخلاف، ولا تتوقَّفُ عقليَّةُ أحدهما على عقلية الآخر.

ومثالُهما: البياضُ والسَّوَادُ، ومُرَادُنا بغاية الخلاف: التنافي بينهما بحيث لا يَصِحُّ اجتماعهما.

واحترز بذلك من البياض مع الحركة مثلًا، فإنهما أمران وجوديَّان مختلفان في الحقيقة، لكن ليس بينهما غايَةُ الخلاف التي هي التنافي لصحَّة اجتماعهما؛ إذ يُمْكِنُ أن يكون المحلُّ الواحدُ متحركًا أبيضَ.

وأما المتضايفان: فهما الأمران الوجوديان اللذان بينهما غايةُ الخلاف، وتتوقَّفُ عقليَّةُ أحدهما على عقلية الآخر، كالأُبُوَّة والبنوَّة مثلًا، والمراد بالوجود في المتضايفين: أن كلًّا منهما ليس معناه عَدَمُ كذا، لا أنهما موجودان في الخارج؛ إذ من المعلوم عند المحققين: أن الأبوَّةَ والبنوَّةَ أمران اعتباريان لا وجودَ لهما في الخارج عن الذهن.

وأهلُ الأصول يجعلون أقسامَ المنافاة اثنين فقط: تنافي الضدين، وتنافي

النقيضين، ويجعلون العَدَمَ والملكةَ داخِلَيْنِ في النقيضين، والمتضايفين داخلين في الضدين.

ولهذا يقولون: المعلوماتُ منحصرةٌ في أربعة أقسام: المِثْلَيْن، والضِّدَّيْن، والخِلَافَيْن، والنقيضين؛ لأن المعلومَيْنِ إن أمكن اجتماعُهما؛ فهما الخِلَافَان، وإلا، فإن لم يُمْكِنْ مع ذلك ارتفاعُهما؛ فهما النقيضان، وإن أَمْكَنَ مع ذلك ارتفاعُهما، فإما أن يختلفا في الحقيقة أم لا، الأولُ: الضِّدَّان، والثاني: المِثْلَان. فخرج من هذا أن القسمَ الأولَ من هذه الأقسام: الخلافان، وهما يجتمعان ويرتفعان، كالكلام والقعود لزيد، والثاني: النقيضان، لا يجتمعان ولا يرتفعان، كوجود زيد وعدمه، والثالث: الضدَّان، لا يجتمعان وقد يرتفعان، كالحركة والسكون، فإنهما لا يجتمعان وقد يرتفعان لعدم محلِّهما الذي هو الجِرْمُ، والرابع: المِثْلَان، لا يجتمعان وقد يرتفعان، كالبياض والبياض.

واحتج أصحابنا على أن المِثْلَيْن لا يجتمعان: بأن المحلَّ لو قَبِلَ المثلين للزم أن يَقْبَلَ الضدَّين، فإن القابلَ للشيء لا يخلو عنه أو عن مثله أو ضدِّه، فلو قَبِلَ المِثْلَيْنِ لجاز وجودُ أحدهما في المحلِّ مع انتفاء الآخر، فيَخْلُفُه ضِدُّهُ، فيجتمع الضدان، وهو محالٌ.

استحالة العدم

ص: «وَهِيَ الْعَدَمُ وَالْحُدُوثُ وَطُرُوُّ الْعَدِمِ».

الشَّرْح: اعلم أنه رَتَّبَ هذه العشرين المستحيلة على حَسَبَ ترتيب العشرين الواجبة، فذَكَرَ ما يُنَافي الصفةَ الأولى، ثم ما ينافي الثانيةَ، وهكذا على ذلك الترتيب إلى آخرها.

فالعَدَمُ نقيضُ الصفة الأولى، وهي الوجودُ، والحدوثُ نقيضُ الصفة الثانية، وهي القِدَمُ، وطُرُوُّ العدم - ويسمَّى: الفناءَ، وهو نقيضُ الصفة الثالثة، وهي

البقاءُ، واستحالةُ العَدَمَ عليه تعالى تستلزمُ الصِّفَتين الأخيرتين عليه -جلّ وعزّ-، وهما: الحدوثُ وطُرُوُّ العدم؛ لأن العدمَ إذا كان مستحيلًا في حقه تعالى؛ لم يُتَصَوَّرْ لا سابقًا ولا لاحقًا.

وبهذا تعرفُ أن وجوبَ الوجود له جلّ وعزّ يستلزمُ وجوبَ القِدَم والبقاء له تبارك وتعالى، فعَطْفُ القدمِ والبقاءِ هنالك على الوجود من عطف الخاصِّ على العامِّ، أو اللازم على الملزوم، كعطف الحدوث وطروِّ العدم على العدم هنا.

وإنما لم يُكْتَف بالأول في الموضعين؛ لأن المقصودَ: ذِكْرُ الصفات الواجبة والمستحيلة على التفصيل؛ لأنه لو استُغْنِيَ فيها بالعامّ على الخاص وبالملزوم عن اللازم؛ لكان ذلك ذريعةً إلى جَهْلِ كثيرٍ منها لخفاء اللوازم، وعُسْرِ إدخال الجزئيات تحت كلياتها.

وخَطَرُ الجهل في هذا العلم عظيمٌ، فينبغي الاعتناءُ فيه بمزيد الإيضاح على قَدْرِ الإمكان والاحتياط البليغ لتحلية القلوب بيواقيت الإيمان. وبالله سبحانه التوفيق، وهو الهادي من يشاء بمَحْضِ فضله إلى سواء الطريق.

استحالة المماثلة للحوادث

ص: «وَالْمُمَاثَلَةُ لِلْحَوَادِثِ بِأَنْ يَكُونَ جِرْمًا، أَيْ: تَأْخُذُ ذَاتُهُ الْعَلِيَّةُ قَدْرًا مِنَ الْفَرَاغِ، أَوْ يَكُونَ عَرَضًا يَقُومُ بِالْجِرْمِ، أَوْ يَكُونَ فِي جِهَةٍ لِلْجِرْمِ، أَوْ لَهُ هُوَ جِهَةٌ، أَوْ يَتَقَيَّدَ بِمَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ، أَوْ تَتَّصِفَ ذَاتُهُ الْعَلِيَّةُ بِالْحَوَادِثِ، أَوْ يَتَّصِفَ بِالصِّغَرِ أَوِ الْكِبَرِ، أَوْ يَتَّصِفَ بِالْأَعْرَاضِ فِي الْأَفْعَالِ وَالْأَحْكَامِ».

الشرح: المِثْلان: هما الأمران المتساويان في جميع صفات النفس، وهي التي لا تتقرَّرُ حقيقةُ الذات بدونها، فالمتساويان في بعض صفات النَّفْس أو في العَرَضِيَّات - وهي الصفاتُ الخارجةُ عن حقيقة الذات - ليسا بمِثْلَين، فزَيْدٌ مثلًا إنما يماثِلُهُ مَنْ ساواه في جميع صفاته النفسية، وهي كَوْنُه حيوانًا ذا نفسٍ

ناطقةٍ - أي: مُفكِّرَةٍ بالقوَّة، أما ما ساواه في بعضها كالفرس الذي ساواه في مجرَّد الحيوانية فقط، فليس مِثْلًا له، وكذا ما ساواه في الصفات العَرَضِيَّات كالبياض الذي ساواه في الحدوث وصِحَّةِ الرؤية ونحو ذلك، فليس أيضًا مِثْلًا له.

فإذا عرفتَ حقيقةَ المِثْلَين؛ فاعلم أن العالَمَ كُلَّهُ مُنْحَصِرٌ في الأجرام والأعراض، وهي المعاني التي تقوم بالأجرام، ولا شكَّ أن من صفات نَفْسِ الجِرْم: التحيُّز، أي: أَخْذُهُ قَدْرًا من الفراغ، بحيث يجوز أن يَسْكُنَ في ذلك القدر أو يتحرَّكَ عنه، ومن صفات نَفْسه: قَبُولُه للأعراض، أي: للصفات الحادثة من حركةٍ وسكونٍ، واجتماعٍ وافتراقٍ، وألوانٍ وأَعْراضٍ، ونحوِ ذلك.

ومن صفات نفسه: التخصيص ببعض الجهات وببعض الأمكنة.

وهذه الصفاتُ كلُّها مستحيلةٌ على مولانا -جلّ وعزّ-، فيَلْزَمُ أن لا يكون تعالى جِرْمًا.

وأما العَرَضُ؛ فمن صِفَةِ نفسه: قِيَامُه بالجِرْم، ومن صفات نفسه: وجوبُ العَدَم له في الزمان الثاني لوجوده بحيث لا يبقى أصلًا، وهذا كلُّه مستحيلٌ على مولانا -جلّ وعزّ-، فليس إذًا بعَرَضٍ؛ لأنه تعالى يجب قيامُهُ بنفسه على ما عرفتَ تفسيرَه فيما سبق، ويجبُ له -جلّ وعزّ- القِدَمُ والبقاءُ، فلا يَقْبَلُ العدمَ أصلًا.

وبالجملة فكلُّ ما سِوَى مولانا -جلّ وعزّ- يَلْزَمُهُ الحدوثُ والافتقارُ إلى المخصِّص، ومولانا -جلّ وعزّ- يجب له الوجودُ والغِنَى المُطْلَقُ، فيلزم إذًا أن يكون -تبارك وتعالى- مباينًا لكلِّ ما سواه أيًا كان ذلك الغيرُ جِرْمًا أو عَرَضًا أو غيرَهما إن قُدِّرَ أن في العالَم ما ليس بجرم ولا عَرَض؛ إذ على تقدير وجود هذا القسم في العالم؛ فهو حادثٌ بدليل الإجماع كما أن القسمين الأولين حادثان بدليل العقل، وبهما يُتَوَصَّلُ إلى معرفة الله تعالى ومعرفة رُسُله عليهم الصلاة والسلام، حتى صَحَّ لنا أن نستدلَّ بالنقل عنهم على حدوث ذلك القسم المقدر؛

إذ لا يصحُّ للألوهية قطعًا، بدليل بُرْهَانَ الوحدانية، والإجماعِ على حُدوثِ كلِّ ما سوى الإله الحق تبارك وتعالى.

فقد استبانَ لك أنْ لا مِثْلَ له جلّ وعزّ أصلًا؛ لأن التبايُنَ في اللوازم دليلٌ على التبايُنِ في الملزومات. وبالله تعالى التوفيق.

استحالة الاحتياج للغير

ص: «وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى أَنْ لَا يَكُونَ قَائِمًا بِنَفْسِهِ، بِأَنْ يَكُونَ صِفَةً يَقُومُ بِمَحَلٍّ، أَوْ يَحْتَاجَ إِلَى مُخَصِّصٍ».

الشَّرْح: قد عرفتَ فيما سبق معنى قيامه تعالى بنفسه، وأنه عبارةٌ عن استغنائه تعالى عن المحلِّ والمخصِّص، أي: ليس هو تعالى معنىً من المعاني - أي: الأشياءِ التي ليست بذواتٍ - فيحتاجَ إلى محلٍّ - أي: ذاتٍ يقوم بها، وليس -جلّ وعزّ- أيضًا بجائزِ العَدَم، فيحتاجَ إلى المخصِّص- أي: الفاعلِ الذي يخصِّصُ كلَّ جائزٍ ببعض ما جاز عليه، بل هو -جلّ وعزّ- واجبُ القِدَم والبقاء، لا تَقْبَلُ ذَاتُهُ العليَّةُ، ولا صفَاتُه الرفيعةُ العدمَ أصلًا، فهو المنفردُ بالغِنَى المطلق وحده -تبارك وتعالى.

استحالة المماثلة

ص: «وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى أَنْ لَا يَكُونَ وَاحِدًا بِأَنْ يَكُونَ مُرَكَّبًا فِي ذَاتِهِ، أَوْ يَكُونَ لَهُ مُمَاثِلٌ فِي ذَاتِهِ أَوْ صِفَاتِهِ، أَوْ يَكُونَ مَعَهُ فِي الْوُجُودِ مُؤَثِّرٌ فِي فِعْلٍ مِنَ الْأَفْعَالِ».

الشَّرْح: قد عرفتَ أن أَوْجُهَ الوحدانية ثلاثةٌ: وَحْدَانِيَّةُ الذات، ووحدانيةُ الصِّفَات، ووحدانيةُ الأفعال، وكلُّها واجبةٌ لمولانا -جلّ وعزّ- وحده.

فوحدانيةُ الذات تَنْفِي التركيبَ في ذاته تعالى، ووجودَ ذاتٍ أخرى تماثِلُ الذاتَ العليَّةَ، وبالجملة فوحدانيةُ الذات تنفي التعدُّدَ في حقيقتها، مُتَّصلًا كان أو منفصلًا.

ووحدانيةُ الصفات تنفي التعدُّدَ في حقيقة كلِّ واحدةٍ منهما، متصلًا أيضًا كان أو منفصلًا، فعلْمُ مولانا -جلّ وعزّ- ليس له ثانٍ يماثِلُهُ، لا مُتَّصلًا - أي: قائمًا بالذات العلية - ولا منفصلًا - أي: قائمًا بذاتٍ أخرى، بل هو تعالى يَعْلَمُ المعلوماتِ التي لا نهايةَ لها بعلمٍ واحدٍ لا عَدَدَ له ولا ثانيَ له أصلًا، وقِسْ على هذا سائرَ صفات مولانا -جلّ وعزّ.

ووحدانيةُ الأفعال تنفي أن يكون ثَمَّ اختراعٌ لكلِّ ما سوى مولانا -جلّ وعزّ- في فِعْلٍ من الأفعال، بل جميعُ الكائنات حادثةٌ قد عَمَّها العجزُ الضروريُّ الدائمُ عن إيجادِ أثَرٍ ما، ومولانا -جلّ وعزّ - هو المنفردُ باختراعها وَحْدَهُ بلا واسطةٍ، وما يُنْسَبُ منها إلى غيره -عز وجل- على وجهٍ يَظْهَرُ منه التأثيرُ، فهو مُؤَوَّلٌ[1]، وبالله سبحانه وتعالى التوفيق.

استحالة العجز

ص: «وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الْعَجْزُ عَنْ مُمْكِنٍ مَا».

الشرح: قد عرفتَ أن قُدْرَتَهُ تبارك وتعالى واحدةٌ عامَّةُ التعلُّقِ بجميع الممكنات؛ إذ لو اختصَّتْ ببعضها دون بعضٍ لافتقرَتْ إلى مخصِّصٍ، فتكون حادثةً، وهو محالٌ على مولانا تبارك وتعالى، فلو اتَّصَفَ تعالى بالعجز عن مُمْكِنٍ ما لانتفى العمومُ الواجبُ للقدرة، بل وليزم عليه نَفْيُ القدرة أصلًا لاستحالة اجتماع الضدّين.

---

(1) مثل قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ ﴾ [فاطر: 9] فقد نسب تعالى إلى الرياح تأثيرًا بالسحاب، فيؤول بأنه على طريقة المجاز.

ص: «وإيجادُ شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِ مَعْ كَرَاهَتِهِ لِوُجُودِهِ، أَيْ: عَدَمِ إِرَادَتِهِ لَهُ تَعَالَى، أَوْ مَعَ الذُّهُولِ، أَوِ الْغَفْلَةِ، أَوْ بِالتَّعْلِيلِ، أَوْ بِالطَّبْعِ».

الشَّرْحُ: قد عرفتَ أن حقيقةَ الإرادة: هي القصدُ إلى تخصيص الجائز ببعضِ ما يجوز عليه، وقد تقرَّرَ أن إرادَتَه تعالى عامَّةُ التعلُّق لجميع الممكنات، فيلزم أن يستحيلَ وقوعُ شيءٍ منها بغير إرادةٍ منه تعالى لوقوع ذلك الشيء، وذلك يَنْفِي إرادَتَهُ تعالى لضدِّ ذلك الواقع، وإلَّا؛ لاجتمع الضِّدَّان، وينفي اتصافَهُ تعالى بالذُّهُول والغفلة؛ لأنهما مُنَافِيَان للقصد الذي هو معنى الإرادة.

وينفي أيضًا: أن تكونَ الذاتُ العليَّةُ عِلَّةً لوجود شيءٍ من الممكنات، أو مؤثِّرَةً فيه بالطَّبْع؛ لأنه يَلْزَمُ عليه قِدَمُ ذلك الممكن لوجوب اقتران العلَّة بمعلولها، والطبيعةِ بمطبوعها، وذلك ينافي إرادةَ وجودِ ذلك الممكن القديم؛ لأن القصدَ إلى إيجاد الموجود مُحَالٌ؛ إذ هو من باب تحصيل الحاصل.

ولهذا لما اعْتَقَدَتِ المُلْحِدَةُ من الفلاسفة - أهلكهم الله تعالى - أن استنادَ العالَم إليه تعالى إنما هو على طريق استناد المعلول إلى العلَّةِ قالوا بقِدَمِ العالَم، ونَفَوْا - لعنهم الله - جميعَ الصِّفَات الواجبة لمولانا -جلّ وعزّ- من القُدْرَة والإرادة وغيرهما، وذلك كُفْرٌ صُرَاحٌ.

والفرقُ بين الإيجاد على طريق العلَّة والإيجاد على طريق الطَّبْع - وإن كانا مُشْتَرَكَين في عدم الاختيار: أن الإيجادَ بطريق العلَّة لا يتوقَّفُ على وجود شرطٍ ولا انتفاءِ مانعٍ، والإيجادُ بطريق الطَّبْع يتوقَّفُ على ذلك، ولهذا يلزم اقترانُ العلَّة بمعلولها، كتحرُّك الإصبع مع الخاتَم التي هي فيه مثلًا، ولا يلزم اقترانُ الطبيعة بمطبوعها، كإحراق النَّار مع الحَطَب؛ لأنه قد لا يحترقُ بالنار لوجود مانعٍ، وهو البَلَلُ فيه مثلًا، أو تخلُّفِ شَرْطٍ، كعدم مماسَّةِ النار له، وهذا في حق الحادث.

أما الباري -جلّ وعزّ-؛ فلو كان فِعْلُهُ بالتعليل أو بالطَّبْع؛ لَزِمَ قِدَمُ الفعل فيهما معًا لوجوب قِدَمِهِ تعالى، واقترانِ الفعل حينئذٍ بوجوده تعالى.

أما على التعليل؛ فظاهرٌ، وأما على الطَّبْع؛ فلا يَصِحُّ أن يكون ثَمَّ مانعٌ، وإلا؛

لَزِمَ أن لا يُوجَدَ الفعلُ أبدًا؛ لأن ذلك المانعَ لا يكون إلا قديمًا، والقديمُ لا يَنْعَدِمُ أبدًا، ولا يَصِحُّ تأخيرُ الشَّرْطِ لما يلزم عليه من التسلسل، فلهذا قلنا فيما سبق: إنه يلزمُ على تقدير التعليل أو الطَّبْعِ في حقه تعالى قِدَمُ المعلول أو المطبوع، وقد قام البرهانُ على وجوب الحدوث لكلِّ ما سِوَاه تعالى، وعلى وجوب القِدَمِ والبقاء له -جلّ وعزّ-.

فتعيَّنَ أنه تعالى فاعِلٌ بمَحْضِ الاختيار، وبَطَلَ مذهبُ الفلاسفة والطبائعيين -أذلَّهم الله تعالى-، وأخلى منهم الأرضَ.

والحاصلُ أن أقسامَ الفاعل بحسب التقدير العقلي ثلاثةٌ: فاعِلٌ بالاختيار، وهو الذي يتأتَّى منه الفعلُ والتركُ، وفاعِلٌ بالتعليل، وهو الذي يتأتَّى منه الفعلُ دون الترك، ولا يتوقَّفُ فِعْلُهُ على وجود شرطٍ ولا انتفاءِ مانعٍ، وفاعِلٌ بالطَّبْع، وهو الذي يتأتَّى منه الفعلُ دون الترك، ويتوقَّفُ فِعْلُه على وجود الشرط وانتفاء المانع.

وهذه الأقسامُ الثلاثةُ كلُّها موجودةٌ عند الفلاسفة والطبائعيين، ولم يُوجَدْ منها عند المؤمنين إلا واحدٌ، وهو الموجِدُ بالاختيار، ثم هو خاصٌّ بواحدٍ، وهو مولانا -جلّ وعزّ-؛ إذ لا مُوجِدَ سِوَاه تبارك وتعالى، ومهما جَرَى لفظُ التعليل في عبارات أهل السنة؛ فليس مرادُهم به إلا ثبوتَ التلازم بين أَمْرٍ وأمرٍ؛ إما عقلًا أو شرعًا من غير تأثيرِ العلَّة في معلولها ألبتَة، فاعْرِفْ ذلك، ولا تغترَّ بظواهر العبارات، فتهلِكَ مع الهالكين.

وإنما فَسَّرْنا الكراهةَ بعدم الإرادة؛ لنحترزَ بذلك من الكراهة التي هي من أقسام الحُكْم الشرعيِّ: وهي طَلَبُ الكفِّ عن الفعل طَلَبًا غيرَ جازم، فتلك يَصِحُّ أن تجتمعَ مع الإيجاد، فيوجِدُ الله تعالى الفِعْلَ مع كراهته له- أَيْ: نَهْيِه، كما أضلَّ الله كثيرًا من الخلق مع نَهْيِه لهم عن ذلك الضلالِ.

أما الكراهةُ بمعنى عَدَمِ إرادة الله تعالى الفعلَ؛ فيستحيلُ اجتماعها مع الإيجاد؛ إذ يستحيل أن يقعَ في مُلْكِ مولانا -جلّ وعزّ- ما لا يريد وقوعَهُ.

فتنبَّهْ لهذه النُّكْتَةِ العجيبة في ذلك التقييد الذي قَيَّدْنا به الكراهةَ في أصل العقيدة. وبالله تعالى التوفيق.

استحالة الجهل والموت

ص: «وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى الْجَهْلُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ بِمَعْلُومٍ مَا، وَالْمَوْتُ، والصَّمَمُ، والْعَمَى، وَالْبَكَمُ».

الشَّرْح: مرادُهُ بما في معنى الجهل: الظنُّ، والشكُّ، والوَهْمُ، والنسيانُ، والنَّوْمُ، وكَوْنُ العلم نظريًّا، ونحوُ ذلك.

وبالجملة فالمراد به: كلُّ ما شارَكَ الجهلَ في مضادَّتِهِ للعلم، وإنما كان في معنى الجهل لمنافاتها العلمَ حسب منافاةِ الجهل له.

والمراد بالصمم والعمى في هذا الموضع: عَدَمُ السمع والبَصَرَ أصلًا بوجود ما يُنَافِيهما، أو غَيْبَةِ موجودٍ ما من الموجودات عن صِفَتِي السمع والبصر؛ لِمَا سَبَقَ من وجوب تعلُّقِهما بكلِّ موجودٍ.

والمراد بالبَكَم: عَدَمُ الكلام أصلًا بوجود آفَةٍ تمنعُ من وجوده، وفي معناه: السُّكوتُ، وفي معناه: كَوْنُه بالحرف والصوت؛ إذ الكلامُ الذي يكون بالحروف والأصوات - ولو بلغ غايةَ البلاغة والفصاحة، وكان كمالًا بالنسبة إلى الحوادث الناقصة؛ فهو بالنسبة إلى مقام الألوهية الأعلى نقيصةٌ عظيمةٌ؛ إذ فيه رذيلتان:

إحداهما: رذيلةُ العَدَم الذي يَجِبُ للحروف والأصوات سابقًا ولاحقًا، ويستلزمُ حُدُوثَ من اتَّصَفَ به، وأيُّ نقيصةٍ أَعْظَمُ من نقيصة الحدوث الملازِمَةِ رِبْقَةَ الافتقار على الدوام.

والثانية: رَذِيلَةُ البكم الذي هو لازِمٌ للحروف والأصوات؛ لأنه لما استحالَ اجتماعُ حرفين في آنٍ واحدٍ - فَضْلًا عن الكلمتين، فضلًا عن الكلامين؛ تَبَكَّمَ المتكلمُ بالحرف والصوت واحتبسَ عن أن يَدُلَّ على معلوماتٍ له في آنٍ

واحدٍ بصفة الكلام المركَّبَ من الحروف والأصوات، فلو كان كلامُ مولانا تعالى بالحروف والأصوات؛ لَزِمَ زيادةٌ على رذيلة الحدوث اتصافُه -سبحانه وتعالى- عن ذلك بالحَبْسَةِ التي هي أصلُ البكم عن الدلالة على معلوماته التي لا نهايةَ لها بصفة الكلام، بل يلزمُ الحبسة عن الدلالة به في آنٍ واحدٍ على معلومين له فأكثر.

فقد ظَهَرَ لك بهذا: أن الكلامَ الذي يكون بالحروف والأصوات وما في معناه من كلامنا النفسي ملازِمَان لمعنى البَكَم، فيستحيلُ اتِّصافُ مولانا جلّ وعزّ بمِثْلِهما، وأن الواصفَ لمولانا -جلّ وعزّ- بذلك - مستندًا إلى أن مِثْلَ ذلك في حقِّنا كمالٌ يَنْفِي عنا رذيلةَ البَكَمِ - قد وَصَفَهُ الله تعالى بنقيصةٍ عظيمةٍ، تعالى عنها علوًّا كبيرًا.

ونظيرُهُ في ذلك: نظيرُ من عَرَفَ أنَّ نهيقَ الحمير وأصواتَها كمالٌ في حقها، وكذا نُبَاحُ الكلاب كمالٌ في حقها، فيُسْأَلُ عن كلام مَلِكٍ من الملوك لم يَسْمَعْ قط كلامَهُ، فقال: هو مِثْلُ نهيقِ الحمير ونُبَاح الكلاب، معتقدًا أن ذلك الصوتَ منهما لَمَّا كان كمالًا يَمْنَعُ من اتصافهما برذيلة البكم؛ لَزِمَ أن اتِّصافَ المَلِك بمثلِ هذا كمالٌ في حقه يَنْفِي عنه رذيلة البَكَم، ومن المعلوم ضرورة أن الواصِفَ للملك بمثل هذا قد اسْتَنْقَصَهُ غايةَ الاستنقاص، ووَصَفَهُ بأقبح أنواع البكم بالنسبة إلى نوعه الإنساني، وإن لم يكن بَكَمًا بالنسبة إلى نوع الحمير ونوع الكلاب.

ولا شك أن كلامَنَا - وإن بَلَغَ الغاية في البلاغة والحسن - بالنسبة إلى كلام الله أدنى - بما لا حَصْرَ له - من نَهِيقَ الحمير ونُبَاح الكلاب بالنسبة إلى أفصحِ كلام وأعذَبِه؛ إذ الحوادِثُ كلها لا تفاضُلَ بينها لذواتها، بل ما يقوم ببعضها من صِفَةِ نقصٍ أو كمالٍ يَصِحُّ أن يقوم بغيرها من سائر ذوات الحوادث.

ومولانا سبحانه الفاعِلُ بمَحْضِ اختياره هو الذي فاوَتَ فيما بينها، وخَصَّ منها ما شاء بما شاء من صفةِ نقصٍ أو كمالٍ، فإذا كان كمالُ بعضها نقصًا عظيمًا بالنسبة إلى غيره مما يقبل صِفَتَهُ ويشارِكُهُ في الحدوث؛ فكيف يكون الحالُ

فيمن يَصِفُ المولى العظيم الذي لا مِثْلَ له ولم يشارِكْ شيئًا سِوَاه في جنس ولا نوع بمِثْلِ أوصاف الحوادث الناقصة التي هي كمالٌ لائِقٌ بنقصانها، وهي أَنْقَصُ شيءٍ وأَرْذَلُهُ بالنسبة إلى جناب المولى الكريم الكبير المتعال؟!

وقد وَرَدَ عن سيدنا موسى عليه السلام[1] أنه كان يَسُدُّ أذنيه بعد رجوعه من المناجاة وسماع كلام الله سبحانه وتعالى مُدَّةً؛ لئلا يَسْمَعَ كلامَ الناس، فيموتَ من شِدَّةِ قُبْحِه وَوُحْشَتِه حقيقةً بالنسبة إلى كلام الله تعالى العديم المِثَال، ولا يستطيع أن يَسْمَعَ كلامَ الخلق حتى تَطُولَ به المدَّةُ، ويُنْسِيَهُ الله تعالَى ما ذاق من لَذَّةِ ذلك الاستماع لكلامه تعالى.

وقد نَقَلَ ابنُ عَطَاءَ الله رضي الله عنه عن مكين الدين الأَسْمَرِ[2]، وكان من

---

(1) هذا من جملة الإسرائيليات، وقد ورد في الحديث: يا رسول الله، أنتحدث عن بني إسرائيل؟ قال: نعم، تحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، فإنكم لا تَحَدَّثون عنهم بشيء إلا وقد كان فيهم أعجبَ منه. وهو حديث صحيح، أخرجه أحمد 11092، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وعند أحمد أيضًا 17225، من حديث أبي نَمْلَةَ الأنصاري مرفوعًا: «إذا حدثكم أهلُ الكتاب فلا تصدِّقوهم ولا تكذبوهم، وقولوا: آمنا بالله وكتبه ورسله، فإن كان حقًا لم تكذبوهم، وإن كان باطلًا لم تصدِّقُوهم»، وأخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» 5198، والطبراني في «الكبير» 22/ 879، وعبد الرزاق في «مصنفه» 10610، و19214، و20059 وإسناده حسن.

(2) أما ابن عطاء فهو أحمد بن محمد أبو الفضل المعروف بابن عطاء الله السكندري الشاذلي المالكي، المتوفى بالقاهرة سنة 709هـ.

وكتابه المنوّه به هو: «تاج العروس الحاوي لتهذيب النفوس» مطبوع متداول، وفي «إيقاظ الهمم» ص 193: وقد كان الشيخ مكين الدين بن الأسمر رضي الله عنه ممن يشهد له الشيخ أبو الحسن رضي الله عنه بالولاية والمكاشفة العظمى.

واسم مكين الدين: عبد الله بن منصور العمري، أبو محمد اللخمي، شيخ صالح مقرئ، له ذكر في «النشر» لابن الجزري، و«تذكرة الحفاظ» 4/ 178، توفي سنة 692هـ، انظر «تاريخ الإسلام» 53/ 157.

وأما حديث الأبدال فقد أخرج أحمد في «مسنده» 896 من حديث علي رضي الله عنه ذُكر عنده أهلُ الشام وهو بالعراق، فقالوا: العَنْهم يا أمير المؤمنين، قال: لا، إني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «الأبدالُ يكونون بالشام، وهم أربعون رجلًا، كلما مات رجلٌ أَبْدَلَ الله مكانه رجلًا، يُسقى بهم الغيثُ، ويُنتصر بهم على الأعداء، ويُصرف عن أهل الشام بهم العذاب» وإسناده ضعيف. =

الأبدال: أنه رأى في المنام حَوْرَاءَ، فكلَّمَتْهُ، فبَقِيَ نحو شهرين أو ثلاثةَ أشهر لا يستطيع أن يَسْمَعَ كلامًا إلا تَقَيَّأَ.

فانظُرْ هذا الأمرَ كيف صار كلامُ الناس بالنسبة إلى كلام الحُورِ الذي هو من جِنْسِ كلامهم أدنى وأقبحَ من صَوْتِ الحمير ونُبَاح الكلاب بالنسبة إلى كلام الناس؛ إذ لا نَجِدُ من يتقايأُ بسماع صوت الحمير ونباح الكلاب؛ ولو سَمِعَهُ إِثْرَ سماعِ أَفْصَحِ كلامٍ وأعذبِهِ، فكيف يكون نسْبَةُ كلام الخلق إلى كلام الخالق سبحانه وتعالى الذي جَلَّ عن المِثْلِ في ذاته وصفاته وأفعاله تبارك وتعالى؟! وباقي الكلام واضحٌ.

أضداد الصفات المعنوية

ص: «وَأَضْدَادُ الصِّفَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ وَاضِحَةٌ مِنْ هَذِهِ».

الشرح: يعني: أنك إذا عرفتَ كونَ ضِدِّ القدرة العامَّة: العَجْزَ عن مُمْكِنٍ ما لَزِمَ أن يكون ضِدُّ الصفة المعنوية اللازمة للقدرة - وهي كَوْنُه تعالى قادرًا على جميع الممكنات: كَوْنَه عاجزًا عن ممكنٍ ما، وهكذا كلُّ صفةِ معنى، فإن ضِدَّها ضِدُّ الصفة المعنوية اللازِمَةِ لها. وبالله التوفيق.

= وأخرج الطبراني في «الكبير» 10390، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعًا: «لا يزال أربعون رجلًا من أمتي، قلوبهم على قلب إبراهيم، يدفع الله بهم عن أهل الأرض، يقال لهم: الأبدال...»، وأخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» 4013 وسنده ضعيف، قال الهيثمي في «المجمع» 16675: رواه الطبراني من رواية ثابت بن عياش الأحدب عن أبي رجاء الكلبي، وكلاهما لم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح.

وذكره الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» في الأصل 51 من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، وكذا عزاه السيوطي في «الجامع الصغير» 3032 أي: من حديث عبادة بن الصامت، وقال بعض المحققين: ضعيف جدًا.

الجائز في حقه تعالى

ص: «وَأَمَّا الْجَائِزُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى فَفِعْلُ كُلِّ مُمْكِنٍ أَوْ تَرْكُهُ».

الشَّرْح: لما فَرَغَ من ذِكْرِ ما يجب في حقه تعالى وما يستحيل؛ ذَكَرَ هنا القسمَ الثالثَ، وهو ما يجوزُ في حقه تعالى.

فذكر أن الجائزَ في حقه تعالى: هو فِعْلُ كلِّ ممكنٍ أو تَرْكُهُ. فيدخل في ذلك: الثوابُ والعقابُ، وبَعْثُ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، والصلاحُ والأَصْلَحُ للخلق، لا يَجِبُ من ذلك شيءٌ على الله تعالى ولا يستحيلُ؛ إذ لو وَجَبَ عليه فِعْلُ الصلاح والأصلح للخلق - كما تقوله المعتزلةُ - لَمَا وَقَعتْ مِحْنَةٌ دنيا ولا أخرى، ولما وَقَعَ تكليفٌ بأمرٍ ولا نهيٍ، وذلك باطلٌ بالمشاهدَة. وما يُقَدَّرُ من المصالح مع تلك المِحَنِ والتكاليف؛ فالله تعالى قادرٌ على إيصال تلك المصالح بدون مشقَّةٍ أو مِحْنَةِ تكليفٍ، وأيضًا فليست تلك المصالحُ عامَّةً في جميع الممتحنين والمكلَّفين؛ للقطع بأن المحنةَ والتكليفَ في حقِّ مَنْ خُتِمَ عليه بالكفر - والعياذ بالله تعالى - نِقْمَةٌ عظيمةٌ، وتعريضٌ للهلاك الأبديِّ، نسأل الله تعالى العافيةَ في ديننا ودنيانا، وحُسْنَ الخاتمة بلا مِحْنَةٍ ولا مشقَّةٍ.

دليل وجوده

ص: «أَمَّا بُرْهَانُ وُجُودِهِ تَعَالَى: فَحُدُوثُ الْعَالَمِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُحْدِثٌ، بَلْ حَدَثَ بِنَفْسِهِ؛ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ الْمُتَسَاوِيَيْنِ مُسَاوِيًا لِصَاحِبِهِ رَاجِحًا عَلَيْهِ بِلَا سَبَبٍ، وَهُوَ مُحَالٌ.

وَدَلِيلُ حُدُوثِ الْعَالَمِ: مُلَازَمَتُهُ لِلْأَعْرَاضِ الْحَادِثَةِ مِنْ حَرَكَةٍ وَسُكُونٍ وَغَيْرِهِمَا. وَمُلَازِمُ الْحَادِثِ حَادِثٌ.

وَدَليلُ حُدُوثِ الْأَعْرَاضِ: مُشَاهَدَةُ تَغَيُّرِهَا مِنْ عَدَمٍ إِلَى وُجُودٍ، وَمِنْ وُجُودٍ إِلَى عَدَمٍ».

الشَّرْحُ: لا خَفَاءَ أن العالَمَ من السموات والأرضين وما فيهما وما بينهما أجرامٌ ملازِمَةٌ لأعراضٍ تَقُومُ بها من حركةٍ وسكونٍ وغيرهما، ولَنَقْتَصِرْ على الحركة والسكون، فإن معرفةَ لزوم الأجرام لهما ضروريةٌ لكلِّ عاقلٍ. فنقول:

لا شكَّ في وجوب الحدوث لكلِّ واحدٍ من الحركة والسكون؛ إذ لو كان واحدٌ منهما قديمًا لما قَبِلَ أن ينعدمَ أبدًا أصلًا؛ لأن ما ثبتَ قِدَمُهُ استحال عَدَمُهُ، ولا خفاءَ أن كلَّ واحدٍ من السكون والحركة قابلٌ للعدم؛ لأنه قد شُوهِدَ عَدَمُ كلِّ واحدٍ منهما بوجود ضدِّه في كثيرٍ من الأجرام، فلَزِمَ استواءُ الأجرام كلها في ذلك.

وإذا ثبت حُدُوثُهما، واستحال وجودُهما في الأَزَلِ؛ لَزِمَ حدوثُ الأجرام، واستحالَ وجودُها في الأزل قطعًا؛ لاستحالة انفكاكها عن الحركة والسكون، وبالجملة فحدوث أَحَدِ المتلازِمَيْنِ يستلزمُ حدوثَ الآخر ضرورةً.

وإذَا استبان[1] بهذا حدوثُ العالم؛ افتقارُه إلى مُحْدِثٍ؛ لأنه لو لم يكن له مُحْدِثٌ، بل حَدَثَ بنفسه لَزِمَ اجتماعُ أمرين متنافيين، وهما: الاستواءُ والرُّجْحَان بلا مُرَجِّحٍ؛ لأن وجودَ كلِّ فردٍ من أفراد العالَمِ مساوٍ لعدمه، وزمانَ وجوده مساوٍ لغيره من الأزمنة، ومقدارَهُ المخصوصَ مساوٍ لسائر المقادير، ومكانَهُ الذي اختَصَّ به مساوٍ لسائر الأمكنة، وجِهَتَهُ المخصوصةَ مساوِيَةٌ لسائر الجهات، وصِفَتَه المخصوصة مساوِيَةٌ لسائر الصفات.

فهذه أنواعٌ كلُّ واحدٍ منها فيه أمران متساويان، فلو حَدَثَ أحدُهما بنفسه بلا مُحْدِثٍ؛ لترجَّحَ على مقابله مع أنه مساوٍ له؛ إذ قَبُولُ كُلِّ جِرْمٍ لهما على حدٍّ السَّواء، فقد لَزِمَ أن لو وُجِدَ شيءٌ من العالم بنفسه بلا مُوجِدٍ؛ لَزِمَ اجتماعُ الاستواء والرُّجحان المتنافيين، وذلك محالٌ، فإذًا لولا مولانا تعالى الذي خَصَّ

(1) أي: ظهر وبان.

كلَّ فردٍ من أفراد العالم بما اختصَّ به لَمَا وُجِدَ شيءٌ من العالَم، فسُبْحَان من أَفْصَحَ بوجوب وجوده وجوبَ افتقار الكائنات كلِّها إليه تبارك وتعالى.

فقولي: «لَزم أن يكون أحدُ الأمرين المتساويين» أعني بهما: الوجودَ والعدمَ والمقدارَ المخصوصَ وغيرَه ونحوَ ذلك مما ذكرناه آنفًا، وباقي الكلام واضحٌ. وبالله التوفيق.

برهان القِدَم

ص: «وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ الْقِدَمِ لَهُ تَعَالَى: فَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ قَدِيمًا لَكَانَ حَادِثًا، فَيَفْتَقِرُ إِلَى مُحْدِثٍ، فَيَلْزَمُ الدَّوْرُ أَوِ التَّسَلْسُلُ».

الشَّرْح: يعني: أنه إذا ثَبَتَ وجودُه تعالى بما سَبَقَ من البرهان: وهو افتقارُ الكائنات كلِّها إليه سبحانه - فإنه يَجِبُ له سبحانه القِدَمُ.

وبُرْهانُه: أنه لو لم يكن تعالى قديمًا لكان حادثًا؛ لوجوب انحصار كلِّ موجودٍ في القِدَم والحدوث، فمتى انتفى وجودُ أحدهما تَعَيَّنَ الآخرُ.

والحدوثُ على مولانا - جلّ وعزّ - مستحيلٌ؛ لأنه يستلزم أن يكون له مُحْدِثٌ؛ لِمَا عرفتَ في حدوث العالم، ثم مُحْدِثُهُ لابُدَّ أن يكون مِثْلَهُ، فيكون حادثًا، فله أيضًا مُحْدِثٌ، ويلزم أيضًا في هذا المحدث ما لَزِمَ في الذي قبله من الافتقار إلى محدثٍ آخَرَ، وهكذا.

فإن انحصرَ العَدَدُ؛ لَزِمَ الدَّوْرُ؛ لأن مُحْدِثَ الأوَّلَ يلزم أن يكون بعضُ مَنْ بعده ممن أحدثه هذا الأولُ، أو أَحْدَثَهُ من استند وجودُهُ إليه مباشرةً أو بواسطةٍ، واستحالةُ الدَّوْرِ ظاهرةٌ؛ لأنه يَلْزَمُ عليه تقدُّمُ كلِّ واحدٍ من المُحْدَثَيْنِ على الآخر أو تأخُّرُه عنه، وذلك جَمْعٌ بين متنافيين، بل ويلزم عليه أيضًا تَقَدُّمُ كلِّ واحدٍ منهما على نفسه وتأخُّرُه عنهما بمرتبتين، وذلك تَهَافُتٌ[1] لا يُعْقَلُ.

(1) أي: تناقض.

وإن لم يَنْحَصِرِ العددُ، وكان قبلَ كلِّ مُحْدِثٍ محدثٌ آخَرُ قبلَه؛ لَزِمَ التسلسلُ، وهو أيضًا مُحَالٌ؛ لأنه يُؤَدِّي إلى فَرَاغٍ[1] ما لا نِهَايَةَ له، وذلك أيضًا لا يُعْقَلُ.

وإذا استحالَ الحدوثُ على مولانا سبحانه؛ وَجَبَ له القِدَمُ، وهو المطلوبُ.

برهان البقاء

ص: «وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ الْبَقَاءِ لَهُ تَعَالَى: فَلِأَنَّهُ لَوْ أَمْكَنَ أَنْ يَلْحَقَهُ الْعَدَمُ لَانْتَفَى عَنْهُ الْقِدَمُ؛ لِكَوْنِ وُجُودِهِ حِينَئِذٍ يَصِيرُ جَائِزًا لَا وَاجِبًا، وَالْجَائِزُ لَا يَكُونُ وُجُودُهُ إِلَّا حَادِثًا، كَيْفَ وَقَدْ سَبَقَ قَرِيبًا وُجُوب قِدَمِهِ تَعَالَى؟!».

الشرح: لا شكَ أن وجوب القِدَمِ مستلزمٌ لوجوب البقاء، فلما قامَ البرهانُ القاطعُ على وجوب قِدَمِه -جل وعز- وَجَبَ بقاؤُهُ تبارك وتعالى؛ إذ لو جاز أن يَلْحَقَهُ العدمُ - تعالى الله عن ذلك؛ لكان وجودُهُ جائزًا لا واجبًا؛ لصِدْقِ حقيقة الجائز حينئذٍ على ذاته سبحانه وتعالى؛ لأن الجائزَ ما يَصِحُّ وجودُهُ وعَدَمُهُ، وهذا التقديرُ الفاسدُ يستلزمُ صِحَّةَ الوجود والعدم للذات العلية تبارك وتعالى، فيكون جائزَ الوجود، وذلك يستلزمُ حدوثَهُ - تعالى عن ذلك سبحانه - لما عرفتَ من استحالة ترجيح الوجود الجائز على العدم مقابلِهِ المساوي له في القبول من غير فاعلٍ مرجِّح، كيف وقد سَبَقَ قريبًا بالبرهان القاطع وجوبُ قِدَمِه عز وجل، فإذًا يجب بقاؤُهُ كما وَجَبَ قِدَمُهُ.

برهان وجوب المخالفة للحوادث

ص: «وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ مُخَالَفَتِهِ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ: فَلِأَنَّهُ لَوْ مَاثَلَ شَيْئًا مِنْهَا لَكَانَ حَادِثًا مِثْلَهَا، وَذَلِكَ مُحَالٌ لِمَا عَرَفْتَ قَبْلُ مِنْ وُجُوبِ قِدَمِهِ تَعَالَى وَبَقَائِهِ».

---

(١) المراد بفراغه: تناهيه.

ش: لا شَكَّ أن كلَّ مِثْلَيْنِ لَابُدَّ أن يجب لأحدهما ما يجبُ للآخر، ويستحيلَ عليه ما استحال عليه، ويجوزَ له ما جاز عليه، وقد عرفتَ بالبرهان القاطع: أنَّ كلَّ ما سِوَى الله -جل وعز- يَجِبُ له الحدوثُ، فلو ماثَلَ تعالى شيئًا مما سواه لوَجَبَ له -عز وجل- من الحدوث - تعالى عن ذلك - ما وجب لِذَلِك الشيء، وذلك باطِلٌ؛ لِمَا عرفتَ بالبرهان القاطع من وجوب قِدَمه تعالى وبقائه سبحانه.

وبالجملة لو مَاثَلَ تعالى شيئًا من الحوادث؛ لوَجَبَ القِدَمُ لألوهيَّته، والحدوثُ؛ لفرض مماثلته للحوادث، وذلك جَمْعٌ بين متنافيين ضرورةً.

برهان القيام بالنفس

ص: «وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ قِيَامِهِ تَعَالَى بِنَفْسِهِ: فَلِأَنَّهُ لَو احْتَاجَ تَعَالَى إِلَى مَحَلٍّ لَكَانَ صِفَةً، وَالصِّفَةُ لَا تَتَّصِفُ بِصِفَاتِ الْمَعَانِي، وَلَا الْمَعْنَوِيَّةِ، وَمَوْلَانَا -جَلَّ وَعَزَّ- يَجِبُ اتِّصَافُهُ بِهِمَا، فَلَيْسَ بِصِفَةٍ، وَلَوِ احْتَاجَ إِلَى مُخَصِّصٍ لَكَانَ حَادِثًا، كَيْفَ وَقَدْ قَامَ الْبُرْهَانُ عَلَى وُجُوبِ بَقَائِهِ؟».

الشَّرْح: تقدَّم أن قيامَهُ تعالى بنفسه: عبارةٌ عن استغنائه -عز وجل- عن المحلِّ والمخصِّص.

أما برهانُ وجوب استغنائه تعالى عن المحلِّ - أي: عن ذاتٍ يقومُ بها-: فهو أنه لو احتاج إلى ذاتٍ أخرى يَقُومُ بها؛ لَزِمَ أن يكون صفةً لتلك الذات؛ إذ لا يقوم بالذات إلا صفاتُه، ومولانا جلّ وعزّ يستحيل أن يكون صفةً حتى يحتاجَ إلى محلٍّ يقوم به؛ إذ لو كان صفةً؛ لَزِمَ أن لا يَتَّصِفَ بصفات المعاني: وهي القدرةُ والإرادةُ والعلمُ.. إلخ، ولا بالصفات المعنوية: وهي كونُه تعالى قادرًا ومريدًا وعالمًا.. إلخ؛ لأن الصفةَ لا تتَّصِفُ بصفةٍ ثبوتيةٍ غيرِ نفسيَّة ولا سلبية؛ لأن النفسيَّةَ والسلبيَّةَ تتَّصِفُ بهما الذاتُ والمعاني؛ إذ لو قَبِلَتِ الصفةُ صِفَةً أخرى لزم أن لا تَعْرَى عنها، أو عن مثلها، أو عن ضِدِّها، ويلزمُ مِثْلُ ذلك

في الصفة الأخرى التي قَامَتْ بها، وهلمَّ جَرًّا؛ إذ القبولُ نفسيٌّ، فلابُدَّ أن يتَّحد بين المتماثلات، وهو محالٌ؛ لِمَا يلزم عليه من التسلسلِ ودخولِ ما لا نهايةَ له من الصفات في الوجود، وهو محالٌ، فإذًا الصفةُ لا تَقْبَلُ أن تتَّصِفُ بصفةٍ ثبوتيةٍ غيرِ نفسيةٍ تقوم بها- أعني: صفاتِ المعاني والمعنوية.

ومولانا -جلّ وعزّ- قام البرهانُ القاطعُ على وجوب اتصافه بصفات المعاني والمعنوية، فيلزم أن يكون ذاتًا عليَّةً موصوفةً بالصفات الرفيعة، وليس هو في نفسه - سبحانه - صفةً لغيره، تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا.

وأما بُرْهَان وجوب استغنائه تعالى عن المخصِّص - أي: الفاعل: فهو أنه لو احتاج إلى الفاعِلِ لكان حادثًا، وذلك محالٌ؛ لِمَا عرفت بالبرهان القاطع من وجوب قِدَمه تعالى وبقائه.

فتبيَّن بهذين البرهانين وجوبُ الغِنَى المُطْلَق لمولانا -جلّ وعزّ- عن كلِّ ما سواه، وهو معنى قيامه تعالى بنفسه.

برهان الوحدانية

ص: «وَأَمَا بُرْهَانُ وُجُوبِ الْوَحْدَانِيَّةِ لَهُ تَعَالَى: فَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ وَاحِدًا لَزِمَ أَنْ لَا يُوجَدَ شيءٌ مِنَ الْعَالَمِ، لِلُزُومِ عَجْزِهِ حِينَئِذٍ».

الشَّرْح: يعني: أنه لو كان له تعالى مماثِلٌ في ألوهيَّته؛ لَزِمَ أن لا يوجَدَ شيءٌ من الحوادث، والتَّالِي معلومُ البطلان بالضرورة.

وبيانُ لزوم ذلك: أنه قد تقرَّرَ بالبرهان القاطع وجوبُ عموم قدرته تعالى وإرادته لجميع الممكنات، فلو كان ثَمَّ موجودٌ له من القدرة على إيجاد مُمْكِنٍ ما مِثْلُ ما لمولانا -جلّ وعزّ-؛ لَزِمَ عند تعلُّق تَيْنِكِ القدرتين بإيجاد ذلك الممكن أن لا يُوجَدَ بهما معًا؛ لاستحالة أَثَرِ واحدٍ بين مؤثِّرَيْنِ؛ لِمَا يلزم عليه من رجوع

الأَثَرَ الواحد أَثَرَيْنِ، وذلك لا يُعْقَلُ، فإنه لابُدَّ من عَجْزِ أَحَدِ المؤثِّرين، وذلك مستلزمٌ لعجز الآخر المماثلِ له في القدرة على الإيجاد.

وإِذَا لَزِمَ عَجْزُهما معًا في هذا الممكن؛ لَزِمَ عَجْزُهما كذلك في سائر الممكنات لعدم الفرق بينهما، وذلك مستلزمٌ لاستحالة وجود الحوادث كلِّها، والمشاهَدَةُ تقتضي بطلان ذلك ضرورةً.

وإِذَا اسْتَبَانَ وجوبُ عجزهما معًا مع الاتفاق على ممكنٍ واحدٍ؛ كان مع الاختلاف فيه على سبيل التضادِّ أَوْلَى، فتعيَّنَ وجوبُ وحدانية مولانا جلَّ وعزَّ في ذاته وفي صفاته وفي أفعاله.

وبهذا تَعْرِفُ أن لا أَثَرَ لقدرتنا في شيءٍ من أفعالنا الاختياريَّة، كحركاتنا وسكناتنا، وقيامنا وقعودنا ومشينا ونحوها، بل جميعُ ذلك مخلوقٌ لمولانا جلّ وعزّ بلا واسِطَةٍ، وقُدْرَتُنا أيضًا مِثْلُ ذلك عَرَضٌ مخلوقٌ لمولانا جلّ وعزّ تقارِنُ تلك الأفعالَ، وتتعلَّقُ بها من غيرِ تأثيرٍ لها في شيءٍ من ذلك أصلًا، وإنما أَجْرَى الله تعالى العادةَ أن يَخْلُقَ عند تلك القدرةِ - لا بها - ما شاء من الأفعال، وجَعَلَ - سبحانه بمحض اختياره - وجودَ تلك القدرة مقارِنَةً للفعل شرطًا في وجوب التكليف.

وهذا الاقترانُ والتعلُّقُ لهذه القدرة الحادثة بتلك الأفعال من غيرِ تأثيرٍ لها أصلًا هو المسمَّى في الاصطلاح وفي الشَّرْع بـ: الكَسْبِ والاكْتِسَابِ، وبحسبه تُضَافُ الأفعالُ إلى العباد، كقوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: 286].

وأما الاختراعُ والإيجادُ فهو من خواصِّ مولانا -جلّ وعزّ-، لا يشارِكُهُ فيه شيءٌ سِوَاه تبارك وتعالى، ويسمَّى العبدُ عند خَلْقِ الله تعالى فيه هذه القُدْرَةَ المُقَارِنَةَ للفعل: مختارًا، وعندما يَخْلُقُ تعالى فيه الفعلَ مجرَّدًا عن مقارنة تلك القدرة الحادثة: مجبورًا أو مضطرًا كالمُرْتَعِشِ مثلًا.

وعلامةُ مقارنة القدرة الحادثة لِمَا يوجد في مَحَلِّها: تيسُّرُه بحسب العادة فِعْلًا أو تركًا، وعلامة الجَبْرِ وعدم تلك القدرة: عدمُ التيسُّر، وإدراكُ الفرق بين هاتين الحالتين ضروريٌّ لكلِّ عاقلٍ، كما أن الشرعَ جاءَ بإثبات الحالتين، وتَفَضَّلَ بإسقاط التكليف في الحالة الثانية - وهي حالةُ الجبر - دون الأُولى، قال الله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: 286]، أي: إلا ما في وسعها بحسب العادة، وأما بحسب العقل ونفس الأمر؛ فليس في وُسْعِها - أي: طاقتها - اختراعُ شيءٍ ما.

وبهذا تَعْرِفُ بُطلانُ مذهب الجَبْرِيَّةِ[1] القائلين باستواء الأفعال كلِّها، وأنه لا قُدْرَةَ تُقَارِنُ شيئًا منها عمومًا، ولا شكَّ أنهم في هذه المقالة مبتدعةٌ، بل يكذِّبُهم الشرعُ والعقلُ.

وبُطلانُ مذهب القَدَرِيَّة - مجوسِ هذه الأمة - القائلين بتأثير تلك القدرة الحادثة في الأفعال على حسب إرادة العبد، ولا شكَّ أنهم مبتدعةٌ أشركوا مع الله تعالى غيرَهُ.

فتحقَّقَ مذهبُ أهل السنة بين هذين المذهبين الفاسدين، فهو قد خَرَجَ من بين فَرْثٍ ودم لَبَنًا خالصًا سائغًا للشاربين[2]، بين قومٍ أفرطوا، وهم الجَبْرِيَّةُ، وبين قوم فرَّطوا، وهم القَدَرِيَّةُ.

وكما أن هذه القدرةَ الحادثةَ لا أَثَرَ لها أصلًا في فِعْلٍ من الأفعال؛ كذلك لا أَثَرَ للنار في شيءٍ من الإحراق أو الطَّبْخ أو التسخين أو غير ذلك، لا بطَبْعِها ولا

---

(1) الجبرية: قوم يعتقدون أن العبد مجبورٌ على أفعال قسرًا، ولا فِعْلَ له أصلًا. فهو مثل السَّعَفَة يحركها الريح العاصف، وكالهاوي من أعلى إلى أسفل، أي: إن العبد لا إرادة له ولا قدرة له على فعل الطاعات ولا ترك المنهيات. وهو مجبور على فعل ذلك كله.

أما اعتقاد أهل السنة والجماعة فهو أن الإنسان مخير، وأن إرادة الله تعالى لكل شيء لا تعني سَلْبَ إرادة العباد، فإن الله تعالى أراد أن يكون لعباده إرادة، ليثابوا أو يُعاقبوا على اختيارهم.

(2) اقتباس من قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ﴾ [النحل: 66].

بقُوَّةٍ وُضِعَتْ فيها، بل الله تعالى أجرى العادَةَ اختيارًا منه جلّ وعزّ بإيجاد تلك الأمور عندها لا بها.

وقِسْ على هذا ما يُوجَدُ من القَطْعِ عند السِّكِّين، والألَمِ عند الجُوعِ، والشِّبَعِ عند الطعام، والرِّيِّ والنبات عند الماء، والضوءِ عند الشَّمْس والسِّرَاج ونحوهما، والظلِّ عند الجدار والشجرة ونحوهما، وبَرْدِ الماء المسخَّنِ عند صَبِّ ماءٍ باردٍ فيه، وبالعكس، ونحوِ ذلك مما لا يَنْحَصِرُ فاقْطَعْ في ذلك كلِّهِ بأنه مخلوقٌ لله تعالى بلا واسِطَةٍ ألبتَّةَ، وأنه لا تأثيرَ فيه أصلًا لتلك الأشياء التي جَرَتِ العادةُ بوجودها معها.

وبالجملة فلتَعْلَمْ أن الكائنات كلَّها يستحيلُ منها الاختراعُ لأثَرٍ ما، بل جميعُها مخلوقٌ لمولانا جلّ وعزّ، مُفْتَقِرٌ إليه أشدَّ الافتقار ابتداءً ودوامًا بلا واسِطَةٍ، بهذا شَهِدَ البرهانُ العقليُّ، ودلَّ عليه الكتابُ والسُّنَّةُ وإجماعُ السَّلَفِ الصالح قبل ظهور البِدَعِ.

ولا تُصْغِ بأذنك لما يَنْقُلُهُ بعض من أُولِعَ بنقل الغَثِّ والسَّمِين من مذهب بعض أهل السنة مما يخالِفُ ما ذكرناه لك، فشُدَّ يدك على ما ذكرناه، فهو الحقُّ الذي لا شَكَّ فيه، ولا يَصِحُّ غَيْرُه، واقطع تشوُّفَكَ إلى سماع الباطل، تَعِشْ سعيدًا، وتَمُتْ - إن شاء الله تعالى - طيِّبًا رشيدًا، والله المستعان.

برهان الاتصاف بالقدرة والإرادة

ص: «وَأَمَّا بُرْهَان وُجُوب اتِّصَافِهِ تَعَالَى بِالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَالْعِلْمِ وَالْحَيَاةِ: فَلِأَنَّهُ لَو انْتَفَى شَيْءٌ مِنْهَا لَمَا وُجِدَ شَيْءٌ مِنَ الْحَوَادِثِ».

الشرح: قد تقدَّم لك: أن تأثيرَ القُدْرَةِ الأزليَّة موقوفٌ على إرادته تعالى ذلك الأثَرِ، وإرادتُهُ تعالى ذلك الأثَرَ موقوفةٌ على العلم به، والاتِّصَافَ بالقدرة والإرادة والعلم موقوفٌ على الاتصاف بالحياة؛ إذ هي شرطٌ فيها، ووجودُ

المشروط بدون شَرْطِه مستحيلٌ، فإذًا وجودُ حادِثٍ - أيِّ حادِثٍ كان - موقوفٌ على اتِّصَاف مُحْدِثِه بهذه الصفات الأربع، فلو انتفى شيءٌ منها؛ مَا وُجِدَ شيءٌ من الحوادث للزوم عَجْزِه حينئذٍ.

وبهذا تبيَّن وجوبُ اتِّصَافِه تعالى بهذه الصفات في الأزل؛ إذ لو كانت حادثةً؛ لَزِمَ توقُّفُ إحداثها على اتِّصَافه تعالى بأمثالها قبلها، ثم يُنْقَلُ الكلامُ إلى أمثالها، ويَلْزَمُ التسلسلُ، وهو محالٌ، فيكون وجود تلك الصفات على هذا التقدير محالًا، وذلك مُؤَدٍّ إلى المحذور المذكور: وهو أن لا يُوجَدَ شيءٌ من الحوادث.

وبهذا تَعْرِفُ أيضًا وجوبَ عموم التعلُّق للمتعلَّق منها، كالعلم والقدرة والإرادة؛ إذ لو اختَصَّتْ ببعْض المتعلّقات دون بعض؛ لَزِمَ الافتقارُ إلى مُخَصِّص، فتكون حادثةً، ولا يمكن أن يكون المُحْدِثُ لها غيرَ الموصوف بها؛ لِمَا عرفت من وجوب الوحدانية له تعالى، وانفرادِهِ بالاختراع، وإحداثُهُ تعالى لها فرعُ اتِّصَافه بأمثالها قبلها، ثم يُنْقَلُ الكلامُ إلى تلك الأمثال، ويَجِيءُ ما قد سبق.

فقد بَانَ لك بهذا: أن البرهانَ الذي ذكرناه في أصل العقيدة يُؤْخَذُ منه ثلاثةُ أمورٍ: وجودُ هذه الصفات، ووجوبُ القِدَم والبقاء لها، ووجوبُ عموم التعلُّقِ للمتعلَّقِ منها.

وقد أشار في أصل العقيدة إلى أنَّ البرهانَ الذي ذَكَرَه هو لهذه المطالب الثلاثة، أما الوجودُ والوجوبُ فأشار إليهما بقوله: (ووجوب اتصافه تعالى بالقدرة والإرادة)؛ إذ الوجوبُ لهذه الصفات يستلزم وجودَها، وأشار إلى المطلب الثالث - وهو عمومُ التعلُّق للمتعلَّقِ منها - بالألف واللام التي أَدْخَلَها على صفة القدرة وما بعدها من الصفات، فإنها للعهد، والمعهودُ به: الصِّفَاتُ التي فَسَّرَ تعلُّقَها فيما سبق. وبالله التوفيق.

برهان السمع

ص: «وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ السَّمْعِ لَهُ تَعَالَى وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ: فَالْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالإِجْمَاعُ. وَأَيْضًا لَوْ لَمْ يَتَّصِفْ بِهَا لَزِمَ أَنْ يَتَّصِفَ بِأَضْدَادِهَا، وَهِيَ نَقَائِصُ، وَالنَّقْصُ عَلَيْهِ تَعَالَى مُحَالٌ».

الشرح: هذه الثلاثةُ لمَّا لم تتوقَّفْ على معرفتها دلالةُ[1] المعجزة على صِدْقِ الرُّسُل عليهم الصلاة والسلام؛ صَحَّ أن يَسْتَنِدَ في معرفة وجوب اتصافه تعالى بها إلى قول الرسول ﷺ.

والدليلُ الشرعيُّ فيها أقوى من الدليلِ العقليِّ؛ ولهذا بَدَأْنا به في أصل العقيدة، وقولنا فيها في الدليل الثاني العقلي: «والنقصُ على الله تعالى محالٌ» يعني: لأنه يستلزم أن يحتاج حينئذٍ إلى من يُكَمِّلُه بأن يَدْفَعَ عنه ذلك النقصَ، ويَخْلُقَ له الكمالَ، وذلك يستلزم حدوثَهُ وافتقارَهُ إلى إلهٍ آخَرَ.

كيف وقد تقرَّرَ بالدليل وجوبُ الوحدانية له تعالى، وأيضًا لو اتَّصَفَ تعالى بتلك النقائص؛ لَزِمَ أن يكون بعضُ مخلوقاته أَكْمَلَ منه - تعالى الله عن ذلك- لسلامة كثيرٍ من المخلوقات من تلك النقائص، والمخلوقُ يستحيل أن يكون أَشْرَفَ من خالقه.

وهذا الدليلُ العقليُّ وإن كان لا يَسْلَمُ من الاعتراض؛ فذِكْرُهُ على سبيل التبعيَّة والتَّقْوِيَةِ لما هو مستقلٌّ بنفسه، ولا يَرِدُ عليه شيءٌ - وهو الدليلُ النقليُّ؛ حَسَنٌ، وقد لَوَّحْنا إلى ذلك بتأخيره في أصل العقيدة، وبالله التوفيق.

برهان فعل الممكنات

ص: «وَأَمَّا بُرْهَانُ كَوْنِ فِعْلِ الْمُمْكِنَاتِ أَوْ تَرْكِهَا جَائِزًا فِي حَقِّهِ تَعَالَى: فَلِأَنَّهُ

(1) الأولى: لما لم تتوقف المعجزة الدالة على صدق الرسل.

لَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ تَعَالَى شَيْءٌ مِنْهَا عَقْلًا أَوِ اسْتَحَالَ عَقْلًا لَانْقَلَبَ الْمُمْكِنُ وَاجِبًا أَوْ مُسْتَحِيلًا، وَذَلِكَ لَا يُعْقَلُ».

الشَّرْحُ: لاشكَّ أن المُمْكِنَ في اصطلاح المتكلمين مرادِفٌ للجائز، فيكون معناه: هو الذي يَصِحُّ في العقل وجودُهُ وعَدَمُهُ، فإذَا لو وَجَبَ وجودُه عقلًا أو استحال عقلًا؛ لَزِمَ قَلْبُ الحقائق، وذلك لا يُعْقَلُ.

وأيضًا فالمعتزلةُ إنما يُوجِبُون من الممكنات على الله تعالى فِعْلَ الصلاح والأصلح للخلق. والمشاهَدَةُ والشرعُ يَقْضِيَان بفساد قولهم في ذلك كما أشرنا إليه فيما سَبَقَ عند شرح قولنا في أصل العقيدة: «وأما الجائزُ في حقه تعالى»، فلو وجب فِعْلُ الصلاح والأصلح على الله تعالى - كما تقوله المعتزلة - لَهَدَاهُم سبحانه وتعالى إلى الصواب في عقائدهم، ولما تَرَكَهم في عَمَاهُم يتردَّدون، وهَوَسُهم في هذا الفصل ظاهرٌ لكلِّ عاقلٍ، فلا نُطِيلُ به. وبالله التوفيق.

الصفات الواجبة والجائزة والمستحيلة في حق الرسل

ص: «وَأَمَّا الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ فَيَجِبُ فِي حَقِّهِمْ: الصِّدْقُ، وَالْأَمَانَةُ، وَتَبْلِيغُ مَا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ لِلْخَلْقِ، وَيَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: أَضْدَادُ هَذِهِ الصِّفَاتِ، وَهِيَ: الْكَذِبُ، وَالْخِيَانَةُ بِفِعْلِ شَيْءٍ مِمَّا نُهُوا عَنْهُ نَهْيَ تَحْرِيمٍ أَوْ كَرَاهَةٍ، أَوْ كِتْمَانُ شَيْءٍ مِمَّا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ لِلْخَلْقِ. وَيَجُوزُ فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: مَا هُوَ مِنَ الْأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ الَّتِي لَا تُؤَدِّي لِنَقْصٍ فِي مَرَاتِبِهِمُ الْعَلِيَّةِ كَالْمَرَضِ وَنَحْوِهِ»[1].

(1) رسل الله هم صفوة الله من خلقه، وهم الأمناء على تبليغ رسالته، وهم المثل العليا التي تطمح إليها النفوس التواقة إلى الكمال، المشتاقة إلى السمو، الراغبة في الفضيلة.. هم المنارات التي تهفو إليها القلوب الحائرة، والعقول الباحثة عن الحقيقة، والأرواح المشرئبة إلى السكينة والأمان.. هم هداة البشر إلى أقوم طريق، وحماتهم من السقوط في كل مهوى سحيق. =

= ومن ثم فقد اختارهم الله من أرجح الناس عقولًا، وأذكاهم أفئدة، وأشدهم فطنة، وأعلاهم نسبًا، وأكرمهم حسبًا، وأشرفهم دارًا، وأكملهم خلقًا، وأحسنهم خلقًا، وأقومهم سلوكًا، وألبهم عودًا، وأقواهم جلدًا، وأشدهم تأثيرًا، وأقدرهم على القيادة، وأجمعهم للقلوب النافرة، وأحبهم إلى النفوس الثائرة، وأعلمهم بأمراض الشعوب، وأدواء الأمم، وأقدرهم على علاجها، وشفائها مما بها.

ولهذا يجب لهم من الصفات ما يتناسب وسمو الرسالة التي يقومون بها، وما يحقق الغاية التي بعثوا من أجلها.

فيجب لهم إجمالًا الاتصاف بكل كمال بشري يليق بهم من حيث الخلقة ومن حيث الخُلق.

أما من حيث الخِلقة فيجب أن يكون النبي أو الرسول مكتمل الخلقة حسن الصورة، بعيدًا عن العيوب والنقائص الجسدية والأمراض المنفرة، فلا يكون أعمى ولا أعرج ولا أشل ولا أبكم ولا أصم ولا أبرص ولا أجرب ولا مجذومًا، لأن هذه العيوب تمنع من أدائهم لمهمتهم على الوجه الأكمل، وتصد الناس عنهم، وتنفرهم منهم، فلا تتحقق الغاية من إرسالهم.

وأما من حيث الخُلق فيجب أن يتصفوا بكل الفضائل الخلقية كالصدق والعدل والوفاء والأمانة والحلم والشجاعة والعلم والمروءة والصبر والسخاء، كما يجب أن يتصفوا بكمال العقل وحدة الذكاء وقوة الحجة، وذلك حتى يكونوا أهلًا للقيام بالمهمة التي اصطفاهم الله لها.

ونحن حين نستعرض آيات القرآن الكريم في وصف هؤلاء المصطفين الأخيار نجد آيات من نور تثني عليهم وتصفهم بكل ما هو طيب وجميل:

﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۖ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٨٥﴾ وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٦﴾ وَمِنْ ءَابَآئِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ وَإِخْوَٰنِهِمْ ۖ وَٱجْتَبَيْنَٰهُمْ وَهَدَيْنَٰهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [الأنعام: 83 - 87].

ونقول في حق زكريا: ﴿ وَزَكَرِيَّآ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ رَبِّ لَا تَذَرْنِى فَرْدًا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴿٨٩﴾ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَوَهَبْنَا لَهُۥ يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَا لَهُۥ زَوْجَهُۥٓ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا خَٰشِعِينَ ﴾ [الأنبياء: 89-90].

وفي حق يحيى: ﴿ يَٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا ﴿١٢﴾ وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَوٰةً ۖ وَكَانَ تَقِيًّا ﴿١٣﴾ وَبَرًّۢا بِوَٰلِدَيْهِ وَلَمْ يَكُن جَبَّارًا عَصِيًّا ﴿١٤﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا ﴾ [مريم: 12].

وفي حق عيسى بن مريم: ﴿ قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِىَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِى نَبِيًّا ﴿٣٠﴾ وَجَعَلَنِى مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ [مريم: 30-31].

وفي حق إبراهيم: ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٠﴾ شَاكِرًا لِّأَنْعُمِهِ =

الشرح: اعلم أن الرسولَ: هو إنسانٌ بَعَثَهُ الله تعالى للخلق ليُبَلِّغَهم ما أُوحِيَ إليه، وقد يُخَصُّ بمَنْ له كتابٌ أو شريعةٌ أو نَسْخٌ لبعض الأحكام الشرعية السابقة، وهذا البعثُ من الجائزات عند أهل السنة، وأَوْجَبَتْه المعتزلةُ على أصلهم الفاسد في وجوب مراعاة الصلاح والأصلح، وأَحَالَتْه البَرَاهِمَةُ[1] لذلك أيضًا، ولا خَفَاءَ في هَوَسِهم وكُفْرِهم.

والدليلُ لأهل السُّنَّة والجماعة على أن البعثَ للرسل جائزٌ لا واجبٌ: أن البعثَ فِعْلٌ من أفعال الله تعالى، وقد علمتَ أنه جلّ وعزّ لا يَجِبُ عليه فِعْلٌ وإن كان صلاحًا أو أَصْلَحَ، ولا يتحتَّمُ عليه تَرْكٌ. وكلامنا في أصل العقيدة واضحٌ لا يحتاج إلى شرحٍ.

برهان وجوب الصدق

ص: «أَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ صِدْقِهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ: فَلِأَنَّهُمْ لَوْ لَمْ يَصْدُقُوا لَلَزِمَ الْكَذِبُ فِي خَبَرِهِ تَعَالَى؛ لِتَصْدِيقِهِ تَعَالَى لَهُمْ بِالْمُعْجِزَةِ النَّازِلَةِ مَنْزِلَةَ قَوْلِهِ تَعَالَى: صَدَقَ عَبْدِي فِي كُلِّ مَا يُبَلِّغُ عَنِّي»[2].

=﴿ ٱجْتَبَىٰهُ وَهَدَىٰهُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٢١﴾ وَءَاتَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [النحل: 120-122]، و﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّٰهٌ مُّنِيبٌ ﴾ [هود: 75].

ويطول بنا الحديث لو ذهبنا نستعرض الآيات التي وردت في وصف الأنبياء والرسل حتى نصل إلى القمة الشامخة بنبينا محمد ﷺ، فنقرأ هذه الآيات: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [القلم: 4]، ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب: 21]، ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [التوبة: 128].

(1) البراهمة: ينكرون إرسال الرسل ويكفرون بهم أصلًا.

(2) أما الدليل النقلي فقوله تعالى: ﴿ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ ﴾ [الأحزاب: 22]، وقوله: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم: 3-4].

وأما الدليل العقلي على وجوب صدقهم في دعوى الرسالة وفيما يبلغونه من أمور الوحي، فهو=

الشَّرح: هذا بُرْهَان وجوب صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام في دعواهم الرسالةَ وفيما يبلِّغُونه بعد ذلك إلى الخلق.

وحاصلُ هذا البرهان: أن المعجزةَ التي خَلَقَها الله تعالى على أيدي الرُّسُل - وهي أَمْرٌ خارقٌ للعادة، مَقْرُونٌ بالتحدِّي مع عدم المعارَضَةِ - تَنْزِلُ من مولانا جلّ وعزَّ منزلةَ قَوْلِهِ جلَّ وعزّ: صَدَقَ عبدي في كل ما يبلِّغُ عني، فلو جاز الكَذِبُ على الرُّسُل لجاز الكذبُ عليه تعالى؛ إذ تصديقُ الكاذب كَذِبٌ، والكذبُ على الله تعالى محَالٌ؛ إذ خَبَرُه تعالى إنما يكون على وَفْقِ علمه، والخبرُ على وفق العلم لا يكون إلا صِدْقًا، فَخَبَرُه تعالى لا يكون إلا صِدْقًا.

وقولنا في تعريف المعجزة: «أَمْرٌ» أَحْسَنُ من قول بعضهم: «فِعْلٌ»؛ لأن الأمرَ يتناول الفعلَ كانفجار الماء مثلًا من بين الأصابع، وعدمَ الفعل كعدم إحراق النار مثلًا لإبراهيم عليه الصلاة والسلام.

واحترز بقيد «المقارنة للتحدِّي» عن كرامات الأولياء، والعلامات الإِرْهَاصِيَّة[1] التي تتقدَّمُ بِعْثَةَ الأنبياء تأسيسًا لها، وعن أن يتَّخِذَ الكاذبُ معجزةَ من مَضَى حُجَّةً لنفسه. واحترزنا بقيد «عدم المعارضة» عن السِّحْرِ والشَّعْوَذَة.

ومعنى التحدي: دَعْوَى الخارق دليلًا على الدعوى؛ إما بلسان الحال، وإما

= أن الله قد صدقهم بالمعجزة المنزلة منزلة قوله: «صدق عبدي في كل ما يبلغ عني»، فلو جاز كذبهم لجاز الكذب في خبره تعالى، لأن تصديق الكاذب ممن يعلم كذبه كذب محض، والكذب محال في حقه تعالى، فاستحال ما أدى إليه وهو كذب الرسل في دعوى الرسالة وفي كل ما يبلغونه من الوحي، ووجب اتصافهم بالصدق.

والدليل العقلي على وجوب صدقهم مطلقًا - فيما يتعلق بدعوى الرسالة وأمور الوحي، وفيما يتعلق أيضًا بالأخبار العادية:

1 - أن الكذب معصية، وهم معصومون من المعاصي.

2 - أنهم لو كذبوا في أخبارهم لارتفعت الثقة بهم، ولانفض الناس من حولهم، فلا تحقق الغاية من إرسالهم وهي هداية الناس ويكون إرسال الله لهم عبثًا. والعبث محال في حقه تعالى.

(1) الإرهاص: كل أمر خارق للعادة يتقدم الرسالة مثل رؤيا يوسف وهو صغير، وتكليم المسيح للناس في مهده، وتحريم المراضع على موسى، وقصة أصحاب الفيل.. وغير ذلك.

بلسان المقال، وقد ضَرَبَ العلماءُ لدعوى الرسول الرسالةَ وطَلَبِهِ بالمعجزة من الله تعالى دليلًا على صِدْقه مثالًا لتصحَّ به دلالتُها على صِدْقِ الرسل عليهم الصلاة والسلام، ويُعْلَمَ لك على الضرورة، فقالوا: مِثَالُ ذلك: ما إذا قام رجلٌ في مجلس مَلِكٍ بمرأىً منه ومَسْمَعٍ بحضور جماعةٍ، وادَّعى أنه رسولُ هذا الملك إليهم، فطالبوه بالحجَّة، فقالَ: هي أن يخالِفُ الملكُ عادته، ويقومَ عن سريره ويَقْعُدَ ثلاثَ مرَّاتٍ مثلًا، ففعل، فلا شَكَّ أن هذا الفعلَ من المَلِكِ على سبيل الإجابة للرسول تصديقٌ له، ومُفِيدٌ للعلم الضروري بصدقه بلا ارتيابٍ، ونازلٌ منزَلَة قوله: صَدَقَ هذا الإنسانُ في كلِّ ما يبلِّغُ عَنِّي.

ولا فرق في حصول العلم الضروري بصِدْقِ ذلك الرسول بين مَنْ شاهَدَ ذلك الفعل من الملك، وبين من لم يُشَاهِدْهُ إلا أنه بَلَغَهُ بالتواتر خَبَرُ ذلك الفعل، فلا شَكَّ في مطابقة هذا المثال لحال الرسل عليهم الصلاة والسلام، فلا يَرْتَابُ في صدقهم عليهم الصلاة والسلام إلا من طَبَعَ الله على قلبه والعياذ بالله تعالى. نسأل الله سبحانه ثَبَاتَ الإيمان، والوفاةَ على أكمل حالاته بلا مِحْنَةٍ دنيا وأخرى.

برهان وجوب الأمانة

ص: «وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ الْأَمَانَةِ لَهُمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ: فَلِأَنَّهُمْ لَوْ خَانُوا بِفِعْلٍ مُحَرَّمٍ أَوْ مَكْرُوهٍ لَانْقَلَبَ الْمُحَرَّمُ أَوِ الْمَكْرُوهُ طَاعَةً فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ؛ لِأَنَّ الله تَعَالَى قَدْ أَمَرَنَا بِالْاقْتِدَاءِ بِهِمْ فِي أَقْوَالِهِم وأَفْعَالِهِمْ، وَلَا يَأْمُرُ الله تَعَالَى بِفِعْلٍ مُحَرَّمٍ وَلَا مَكْرُوهٍ، وَهَذَا بِعَيْنِهِ هُوَ بُرْهَانُ وُجُوبِ الثَّالِثِ»[1].

(1) الدليل العقلي على وجوب صفة الأمانة للرسل:

1 - أنهم لو خانوا بترك مأمور به أو فعل منهي عنه لكنا مأمورين بذلك، لأن الله تعالى قد أمرنا باتباعهم في جميع أقوالهم وأفعالهم من غير تفصيل - والله تعالى لا يأمر بترك مأمور به ولا بفعل منهي عنه وإلا لناقض ذاته، وهو محال في حقه تعالى، فاستحال ما أدى إليه وهو جواز اتصافهم بالخيانة وثبت نقيضه وهو وجوب اتصافهم بالأمانة. =

الشَّرح: لا شكَّ أن الرُّسُلَ عليهم الصلاة والسلام قد أُمِرْنَا بالاقتداء بهم في أقوالهم وأفعالهم إلا ما ثَبَتَ اختصاصُهم به عن أممهم، قال الله تعالى في حق نبينا ومولانا محمد ﷺ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: 31]، وقال تعالى: ﴿وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: 158]، وقال عز وجل: ﴿وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَـٰتِنَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: 156].

وقد عُلِمَ من دين الصحابة ضرورةُ اتِّباعه عليه الصلاة والسلام من غيرِ توقُّفٍ على نظرٍ أصلًا في جميع أقواله وأفعاله إلا ما قام به دليلٌ على اختصاصه به، فقد خَلَعُوا نِعَالَهم لَمَّا خلَعَ ﷺ نَعْلَه[1]، ونزعوا خواتمهم لما نَزَعَ ﷺ خاتمه[2]، وحَسَرَ أبو بكر وعُمَر رضي الله عنهما عن رُكْبَتَيْهِما في قِصَّةِ جلوسهما على البئر كما فَعَلَ النبي ﷺ[3]، وكاد يَقْتُلُ بَعضُهم بعضًا من

= 2 - لو لم تجب لهم الأمانة لجازت عليهم الخيانة، ولو جازت عليهم الخيانة لما أمرنا الله باتباعهم لأن الله لا يأمر باتباع الخائنين، ولكن الله أمرنا باتباعهم، قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: 31]، وقال: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: 21]، وقال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: 7]، فانتفت عنهم الخيانة، ووجبت لهم الأمانة.

3 - أنهم لو تركوا ما أمر الله به، أو فعلوا ما نهى الله عنه لكانوا من الظالمين، ولو كانوا كذلك لما اصطفاهم الله للنبوة، قال تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [البقرة: 124].

(1) أخرجه أحمد في المسند حديث 11153، وأبو داود حديث 605 وإسناده صحيح.

(2) أخرجه البخاري 5865، ومسلم 2091، 53، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما: اتخذ رسول الله ﷺ خاتمًا من ذهب، فاتخذ الناس خواتيم من ذهب، فرمى به، وقال: «لن ألبسه أبدًا»، قال يزيد: فنبذ الناس خواتيمهم.

(3) قصة جلوس رسول الله ﷺ على فم البئر، ثم مجيء أبي بكر وعمر تباعًا، وجلوسهما إلى جانبه، ثم مجيء عثمان، وقوله رسول الله ﷺ: «ائذن له وبشره بالجنة مع بلوى تصيبه».. في البخاري 3695، و7262، ومسلم 2403 من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

شِدَّة الازدحام على الحلَّاق عن ما رأوه ﷺ يَحْلِقُ رَأْسَه، وحَلَّ من عُمرَتِهِ في قِصة الحُدَيْبِيَةِ[1].

وكانوا يبحثون البحثَ العظيمَ عن هيئة جلوسه ونومه وكيفية أكله وغير ذلك ليقتدوا به، وقال لهم ﷺ لما أردوا التَّبَتُّلَ والانقطاعَ للعبادة ليلًا ونهارًا: «أَمَّا أَنَا فَآكُلُ وَأَنَامُ وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ - أو كلامًا يَقْرُبُ مِن هذا- فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْس مِنِّي»[2]، فانظر كيف رَدَّهُم بفعله الذي لا مَعْدِلَ عن الاقتداء به عما قصدوه، مع أنه يَظْهَرُ قبل التأمُّل أن ما قصدوه هو من أكبر الطاعات، وجهاد النفس.

وقد ثبت أنَّ ابنَ عُمَرَ رضي الله عنهما لما سأله السائلُ عن صَبْغِه بالصُّفْرَةِ، ولُبْسِه النِّعَال السَّبْتِيَّة، وكَوْنِه لا يُحْرِمُ إذا أَهَلَّ هلالُ ذي الحَجَّة، وإنما يُحْرِمُ في يوم التروية، وكَوْنِه إنما يَلْمَسُ الرُّكْنين اليَمَانِيَّيْن، فأجابه بأنه استند في ذلك كله لفعله ﷺ. وقد أدار رضي الله عنه راحلته في موضعٍ، واعتلَّ لذلك بأنه كذلك رأى النبيَّ ﷺ فَعَلَ[3].

وانظر قولَ عمر رضي الله عنه للحجر الأسود: لقد علمتُ أنك حَجَرٌ لا تَضُرُّ ولا تَنفعُ، ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ قبَّلَك ما قبَّلتُكَ[4].

وقد ثَبَتَ عن بعض السلف - وأظُنُّه الإمامَ أحمدَ بن حنبل رضي الله عنه-:

---

(1) أخرجه أحمد 18928، في سياق حديث طويل، وفيه: «فلما رأوا ذلك قاموا، فنحروا، وجعل بعضهم يحلق بعضًا حتى كاد بعضهم يقتل بعضًا..» وأخرجه ابن حبان 4872، وأخرجه مختصرًا البخاري 2731.

(2) أخرجه البخاري 5063، ومسلم 1401.

(3) يشير الشارح رضي الله عنه إلى حديث ابن عمر الذي رواه أحمد في «مسنده» 4672، ومالك في الموطأ 1/ 333، ومن طريقه البخاري 166، 5851، ومسلم 1187. وقوله: السبتية، نسبة إلى السبت «بكسر السين» هو ما أزيل عنه الشعر من الجلود، أو ما دُبغ بورق السلم. والغرز: هو ركاب من جلد يضع فيه المرء رجله إذا ركب.

(4) أخرجه أحمد 325، وأبو يعلي 259، والعقيلي في «الضعفاء» 2/ 46، وابن عدي في «الكامل» 3/ 972. وأخرجه البخاري 1597، ومسلم 1271، وابن حبان 3822، والبيهقي 5/ 74.

أنه كان لا يَأْكُلُ البِطِّيخَ، فقيل له في ذلك، فقال: يمنعني من أكله أنه لم يَثْبُتْ عندي كيف أَكَلَهُ النبي ﷺ[1].

وبالجملة فالاتِّبَاعُ له ﷺ في جميع أفعاله وأقواله - إلا ما اخْتُصَّ به، ورؤيةُ الكمال فيها جملةً وتفصيلًا بلا تردُّدٍ ولا توقُّفٍ أصلًا مما عُلِمَ من دين السلف ضرورةً.

ولا شكَّ أن هذا دليلٌ قطعيٌّ إجماعيٌّ على عِصْمَته ﷺ، وفي معناه: عِصْمَةُ سائر الرسل عليهم الصلاة والسلام من جميع المعاصي والمكروهات، وأن أفعالَهُمْ عليهم الصلاة والسلام دائِرَةٌ بين الواجب والمندوب والمباح، وهذا بحسب النظر إلى الفعل من حيث ذاته.

وأما لو نُظِرَ إليه بحسب عوارضه؛ فالحقُّ: أن أفعالَهم دائرةٌ بين الوجوب والندب لا غير؛ لأن المباحَ لا يَقَعُ منهم عليهم الصلاة والسلام بمقتضى الشهوة ونحوها كما يَقَعُ من غيرهم، بل لا يقع منهم إلا مصاحَبًا بِنِيَّةٍ يصيرُ بها قربةً، وأقلُّ ذلك: أن يقصدوا به التشريعَ للغير، وذلك من باب التعليم، وناهيك بمنزلة قُرْبَة التعليم وعظيم فضلها، وإذا كان أدنى الأولياء لله يَصِلُ إلى رتبةٍ تَصيرُ معها مباحاتُه كلُّها طاعاتٍ بحُسْن النية في تناولها؛ فما بالُكَ بخِيرَة الله تعالى من خلقه، وهم أنبياؤه ورُسُلُه عليهم الصلاة والسلام، لاسِيَّما أفضلُ الخلق وأشرفُ العالمين جُمْلَةً وتفصيلًا - بإجماع من يُعْتَدُّ بإجماعه - سيدنا ومولانا محمد ﷺ.

ولأجل انحصار أفعالهم في الواجب والمندوب على هذا الذي ذكرناه اقْتَصَرْنَا في أصل العقيدة على ما يقتضي الاختصاصَ بهما، وهو الطاعةُ، وزِدْنا التقييدَ بقولنا: «في حقهم» إشارةً إلى أن بعضَ أفعالهم - وإن كان يُطْلَقُ عليها

(١) قال أحد العلماء: إن النبي ﷺ كان يشقق البطيخ بقشره، ويأخذ الشقة يأكل منها من ناحية اليمين حتى يصل لنصفها، فيديرها، بأن يجعل ما كان منها جهة اليسار جهة اليمين، ويأكل منها إلى أن يصل للموضع الذي وصل إليه، ويرمي القشر ولا يأكله. والله أعلى وأعلم.

الإباحةُ بالنظر إلى الفعل في نفسه، وبالنظر إلى وجوده من عامة المؤمنين؛ فهو في حقهم عليهم الصلاة والسلام - لكمال معرفتهم بالله تعالى، وسلامتهم من دواعي النفس والهوى، وأَمْنِهم من طَوَارِقِ الفَتَرَاتَ والمَلَلِ يَقَظَةً ونومًا، وتأييدهم بعصمة الله تعالى في كلِّ حالٍ - لا يَقَعُ منهم إلا طاعَةٌ يُثابون عليها صلى الله وسلم على نبينا وعلى جميع إخوانه من النبيين والمرسلين.

ولتَكُنْ - أيها المؤمن - على حَذَرٍ عظيم، وَوَجَلٍ شديدٍ على إيمانك أن يُسْلَبَ منك بأن تُصْغِيَ بأذنك أو عقلك إلى خَرَائِفَ[1] يَنْقُلُها كَذَبَةُ المؤرِّخين، وتَبِعَهُم في بعضها بعضُ جَهَلَةِ المفسِّرين، فقد سمعتَ الحقَّ الذي لا غُبَارَ عليه في حقهم عليهم الصلاة والسلام، فشُدَّ يدك عليه، وانْبِذْ كلَّ ما سواه. والله المستعان.

قوله: «وهذا بعينه هو برهان وجوب الثالث» مرادُهُ بالثالث: تبليغُهم عليهم الصلاة والسلام ما أُمِرُوا بتبليغه[2]، ولا شكَّ أنهم لو وَقَعَ منهم خلافُ ذلك؛ لكُنَّا

---

(1) وهي الأباطيل والافتراءات. كقصة الغرانيق التي فيها مدح للأصنام على لسان رسول الله ﷺ افتراءً وكذبًا وغير ذلك من الإسرائيليات.

(2) التبليغ هو: «توصيل الرسل جميع ما أمروا بتبليغه إلى من أرسلوا إليهم».

والدليل النقلي على وجوب هذه الصفة للرسل هو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: 67].

والدليل العقلي على وجوب هذه الصفة للرسل هو ما يلي:

1 - أنهم لو كتموا شيئًا مما أمروا بتبليغه لانتفت الفائدة من إرسالهم ولكان إرسالهم عبثًا، وهو محال في حقه تعالى، وذلك لأنهم إنما أرسلوا لهداية الناس وإرشادهم إلى الطريق القويم، وذلك إنما يتم بتبليغ الوحي المتضمن لذلك، فإن كتموا شيئًا منه أصبح إرسالهم بدون جدوى.

2 - أنهم لو كتموا شيئًا مما أمروا بتبليغه لكنا مأمورين بكتمان العلم، لأننا مأمورون باتباعهم في جميع الأحوال، وقد أخبر الله تعالى بأن كاتم العلم ملعون، حيث قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾ [البقرة: 159].

3 - لقد أخبر الله تعالى في كتابه الكريم بأن الرسل يشهدون على أممهم يوم القيامة حيث يقول: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍۭ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: 41] ولو =

مأمورين بأن نقتديَ بهم في ذلك، فنَكْتُم نحن أيضًا بعضَ ما أوجب الله تعالى علينا تبليغَهُ من العلم النافع لمن اضطرَّ إليه، كيف وهو مُحَرَّمٌ ملعونٌ فاعلُه، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴾ [البقرة: 159].

وكيف يُتَصَوَّرُ وقوعُ ذلك منهم عليهم الصلاة والسلام ومولانا -جلّ وعزّ- يقول لسيدنا ومولانا محمد ﷺ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: 67]، أي: إن لم تُبَلِّغْ بَعضَ ما أُمِرْتَ بتبليغه من الرسالة؛ فحُكْمُكَ حُكْمُ مَن لم يُبَلِّغْ شيئًا منها.

فانظر هذا التخويفَ العظيمَ لأشرف خلقه، وأَكْمَلِهم مَعرفةً به، وكان خَوْفُهُ على قدر معرفته، ولهذا كان يُسْمَعُ لصدره ﷺ أَزِيزٌ كأزيز المِرْجَلِ[1] من خوف الله تعالى، وقد شَهِدَ مولانا جلّ وعزّ لسيدنا ومولانا محمد ﷺ بكمال التبليغ، فقال تبارك وتعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ﴾ [المائدة: 3].

وقال سبحانه وتعالى: ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ ۚ ﴾ [البقرة: 256]. وقال الله تعالى: ﴿ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ فَمَآ أَنتَ بِمَلُومٍ ﴾ [الذاريات: 54]، والآيُ في ذلك كثيرةٌ. وبالله سبحانه وتعالى التوفيق.

= كتم الرسل ما أمروا بتبلغه لما كان لهذه الشهادة معنى، لأن هذه الشهادة لا يمكن أن تتم إلا إذا بلغوا جميع ما أرسلوا به إلى أممهم.

(1) المِرْجَل: قِدْرٌ من نحاس. وفي الحديث: عن مُطرّف بن عبد الله، عن أبيه، قال: رأيتُ رسول الله ﷺ وفي صدره أزيزٌ كأزيزِ المِرْجَل من البكاء. وإسناده صحيح على شرط مسلم. رواه أحمد 16312.

وفي حديث آخر: انتهيتُ إلى رسول الله ﷺ وهو يصلي، ولصدره أزيز كأزيز المرجل. وفي البخاري 6077، ومسلم 314، من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه، واللفظ للبخاري: «إن أهونَ أهل النار عذابًا يوم القيامة رجل على أخمص قدميه جمرتان يغلي منهما دماغه كما يغلي المِرْجَل والقمقمُ».

الأعراض البشرية

ص: «وَأَمَّا دَلِيلُ جَوَازِ الْأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ عَلَيْهِم، صَلَوَاتُ الله وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ: فَمُشَاهَدَةُ وُقُوعِهَا بِهِمْ؛ إِمَّا لِتَعْظِيمِ أُجُورِهِمْ، أَوْ لِلتَّشْرِيعِ، أَوْ لِلتَّسَلِّي عَنِ الدُّنْيَا أَوِ التَّنْبِيهِ لِخِسَّةِ قَدْرِهَا عِنْدَ الله تعالَىٰ، وَعَدَمِ رِضَاهُ تَعَالَىٰ بِهَا دَارَ جَزَاءٍ لِأَنْبِيَائِهِ وَأَوْلِيَائِهِ بِاعْتِبَارِ أَحْوَالِهِمْ فِيهَا عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ».

الشرح: يعني: أن الأعراضَ البشريَّةَ لا يَقَعُ منها بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام إلا ما لا يُخِلُّ بشيءٍ من مقاماتهم، ولا يَقْدَحُ في شيءٍ من مراتبهم، فالمَرَضُ مثلًا وإن كان يَقَعُ بهم؛ فحَدُّهُ منهم: البدنُ الظاهرُ.

وأما قلوبهم - باعتبار ما فيها من المعارف والأنوار التي لا يَعْلَمُ قَدْرَها إلا مولانا -جلّ وعزّ- الذي مَنَّ عليهم بها- فلا يُخِلُّ المَرَضُ بقُلَامَةِ ظُفْرٍ منها، ولا يُكَدِّرُ شيئًا من صَفْوِها، ولا يُوجِبُ لهم ضَجَرًا ولا انحرافًا ولا ضَعْفًا لقُوَاهم الباطنة أصلًا، كما هو كذلك موجودٌ في حق غيرهم عليهم الصلاة والسلام.

وكذا الجُوعُ والنَّوْمُ لا يستولي على شيءٍ من قلوبهم[1]، ولهذا تَنَامُ أعينهم

(1) يجوز للأنبياء والرسل الاتصاف بالأعراض البشرية التي لا تؤدي إلى نقص في منزلتهم السامية، ولا إلى نفور الناس منهم، كالأكل والشرب والنوم ومعاشرة النساء في الحل والمشي في الأسواق والبيع والشراء والزراعة والصناعات الشريفة أما ما وردَ عن يعقوب من أنه أصيب بالعمى، فإنه كان ماء ظلَّ على العين حائلًا دون القدرة على الإبصار، وذلك بسبب حزنه وكثرة بكائه على فقد ولده يوسف، فغزارة الدموع كانت تحول بينه وبين الرؤية، ولذلك لما جاء البشير وألقى قميص ابنه يوسف على وجهه، وتأكد يعقوب من حياة ولده، انتهى حزنه، وجفت دموعه، ولم يعد هناك ما يحول بينه وبين الرؤية، ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾ [يوسف: 96].

وأما القصص التي تحكي في شأن مرض أيوب عليه السلام وأنه كان من الأمراض المنفرة فهي من الإسرائيليات التي لا أصل لها، أما القرآن الكريم فيذكر في هذا الشأن أن أيوب قد أصابه الضر: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [الأنبياء: 83]، وليس في هذا أي إشارة إلى أن المرض الذي أصابه كان من الأمراض المنفرة كما تذكر الروايات الإسرائيلية. =

ولا تنامُ قلوبُهم، وحالُ قلوبهم في توهُّجِها بأنوار المعارف والحضور والترقِّي في منازل القرب التي لم يَحُمْ أحدٌ ممن سواهم حولَ أَدْنَى شيءٍ منها، وقيامُهم بالوظائف التي كُلِّفُوا بها في الحضر والسفر والصحة والمرض أكملُ قيامٍ هو على حدٍّ سواءٍ في جميع الأحوال.

وفائدةُ إصابة ظواهرهم عليهم الصلاة والسلام بتلك الأعراض: ما أَشَرْنا إليه في أصل العقيدة من تعظيم أجرهم عليهم الصلاة والسلام، وذلك كما في أمراضهم، وجُوعِهم، وإِذَايَة الخلق لهم، ولهذا قال ﷺ: «أَشَدُّكُمْ بَلَاءً الْأَنْبِيَاءُ، ثُمَّ الْأَمْثَلُ فَالْأَمْثَلُ»[1]، ولا يخفى أن مولانا -جلّ وعزّ- قادرٌ أن يُوصِلَ إليهم ذلك الثوابَ الأعظمَ بلا مَشَقَّةٍ تَلْحَقُهم عليهم الصلاة والسلام، ولكن - بعَدْلِه -عز وجل-، وعظيمِ حِكْمَته التي لا تَحْصُرُها العقولُ- اختار أن يُوصِلَ لهم ذلك الثوابَ مع تلك الأعراض، يَفْعَلُ ما يشاءُ، ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ ﴾ [الأنبياء: 23]، تبارك وتعالى.

ومن فوائد نزول تلك الأعراض بهم عليهم الصلاة والسلام: تشريعُ الأحكام المتعلِّقة بها للخلق، كما عَرَفْنا أحكامَ السَّهْوِ في الصلاة من سَهْوِ سيدنا رسول الله ﷺ، وكيف تُؤَدَّي الصلاةُ في حال المرض والخَوْفِ من فعله عليه الصلاة والسلام لها عند ذلك، وَعَرْفنا هيئةَ أكل الطعام وشرب الشراب من أَكْلِه وشُرْبه ﷺ، وإلا؛ فهو كان عليه الصلاة والسلام غنيًّا عن الطعام والشراب؛ إذ هو عليه الصلاة والسلام يَبِيتُ عند ربِّه يُطْعِمُهُ ويسقيه[2]، إلى غير ذلك.

= وأما وقوع السهو والنسيان من الأنبياء، فإن السهو يجوز عليهم في الأفعال لغرض التشريع، كما في حديث: «ذي اليدين» في شأن صلاة العصر ركعتين ونسيان النبي ﷺ وسهوه، وأما في الأقوال فلا يجوز.

وأما النسيان فيستحيل عليهم في الأقوال والأفعال التي تتعلق بالتبليغ، وذلك قبل تبليغها، أما بعد تبليغها فيجوز عليهم نسيانها، كما يجوز عليهم نسيان الأقوال والأفعال التي لا تتعلق بالتبليغ.

(1) أخرجه أحمد 1481، وعبد بن حميد 146، والدارمي 2783، والحاكم 1: 41، وابن حبان 2900. وإسناده حسن.

(2) أخرجه البخاري 1922، ومسلم 1102، 56، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال:=

ومن فوائدها أيضًا: التسلِّي عن الدنيا، أي: التصبُّر ووجود الراحة واللَّذَّات لفقدها، والتنبيه لخِسَّةِ قَدْرِها عند الله سبحانه وتعالى بما يراه العاقلُ من مُقَاسَاة هؤلاء السادات الكرام خِيرَةِ الله سبحانه من خلقه لشدائدها، وإعراضِهِمْ عنها وعن زُخْرُفها الذي غَرَّ كثيرًا من الحَمْقَى إعراضَ العقلاء عن الجِيَفِ والنجاسات، ولهذا قال ﷺ: «الدُّنْيَا جِيفَةٌ قَذِرَةٌ»[1]، ولم يأخذوا منها عليهم الصلاة والسلام إلا شِبْهَ زادِ المسافر المستعجل، ولهذا قال ﷺ: «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ»[2]، وقال ﷺ: «لَوْ كَانَتِ الدُّنْيَا تَزِنُ عِنْدَ الله جَنَاحَ بَعُوضَةٍ مَا سَقَى الْكَافِرَ مِنْهَا جَرْعَةَ مَاءٍ»[3].

فإذا نَظَرَ العاقلُ في أحوال الأنبياء عليهم الصلاة والسلام باعتبار زِينَةِ الدنيا وزخارفها عَلِمَ عِلْمَ يقينٍ أنها لا قَدْرَ لها عند الله سبحانه وتعالى، فأَعْرَضَ عنها بقلبه بالكلية إن كان ذا هِمَّةٍ عَلِيَّةٍ للحلول في الفراديس العُلَى، وعظيم التلذُّذ الذي لا يُكَيَّفُ بزوال الحجاب عنه لرؤية المولى الكريم -جل وعلا- بُكْرَةً وعَشِيًّا، وشَدَّ إزارَه لعبادة مولاه -عز وجل- شَدَّ الكرام، وصَبَرَ هذه اللحظةَ اليسيرة من العُمُرِ على طاعة ربه، وما أَرْبَحَ صَفْقَةَ هذا الموفَّقِ؛ إذ بَذَلَ قليلًا شيئًا يسيرًا لا قِيمَةَ له ليسارته وخِسَّته، فأَخَذَ شيئًا كثيرًا لا قيمة له لكثرته وعظيم رفعته، وتزايد نعمه كلَّ لحظةٍ أَبَدَ الآبدين.

= واصل رسول الله ﷺ في رمضان فواصَلَ الناسُ، فقالوا: نهيتنا عن الوصال وأنت تواصل، قال: «إني لستُ كأحد منكم، إني أُطْعَمُ وأُسْقَى».

وقوله: إني أُطعَم وأسقى: هما على بناء المفعول، وهذا محمول إما على الحقيقة، وإما لأن طعام الجنة وشرابها لا ينافي الوصال، أو لأن المراد بيانُ أنه يواصل صورة لا حقيقة. وإما على المجاز بمعنى أنه يدفع عنه الجوع والعطش بمددٍ منه تعالى حتى كأنه أكل وشرب.

(1) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» 8/ 238، موقوفًا على علي رضي الله عنه.

(2) أخرجه أحمد 4764، والترمذي 2333، وابن ماجه 4114، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وهو حديث صحيح لغيره.

(3) أخرجه الحاكم في «المستدرك» 7847، وأخرجه الترمذي 2320، وابن ماجه 4110، بلفظ: «لو كانت الدنيا تعدل عند الله جناح بعوضةٍ ما سَقَى كافرًا منها شربةً»، وقال الترمذي: هذا حديث صحيح غريب من هذا الوجه.

فبينما هذا الموفَّقَ في ذُلِّ أطماره[1]، وخَفَقَان قلبه، وسَيَلَان دمعه، وعَويله في الأسحار، وتَوَحُّشِه من الخلق طُرًّا يَنْدُبُ على نفسه بنفسه، قد أَحْرَقَ كَبِدَه خَوْفُ فَوَاتِ رضا المولى الذي لا يُمْكِنُ منه خَلَفٌ، تَطِيرُ روحه أحيانًا وتُرَفْرِفُ لقصد الخروج من شدة الحبِّ وإزعاجِ حرارة الشوق، فيَرُدُّها محيطُ قَفَصِ البدن، ثم يَهُبُّ عليها نسيمُ الوُصْلَةِ، فتَسْكُنُ رُوحُه لذلك بعضَ سكونٍ.

فبينما هو في مكابَدَةِ هذه الأحوالِ، والتنعّم بالمحبوب وراء الحجاب، إذ هو قد أَصْبَحَ قريبًا بنفس موته، متَّصلًا بمحبوبه دون حجابٍ، يتنعَّمُ برؤية مَنْ ليس كمثله شيءٌ جلّ ربّ الأرباب، فأَلْقَى عليه من خِلَعِ الكرامة[2] ما يَلِيقُ بِكَرَمِه ومِنَحِه ما لا يُحِيطُ به عَقْلٌ، ولا يُحْصِيه ديوانٌ من طرائف هِبَاتِه، وجلائلِ نِعَمِه.

وأصبحَ بعد أن كان حقيرًا مسكينًا لا يُعبأُ به ملكًا من ملوك الجنة، يَسْرَحُ فيها أين شاء، ويتنعَّمُ فيها كيف شاء منها، وتطوف عليه الحورُ والوِلْدَانُ، وَيَرَى إِثْرَ الموت ما لا عينٌ رَأَتْ، ولا أُذُنٌ سَمِعَتْ، ولا خَطَرَ على قلبِ إنسانٍ.

فهذا - أيها العاقل - هو المُلْكُ الذي يَحِقُّ أن تُبْذَلَ فيه النفوسُ والمُهَجُ. ثم هي - والله - ليست بقيمةٍ لشيءٍ منه لولا فَضْلُ الله الكريم الوهَّاب، فحَدِّثْ عن بَحْرِ فضله العظيم بما شئت ولا حَرَجَ، قال[3]:

دَبَبْتَ لِلْمَجْدِ والسَّاعُونَ قَدْ بَلَغُوا ... حَدَّ النُّفُوسِ وَأَلْقَوْا دُونَهُ الْأُزُرَا

وَكَابَدُوا الْمَجْدَ حَتَّى مَلَّ أَكْثَرُهُمْ ... وَعَانَقَ الْمَجْدَ مَنْ وَافَى وَمَنْ صَبَرَا

لَا تَحْسَبِ الْمَجْدَ تَمْرًا أَنْتَ آكِلُهُ ... لَنْ تَبْلُغَ الْمَجْدَ حَتَّى تَلْعَقَ الصَّبِرَا

فسُبْحَان من أكرم قومًا، وأكملَ عقولهم، وأعلاهم دُنْيَا وأخرى إلى أعلى المنازل، وحَطَّ قومًا - مع مُسَاوَاتهم لهم بالصورة البشرية- إلى أَرْذَلِ شيءٍ

---

(1) مفردها: «طِمْر» وهو الثوب الخَلَقَ القديم الممزّق.

(2) خِلَعَ، مفردها: خِلْعَة وهي ما تطرحه من الثياب من على بدنك، والمراد هنا: العطيات والهبات العظيمة.

(3) أورد الأبياتَ أبو علي القالي في «الأمالي» 1/ 53 معزوةً إلى أبي بكر بن دريد عن بعض العرب.

من الحضيض السافل، وملَّكهم لأخسِّ شيءٍ، وهو النفسُ والشيطانُ والهوى، فاتَّبعوهم في غير شيءٍ، وعَرَّضُوهم دنيا وأخرى لمهالِكَ عظيمةٍ، وهَوْلِ إِثْرَ الموت شديدٍ مستطيلٍ نازِلٍ، وحَسِبُوا - لَعَمَى بصائرهم، وتَنَاهِي حماقاتهم، وشِدَّة بلائهم، وكثرة مِحَنِهم - أنهم ظَفِرُوا بشيءٍ من اللذائذ، وهم - والله - قد خرجوا من الدنيا ولم يَظْفَرُوا بشيءٍ من لذائذِ العاجِلِ والآجِلِ.

يُقْضَى عَلَى الْمَرْءِ فِي أَيَّامِ مِحْنَتِهِ حَتَّى يَرَى حُسْنًا مَا لَيْسَ بِالْحَسَنِ

إلى المولى الكريم نشكو ما أصابنا من التخلُّف عن رِفَاق ذوي الهِمَمِ السادات الكرام، وبقائِنا عاجزين مطروحين في ساقَةِ الأخسَّاء[1] اللِّئَام، نتجاذَبُ معهم بقلوبنا وجوارحنا شَهَوَاتٍ وهمية لا جَدْوَى لها، ولا طَائِلَ تَحْتَها عند سَبْرِها بمَحَكِّ التحقيق التامّ، بل هي في الحقيقة سمومٌ قاتلةٌ، وعَوْرَاتٌ بَادِيَةٌ، وعَذِرَاتٌ مُنْتِنَةٌ، حُجِبَ نَتْنُها عن الجهلة النيام ذوي الأوهام، ثم تشاغَلْنَا بها - يا طول حسرتنا ولهفنا[2] وعظيم حُمْقنا - في مَفَازَةٍ مُهْلِكَةٍ يُخْشَى فيها من الانقطاع والهلاك بمجرد التفاتةٍ واحدةٍ عن المَقْصَدِ والمَرَامِ، فكيف بما نحن فيه من التلفُّت عن مَهْيَعِ[3] الاستقامة حتى عَدَلْنا - يا ويلنا - عن سَنَنِ الهدى، وقَصَدْنا بجهلنا عَيْنَ مواضع الهلاك بقوَّة العزم والاهتمام.

اللهم يا مُنْقِذَ الغرقى بعد أن يَئِسُوا، أَنْقِذْنا - يا مولانا - من هذا الوَجَلِ العظيم الذي نحن فيه بلا مِحْنَةٍ يا أرحم الراحمين، يا ذا الجلال والإكرام، اللهم لك الحمدُ، وإليك المشتكى، وبك المُسْتَغَاثُ، وأنت المستعان، وعليك التُّكْلَان، ولا حول ولا قوة إلا بك، فاحْرُسْنَا يا مولانا بعينك التي لا تنامُ، واكْنُفْنَا بكَنَفِك الذي لا يُرَامُ[4]، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الأئمة الأعلام، ومن تبعهم بإحسان على الدوام.

---

(1) المراد: الجماعة المتأخرة الخسيسة.
(2) أي: نَدَمِنَا.
(3) المَهْيَع: الطريق الواسع.
(4) لا يُرام، أي: لا يقصد زواله.

أسرار لا إله إلا الله ومعانيها

ص: «وَيَجْمَعُ مَعَانِي هَذِهِ الْعَقَائِدِ كُلِّهَا قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا الله مُحَمَّدٌ رَسُولُ الله».

الشَّرْح: لما فَرَغَ من ذِكْرِ ما يجبُ على المكلَّفَ معرفتُه من عقائد الإيمان في حقِّ مولانا جلّ وعزّ، وفي حقِّ رُسُله عليهم الصلاة والسلام؛ كَمَّلَ الفائدَةَ هنا ببيان اندراج جميع ما سَبَقَ تحت كلمة التوحيد، وهي: لا إله إلا الله محمد رسول الله؛ ليَحْصُلَ لك العلمُ بعقائد الإيمان تفصيلًا وإجمالًا.

ولِتَعْرِفَ شَرَفَ سِرِّ هذه الكلمة المشرَّفة، وما انطوى تَحْتَها من المحاسِن، حتى يَتَشَعْشَعَ القلبُ عند ذكرها بأنوار اليقين، ويتموَّجَ فيه أضواءُ الإيمان حتى تَنْبَسِطَ على الظاهر، وتنتشرَ إلى عِلِّيين، ويَنْفَتِقَ لك كَنْزُ هذه الكلمة العظيمة عن يواقيت فراديس الجنان، وتعرفَ قَدْرَ ما مُنِحْتَ من النعمة العظمى التي مَنَّ بها بمَحْضِ فضله المولى الكريمُ الرحمنُ الرحيمُ بعد أن كان قد احتوى بَيْتُ بدنك على كَنْزٍ عظيمٍ من كنوز مولانا المُوصِلَةَ إلى كَشْفِ الحُجُب، والتمتُّعِ بشريف الرضوان.

وأنت لم تَدْرِ - يا مِسْكِينُ - ما هنالك وعَسُرَ عليك الوصولُ إلى ما في باطنه من المحاسِنِ الفاخِرَةِ التي لا تُنَالُ - والله - لولا فَضْلُهُ سبحانه وتعالى بشيءٍ من الإيمان.

ولا شكَّ أن هذه الكلمةَ مما يَجِبُ على كلِّ مؤمنٍ أن يعتنيَ بشأنها؛ إذ هي ثَمَنُ الجنة، والمُنْقِذَةُ من المهالك دُنْيَا وأخرى، وقد نصَّ العلماءُ على أنه لابُدَّ من فهم معناها، وإلا؛ لم ينتفعْ بها صاحِبُها في الإنقاذ من الخلود في النار، ولهذا ينبغي أن يكون كَلَامُنَا فيها على سبيل الاختصار في سبعةِ فصولٍ:

الأول: في ضبط الكلمة المشرَّفة. والثاني: في إعرابها.

والثالث: في بيان معانيها.

والرابع: في بيان حُكْمِها.

والخامس: في بيان فضلها.

والسادس: في كيفية ذِكْرِها على الوجه الأكمل الذي يَذُوقُ به ذاكِرُها جميعَ لذَّات محاسنها كلِّها أو بعضها على حسب ما يَفْتَحُ الله له عند ذكرها من التخلية والتحلية.

والسابع: في بيان الفوائد التي تَحْصُلُ لذاكرها بالمواظبة عليها على الوجه الأكمل إن شاء الله تبارك وتعالى.

ولنؤخِّرْ بيانَ الفصول الأربعة - وهي الرابعُ وما بعده - إلى ما يناسِبُها في أصل العقيدة، وهو قولنا فيها: «فعلى العاقل أن يكثر من ذكرها.. إلخ».

ضبط الكلمة المشرفة

أما ضَبْطُ هذه الكلمة المشرَّفَةِ؛ فينبغي للذاكر أن لا يُطِيلَ مَدَّ ألف «لا» جدًّا، وأن يقطعَ الهمزةَ من «إله»؛ إذ كثيرًا ما يَلْحَنُ بعضُ الناس، فيَرُدُّها يَاءً، وكذا يُفْصِحُ بالهمزة من «إلا»، ويُشَدِّدُ اللامَ بعدها؛ إذ كثيرًا ما يَلْحَنُ بعضُهم، فيَرُدُّ الهمزةَ ياءً أيضًا ويخفِّفُ اللامَ.

وأما كلمةُ الجلالةِ والتعظيم التي بعد «إلَا»؛ فلا يخلو إما أن يَقِفَ عليها الذاكِرُ أو لا، فإن وَقَفَ عليها؛ تَعَيَّنَ عليه السكونُ، وإن وَصَلَها بشيءٍ آخَر، كأن يقول: لا إله إلا الله وحده لا شريكَ له؛ فله فيها وجهان: الرَّفْعُ، وهو الأرجحُ، والنصبُ، وهو المرجوحُ، وسيأتي وجههما في فصل الإعراب.

وينبغي أن يُنَوِّن الذاكِرُ اسمَ سيدنا ومولانا محمدﷺ، ويُدْغِمَ تنوينَهُ في الراء.

إعراب لا إله إلا الله

وأما إعرابُ هذه الكلمة المشرَّفَةِ؛ فقد عَلِمَتَ أنها قد احتوَتْ على صَدْرٍ وعَجُزٍ، فعَجُزُها ظاهِرُ الإعراب؛ إذ هو جملةٌ من مبتدأٍ وخَبَرٍ ومضافٍ إليه.

وأما صَدْرُها؛ فـ«لا» فيه نافيةٌ للجنس، و«إله» مبنيٌّ معها، لتضمُّنه معنى «مَن»؛ إذًا التقديرُ: لا مِنْ إلهٍ، ولهذا كانت نصًّا في العموم، كأنه نَفَى كلَّ إلهٍ غير الله عز وجل من مَبْدَأِ ما يُقَدَّرُ، ومنها إلى ما لا نِهَايَةَ له مما يُقَدَّرُ، وقيل: بُنِيَ الاسمُ معها للتركيب، وذهب الزَّجَاجُ إلى أنَّ اسمَها مُعْرَبٌ منصوبٌ بها.

وإذا فَرَّعْنَا على المشهور من البناء؛ فمَوْضِعُ الاسمِ نصبٌ بـ«لا» العاملة فيه عمل «إن»، والمجموعُ من «لا إله» في موضع رفعٍ على الابتداء، والخبرُ المقدّر هو لهذا المبتدأ، ولم تَعْمَلْ فيه «لا» عند سيبويه، وقال الأخفش: «لا» هي العاملةُ فيه.

وقال الدَّمَامِينيُّ[1] في «تعليقه على المغني»: قد تَكَلَّمَ القاضي مُحِبُّ الدِّين نَاظِرُ الجيش[2] في «شرح التسهيل» على إعراب هذه الكلمة الشريفة بكلامٍ أُورِدُهُ بجملته وإن كان فيه طولٌ لاشتماله على فوائدَ.

قال: قال أهلُ العلم: إن الاسمَ المعظَّمَ في هذا التركيب يُرْفَعُ، وهو الكثيرُ، ولم يَأْتِ في القرآن العزيز غيرُهُ، وقد يُنْصَبُ.

أما إذا رُفِعَ؛ فالأقوالُ فيه للناس على اختلاف إعرابهم خمسةٌ: منها قولان معتبران، وثلاثةٌ لا مُعَوَّلَ على شيءٍ منها.

فالقولان المعتبران: أن يكون رَفْعُهُ على البدليَّةِ، وأن يكون على الخبريَّة.

أما القولُ بالبدلية؛ فهو المشهورُ الجاري على ألسنة المُعْرِبين، وهو رَأْيُ ابن مَالِكٍ، فإنه قال لَمَّا تكلَّمَ على حذف خبر «لا» العاملة عمل «إن» وأكثرُ ما يَحْذِفُه

---

(1) هو محمد بن أبي بكر، بدر الدين المخزومي القرشي المعروف بابن الدماميني، الإسكندراني المالكي، ولد في الإسكندرية، واستوطن القاهرة، وتوفي بالهند في «كلبرجا» سنة 827هـ له: «تحفة الغريب» شرح لمغني اللبيب.

(2) هو محمد بن يوسف، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش، عالم بالعربية، من تلاميذ أبي حيان، ترقّى إلى رتبة نظارة الجيش بالديار المصرية، وكان ذا مروءة ومساعدة لمن قصده، توفي سنة 778هـ.

الحِجَازِيُّون مع «إلا» نحو: لا إله إلا الله. وهذا الكلامُ منه يدلُّ على أن رَفْعَ الاسم المعظَّم ليس على الخبرية، وحينئذٍ يتعيَّنُ أن يكون على البَدَلِيَّةِ.

ثم الأقربُ أن يكون بدلًا من الضمير المستتر في الخبر المقدَّر، وقد قيل: إنه بَدَلٌ من اسم «لا» باعتبار محلِّ الابتداء، يعني: باعتبار محلِّ الاسم قبل دخول «لا» وإنما كان القولُ بالبدل من الضمير المستتر أَوْلَى؛ لأن الإبدالَ من الأقرب أَوْلَى من الأَبْعَدِ، ولأنه لا دَاعِيَةَ إلى الإتْبَاع باعتبار المحلِّ مع إمكان الإتباع باعتبار اللفظ.

ثم البَدَلُ إن كان من الضمير المستكنِّ في الخبر؛ كان البَدَلُ فيه نَظِيرَ البدل في نحو: ما قامَ أحدٌ إلا زَيدٌ؛ لأن البَدَلَ في المسألتين باعتبار اللفظ. وإن كان من الاسم؛ كان البَدَلُ فيه نظيرَ البدل في نحو: لا أحد فيها إلا زيدٌ؛ لأن البَدَلَ في المسألتين باعتبار المحلِّ.

وقد استشكل الناسُ البَدَلَ فيما ذكرنا، أما في نحو: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، فمن وجهين:

أحدهما: أنه بَدَلُ بَعْضٍ، وليس ثَمَّ ضَميرٌ يعود على المُبْدَلِ منه.

الثاني: أنَّ بَيْنَهُما مخالفةً، فإن البدلَ مُوجَبٌ، والمُبْدَلَ منه مَنْفِيٌّ.

وقد أُجِيبَ عن الأول: بأن «إلا» وما بعدها من تمام الكلام الأول، و«إلَا» قرينةٌ مُفْهِمَةٌ أن الثانيَ قد كان يتناوَلُهُ الأوَّلُ، فمعلومٌ أنه بَعْضُهُ، فلا يحتاج فيه إلى رابطٍ، بخلاف نحو: قَبَضْتُ المالَ بَعْضَهُ.

وعن الثاني: بأنه بَدَلٌ من الأوَّلَ في عمل العامل، وتَخَالُفُهما بالنفي والإيجاب لا يَمْنَعُ البدليَّةَ؛ لأن مذهبَ البَدَلِ: أن يُجْعَلَ الأوَّلُ كأنه لم يُذْكَرْ، والثاني في موضعه.

وقد قال ابنُ الضَّائع[1]: إذا قلنا: ما قامَ أحدٌ إلا زيدٌ؛ فـ«إلَا زيدٌ» هو البدَلُ، وهو الذي يَقَعُ في موضعه «أحدٌ»، فليس «زيدٌ» وحده بدلًا من «أحد»، قال: وإنما «إلَا زيد» هو الأَحَدُ الذي نَفَيْتَ عنه القيام، فـ«إلَا زيد» بيانٌ للأحد الذي عنيت.

ثم قال بعد ذلك: فعلى هذا البدلُ في الاستثناء أَشْبَهُ ببدل الشيء من الشيء من بدل البعض من الكلِّ.

وقال في موضعٍ آخَرَ: لو قيل: إن البَدَلَ في الاستثناء قِسْمٌ على حِدَتِهِ ليس من تلك الأبدال التي تبيَّنَت في غير الاستثناء؛ لكان وجهًا، وهو الحقُّ. انتهى.

وأما في نحو: لا أحد فيها إلا زيدٌ، فوَجْهُ الإشكال فيه: أن «زيدًا» بَدَلٌ من «أحد»، وأنت لا يُمْكِنُكَ أن تُحِلَّهُ مَحَلَّهُ.

وقد أجاب الشلوبين[2] عن ذلك: بأن هذا الكلامَ إنما هو على تُوُهِمَ: ما فيها أحدٌ إلا زيدٌ؛ إذ المعنى واحدٌ، وهذا يُمْكِنُ فيه الحلولُ بأن تقول: ما فيه إلا زيدٌ. انتهى. وهو كلامٌ حسنٌ.

قال الدماميني: وعلى قول الشَّلُوبين فتكون كلمةُ الحقِّ على معنى: لا يَسْتَحِقُّ العبادةَ أحدٌ إلا الله سبحانه وتعالى، وهذا يُمْكِنُ فيه إحلالُ البدل مَحَلَّ المُبْدَلِ منه بأن تقول: لا يستحقُّ العبادة إلا الله. انتهى.

قال نَاظِرُ الجَيْشِ: وأما القولُ بالخبرية في الاسم المعظَّم؛ فقد قال به جماعةٌ، ويَظْهَرُ لي: أنه أَرْجَحُ من القول بالبدلية.

وقد ضَعَّفَ القولَ بالخبرية ثلاثةُ أمورٍ: وهي أنه يلزمُ من القول بذلك كَوْنُ

---

(1) هو علي بن محمد الإشبيلي، أبو الحسن، عالم بالعربية، توفي سنة 680هـ. له: «شرح كتاب سيبويه» و«شرح الجمل للزجاجي»، عاش نحو سبعين سنة.

(2) هو عمر بن محمد، أبو علي، الأزدي الشَّلوبين (الأبيض الأشقر) أو الشلوبيني نسبةً إلى حصن (الشلوبين) أو (شلوبينية) في جنوب الأندلس، من كبار العلماء بالعربية، توفي سنة 645هـ له: «القوانين» في العربية، «تعليق على كتاب سيبويه».

خبر «لا» معرفةً و«لا» لا تعمل في المعارف، وأن الاسمَ المعظَّمَ مستثنى، والمستثنى لا يَصِحُّ أن يكون عَيْنَ المستثنى منه؛ لأنه لم يُذْكَرْ إلا لِيُبَيِّنَ به ما قُصِدَ بالمستثنى منه، وأن اسمَ «لا» عامٌّ، والاسمُ المعظَّمُ خاصٌّ، والخاصُّ لا يكون خبرًا عن العام، لا يقال: الحيوانُ إنسانٌ.

والجوابُ عن هذه الأمور: أما الأولُ: فهو أنك قد عرفتَ مذهبَ سِيبَوَيْهِ: أن حالَ تركيب الاسم المعظَّم مع «لا» لا عَمَلَ لها في الخبر، وأنه حينئذٍ مرفوعٌ بما كان مرفوعًا به قبلَ دخول «لا»، وقد عُلِّلَ ذلك: بأن شَبَهَهَا بـ«أن» ضَعُفَ حين رُكِّبَتْ وصارتْ كجزء كلمةٍ، وجزءُ الكلمة لا يعمل شيئًا. ومقتضى هذا: أن يَبْطُلَ عَمَلُها في الاسم أيضًا، لكن أُبْقِيَ عَمَلُهَا في أقرب المعمولين، وجُعِلَتْ هي مع معمولها بمنزلة مبتدأٍ والخبرُ بعدهما على ما كان عليه من التجرُّد، وإذا كان كذلك؛ لم يَثْبُتْ عَمَلُ «لا» في المعرفة.

وأما الثاني: فلا نسلِّمُ أن اسمَ «لا» هو المستثنى منه، وذلك أن الاسمَ المعظَّمَ إذا كان خبرًا؛ كان الاستثناءُ مُفَرَّغًا، والمفرَّغُ: هو الذي لم يَكُنِ المستثنى منه فيه مذكورًا، نعم؛ الاستثناءُ فيه إنما هو من شيءٍ مُقَدَّرٍ لصحة المعنى، ولا اعتدادَ بذلك المقدَّرِ لفظًا، ولا خِلَافَ يُعْلَمُ في نحو: «ما زيدٌ إلا قائمٌ» أن «قائم» خبرٌ عن «زيد»، ولا شكَّ أن زيدًا فاعلٌ في قوله: «ما قامَ إلا زيدٌ» مع أنه مستثنى من مقدَّرٍ في المعنى؛ إذ التقدير: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ.

فعلى هذا لا منافاة بين كَوْنِ الاسم المعظَّمَ خبرًا عن اسم قَبْلَه، وبين كَوْنِه مستثنى من مقدَّرٍ؛ إذ جَعْلُه خبرًا منظورٌ فيه إلى جانب اللفظ، وجَعْلُه مستثنى منظورٌ فيه إلى جانب المعنى.

وأما الثالثُ: فهو أن يقال: قولُك: إن الخاصَّ لا يكون خبرًا عن العامِّ؛ مسلَّمٌ، لكن في: «لا إله إلا الله» لم يُخْبَرْ بخاصٍّ عن عامٍّ؛ لأن العمومَ منفيٌّ، والكلامُ إنما سِيقَ لنفي العموم وتخصيصِ الخبر المذكور بواحدٍ من أفراد ما دلَّ عليه اللفظُ العامُّ.

وأما الأقوالُ الثلاثةُ الأخيرة - يعني: التي لا مُعَوَّلَ عليها.

فأحدُها: أن «إلا» ليست أداةَ استثناءٍ، وإنما هي بمعنى غير، وهي مع الاسم المعظَّم صفةٌ لاسم «لا» باعتبار المحل. ذَكَرَ ذلك الشيخُ عبد القاهر الجُرْجَانِيُّ عن بعضهم. فالتقديرُ: لا إلهَ غيرُ الله تبارك وتعالى في الوجود، ولا شكَّ أن القولَ بأن «إلا» في هذا التركيب بمعنى غير ليس له مَانِعٌ يَمْنَعُهُ من جهة الصناعة النحوية، وإنما يمتنعُ من جهة المعنى، وذلك لأن المقصودَ من هذا الكلام أمران: نَفْيُ الإلهية عن غير الله تبارك وتعالى، وإثباتُ الإلهية لله تبارك وتعالى، ولا يفيدُهُ التركيبُ حينئذٍ.

فإن قيل: يُستفادُ ذلك بالمفهوم. قلنا: أين دلالةُ المفهوم من دلالة المنطوق؟ ثم هذا المفهومُ إن كان مفهومَ لَقَبٍ؛ فلا عِبْرَةَ به، إذ لم يقل به إلا الدَّقَّاقُ[1].

قلتُ: وقد قال به بعضُ الحنابلة أيضًا، وإن كان مفهومَ صِفَةٍ؛ فقد عَرَفْتَ في أصول الفقه أنه غيرُ مُجْمَعٍ على ثبوته، فقد تبيَّنَ ضَعْفُ هذا القول لا محالَةَ.

القولُ الثاني: ويُنْسَبُ للزَّمَخْشَرِيِّ[2]: أن «لا إله» في موضع الخبر، و«إلا الله» في موضع المبتدأ، وقد قَرَّرَ ذلك بتقريرٍ للنظر فيه مجالٌ، ولا يخفى ضَعْفُ هذا القول، وأنه يَلْزَمُ منه أن الخبرَ يُبْنَى مع «لا»، وهي لا يُبْنَى معها إلا المبتدأُ، ثم لو كان الأمرُ كذلك؛ لم يَجُزْ نصبُ الاسم المعظَّم في هذا التركيب، وقد جَوَّزُوه كما سيأتي.

والقولُ الثالثُ: أن الاسمَ المعظَّمَ مرفوعٌ بـ«إله»، كما يَرْفَعُ الاسمُ الصِّفَةَ في قولنا: أقائمٌ الزيدان، فيكون المرفوعُ قد أَغْنَى عنه الخبرُ، وقد قُرِّرَ ذلك: بأنَّ إلهًا

---

(1) هو محمد بن محمد، أبو بكر البغدادي المعروف بالدقاق، ويلقب بـ«خباط»، الشافعي المذهب، الفقيه الأصولي، تولى القضاء بكرخ بغداد، وكان عالمًا فاضلًا، توفي سنة 392هـ.

(2) هو محمود بن عمر، أبو القاسم الخوارزمي الزمخشري، جار الله، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب، أشهر كتبه: «الكشاف» في تفسير القرآن، و«أساس البلاغة» توفي سنة 538هـ.

بمعنى: مألوهًا، من: أَلَهَ أي: عَبَدَ، فيكون الاسمُ المعظَّمُ مرفوعًا على أنه مفعولٌ أُقِيمَ مقام الفاعل، واستُغْنِيَ به عن الخبر كما في قولنا: ما مضروبٌ إلا العَمْرَان.

وضَعْفُ هذا القول غيرُ خَفِيٍّ؛ لأن «إلهًا» ليس بوَصْفٍ، فلا يستحقُّ عملًا، ثم لو كان «إله» عامِلَ الرفع فيما يليه لوَجَبَ إعرابُهُ وتنوينُه؛ لأنه مُطَوَّلٌ إذ ذاك.

وقد أجاب بعضُ الفُضَلَاء عن ذلك: بأن بعضَ النُّحَاةِ يُجيزُ حَذْفَ التنوين في مثل ذلك، وعليه يُحْمَلُ قولُه تعالى: ﴿لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلْيَوْمَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الأنفال: 48]، و﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ﴾ [يوسف: 92].

وفي هذا الجواب نَظَرٌ؛ لأن الذي يُجيزُ حَذْفَ التنوين في مثل ذلك؛ يجيز إثباتَهُ أيضًا، ولا يُعْلَمُ أن أحدًا أجازَ التنوينَ في: «لا إله إلا الله». هذا آخِرُ الكلام على توجيه الرفع.

وأما النَّصْبُ فقد ذكروا له توجيهين:

أحدهما: أن يكون على الاستثناء من الضمير في الخبر المقدَّرَ.

الثاني: أن يكون «إلا الله» صفةً لام «لا». أما كَوْنُهُ صِفَةً؛ فهو لا يكون إلا إن كانت «إلا» بمعنى غير، وقد عرفتَ أن الأمرَ إذا كان كذلك؛ لا يكون الكلامُ دالًّا بمنطوقه على ثبوت الألوهية لله تبارك وتعالى، والمقصودُ الأعظمُ هو إثباتُ الألوهية لله تعالى بعد نَفْيِها عن غيره، وعلى هذا فيمتنعُ هذا التوجيهُ - أعني: كَوْنَ «إلا الله» صِفَةً لام «لا».

وأما التوجيهُ الأوّل فقالوا فيه: مرجوحٌ، وكان حقُّه أن يكون راجحًا؛ لأن الكلامَ غيرُ موجَبٍ، والمقتضي لعدم أرجحيَّة البدل هنا: أن الترجيحَ في نحو: ما قام القومُ إلا زيدٌ، إنما كان لحصول المشاكَلَةِ، حتى لو حَصَلَتِ المشاكَلَةُ في تركيب استويا فيه، نحو: ما ضربتُ أحدًا إلا زيدًا، فمن ثَمَّ قالوا: إذا لم تَحْصُلْ مشاكَلَةٌ في الإتباع؛ كان النَّصْبُ على الاستثناء أَوْلَى.

قالوا: وفي هذا التركيب يترجَّحُ النصبُ في القياس، لكنّ السماعَ والأكثرَ

الرفعُ. ونُقِلَ عن الأُبَّدِي[1] أنك إذا قلتَ: لا رَجُلَ في الدار إلا عَمْرًا؛ كان نَصْبُ «عَمْرًا» على الاستثناء أَوْلَى وأَحْسَن من رفعه على البدل، هذا ما ذكروه.

والذي يقتضيه النَّظَرُ: أن النصبَ لا يجوز، بل ولا البدلُ.

وتقريرُ ذلك أن يقال: إن «إلا» في الكلام التامِّ الموجَبِ نحو: «قام القومُ إلا زيدًا» مُتَمَحِّضَةٌ للاستثناء، فهي تُخْرِجُ ما بعدها مما أفاده الكلامُ الذي قَبْلَها، وذلك أن هذا الكلامَ إنما قُصِدَ به الإخبارُ عن القوم بالقيام، ثم إن زيدًا منهم، ولم يَكُنْ شاركهم فيما أُسْنِدَ إليهم، فوجب إخراجُهُ، وكذا حكم «إلا» في الكلام التامِّ غيرِ الموجَبِ أيضًا، نحو: ما قام القومُ إلا زيدًا، ومن ثَمَّ كان نحوُ هذا التركيب مفيدًا للحصر مع أنها للاستثناء أيضًا؛ لأن المذكورَ بعد «إلا» لابُدَّ أن يكون مُخْرَجًا من شيءٍ قَبْلَها، فإن كان ما قبلها تامًّا، لم يُحْتَجْ إلى تقديرٍ، وإلا؛ فيتعيَّنُ تقديرُ شيءٍ قبل «إلا» حتى يَحْصُلَ الإخراجُ منه.

وإنما أَحْوَجَ إلى هذا التقدير تصحيحُ المعنى، فيتبيَّنُ من هذا المعنى الذي قلناه: أن المقصودَ في الكلامَ الذي ليس بتامٍّ إنما هو إثباتُ الحكم المنفيِّ قبل «إلا» لما بعدها، وأن الاستثناءَ ليس بمقصودٍ. ولهذا اتفق النُّحَاةُ على أن المذكورَ بعد «إلا» في نحو: «ما قام إلا زيدًا» معمولٌ للعامل الذي قبلها، ولا شكَّ أن المقصودَ من هذا التركيب الشريف أمران، وهما: نَفْيُ الإلهية عن كلِّ شيءٍ سِوَى الله، وإثباتُها لله تعالى كما تقدم.

وإذا كانت «إلا» مَسُوقَةً لمَحْضِ الاستثناء لا يَتِمُّ هذا المطلوبُ، سواء نَصَبْنَا أو أَبْدَلْنَا، وذلك أنه لا يُنصَبُ ولا يُبْدَلُ إلا إذا كان الكلامُ الذي قبل «إلا» تامًّا، ولا يَتِمُّ إلا بتقدير خبرٍ محذوفٍ، وحينئذٍ ليس الحكمُ بالنفي على ما بعد «إلا»

---

(1) بضم الهمزة وتشديد الباء مفتوحة وكسر الدال. شهاب الدين، أبو الحسن علي بن محمد، نحوي إمام جليل، من أعرف أهل زمانه بالخلافات النحوية، توفي سنة 608هـ، ونسبته إلى أبدة (بلدة بالأندلس).

في الكلام الموجَب، والإثباتُ عليه في غير الموجَب مُجْمَعًا عليه، إذ لا يقول بذلك إلا من مَذْهَبُهُ أن الاستثناءَ من الإثبات نَفْيٌ، ومن النفي إثباتٌ، ومن ليس مَذْهَبُهُ ذلك يقول: إن ما بعد «إلا» مسكوتٌ عنه، فكيف يكون قولُ: «لا إله إلا الله» توحيدًا؟

قلت: وفيه نَظَرٌ؛ لأنه يكون توحيدًا بحسب دلالة العُرْفِ، ولأنه لا نِزَاعَ في ثبوت الإلهية لمولانا -جلّ وعزّ- لجميع العُقَلَاء، وإنما كَفَرَ من كَفَرَ بزيادة إلهٍ آخَرَ، فنَفْيُ ما عداه تعالى من الآلهة على هذا هو المحتاجُ إليه، وبه يَحْصُلُ التوحيد. فتأمله.

ثم قال ناظر الجيش: - بناءً منه على ما ظَهَرَ له من البحث الذي اعترضناه- فتعيَّنَ أن تكون «إلا» في هذا التركيب مَسُوقَةً لقصد إثبات ما نُفِيَ قبلها لما بعدها، ولا يَتِمُّ ذلك إلا بان يكون ما قبلَها غيرَ تامٍّ، ولا يكون غير تام إلا بأن لا يُقَدَّرَ قبل «إلا» خبرٌ محذوفٌ.

وإذا لم يُقَدَّرْ خبرٌ قَبْلَها؛ وَجَبَ أن يكون ما بعدها هو الخبرَ. هذا هو الذي تَرْكَنُ النفوسُ إليه. وقد تقدَّمَ تقريرُ صِحَّةِ كَوْنِ الاسم المعظَّم في هذا التركيب هو الخبر.

قلت: كلامُهُ هذا يقتضي أن الخلافَ في كون الاستثناء من النفي إثباتًا أم لا، لا يُدْخِلُ فيه الاستثناءَ المفرَّغَ. وظاهرُ كلام الإمام الرَّازِيِّ وكثيرٍ من الأصوليين دخولُ الخلاف فيه، ولهذا أَوْرَدُوا على القائل: بأن الاستثناءَ من النفي ليسَ بإثباتٍ أنه يَلْزَمُ على هذا أن لا يَحْصُلَ التوحيدُ بكلمة الشهادة. وأُجِيب بما ذكرناه من النظر قبلُ في بحث ناظر الجيش.

هذا آخِرُ ما يتعلَّقُ بفصل إعراب هذه الكلمة الشريفة على الاختصار. وبالله تعالى التوفيق.

معنى لا إله إلا الله

وأما معنى هذه الكلمة؛ فلا شَكَّ أنها مُحْتَوِيَةٌ على نَفْيٍ وإثباتٍ، فالمنفيُّ: كُلُّ فردٍ من أفرادِ حقيقة الإله غيرُ مولانا جلَّ وعزَّ، والمُثْبَتُ من تلك الحقيقة: فَرْدٌ واحدٌ، وهو مولانا -جلّ وعزّ[1].

---

(1) الحق أن شهادة أن لا إله إلا الله مع ذيوعها على كل لسان لا تزال في حاجة إلى شرح لأن معنى هذه الشهادة ينتقل من الاعتراف بوحدانية الله إلى أثر هذا الاعتراف في عزة نفس المعترف لأن المؤمن الذي يعلم أن الله فوق كل شيء، لا يعبأ بسلطان سواه، وا يستشعر عظمة قاهرة لإنسان آخر، لأنه لا يملك لنفسه ضرًا ولا نفعًا أمام الإله الواحد، وهذه العزة هي التي دفعت المسلمين في الصدر الأولى إلى مواجهة القياصرة والأكاسر حتى دكوا العروش القائمة على البغي والطغيان وبدون هذا الاعتقاد العلمي في وحدانية الخالق المسيطر وحده على كل شيء يستطيع كل متجبر من بني البشر أن يسوق ضعاف النفوس كالأنعام أمامه إذا ظنوا أنه يستطيع أن يضر أو ينفع، وفي ذلك مخالفة صريحة لشهادة التوحيد وفي جو هذه الشهادة العظيمة ألف الإمام أحمد الغزالي رسالته التي يقول فيها ببعض التصرف.

1 - إذا قلت لا إله إلا الله وكان مسكنها منك اللسان ولا ثمرة لها في القلب فأنت منافق، وإن كان مسكنها منك القلب فأنت مؤمن، وإن كان مسكنها منك الروح فأنت عاشق، وإن كان مسكنها منك السر فأنت مكاشف، فالإيمان الأول إيمان العوام، والإيمان الثاني إيمان الخواص، والإيمان الثالث إيمان خواص الخواص.

لا إله إلا الله هي الحصن الأكبر، وهي علم التوحيد، من تحصن بحصنها فقد حصَّل سعادة الأبد، ونعيم السرمد، ومن تخلف عن التحصن بها، فقد حصل شقاوة الأبد وعذاب السرمد، وما لم تكن هذه الكلمة حصنًا دائرًا على قلبك وروحها نقطة تلك الدائرة، وسلطانها حارسًا يمنع نفسك وهواك وشيطانك من الدخول إلى تلك النقطة فأنت خارج الحصن ومجرد قولك لا يزن مثقال ذرة، ولا يَعْدِل جناح بعوضة فانظر ما هو نصيبك من هذه الكلمة فإن كان نصيبك روحها ومعناها: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُولَٰئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: 22].

وهو نصيب سيد الخلائق محمد ﷺ، فقد حزت بها ذخر الكونين وفزت بسعادة الدارين.

وواضح أن الإمام أحمد الغزالي قد عنى بقوله:

«وسلطانها حارسٌ يمنع نفسك وهواك» إن شهادة التوحيد تمنع المعصية وتزجر الشيطان أن يلم بنفس صاحب الشهادة لأنه إذا اعتقد أن الإله الواحد يراه ويعلم سره ونجواه نفر من المعصية،=

وأتى بـ«إلا» لقَصْرِ حقيقة الإله عليه تعالى، بمعنى: أنه لا يُمْكِنُ أن تُوَجَدَ تلك الحقيقةُ لغيره تعالَى لا عقلًا ولا شرعًا، وحقيقةُ الإله: هو الواجِبُ الوجود المستحِقُّ للعبادة، ولا شكَّ أن هذا المعنى كليٌّ، أي: يَقْبَلُ بحسب مجرَّدِ إدراك معناه أن يَصْدُقَ على كثيرين، لكنّ البرهانَ القطعيَّ دَلَّ على استحالة التعدُّدِ فيه، وأن معناه خاصٌّ بمولانا جلّ وعزّ فقط.

فالاسمُ المعظَّمُ المذكورُ بعد حرف الاستثناء ليس هو بمعنى الإله، فيكون كليًّا، بل هو جزئيٌّ، عَلَمٌ على ذات مولانا جلّ وعزّ، لا يَقْبَلُ معناه التعدُّدَ ذِهْنًا ولا خارجًا، ولو كان معنى الله كمعنى الإله، لَزِمَ استثناءُ الشيء من نفسه، ولَزِمَ أن لا يَحْصُلَ توحيدٌ من هذه الكلمات المشرَّفَة، وكذلك لو كان معنى الإله جزئيًا مثل الاسم الأعظم؛ لَزِمَ أيضًا استثناءُ الشيء من نفسه، والتناقضُ في الكلام بإثبات الشيء ثم نفيه.

والحاصل: أن المعانيَ المقدَّرَةَ عقلًا في هذه الكلمة باعتبار معنى المستثنى منه والمستثنى أربعةٌ: ثلاثةٌ منها باطلةٌ، والرابعُ ينقسم إلى قسمين: أَحَدُ قِسْمَيْهِ باطلٌ، والآخرُ هو الذي يَصِحُّ من الأقسام كلِّها.

= وخالف الهوى، فكما تكون الشهادة مصدر عزة ورفعة وسمو في نفس المؤمن تكون كذلك مصدر تقوى وطاعة وامتثال وبعد عن السيئات.

متى تتنبه من سنة غفلتك؟ وتصحو من خمار سكرتك، فتفهم ما تذكر وتعلم ما تقول (يريدُ فهم المرمى الحقيقي لكلمة التوحيد) فإذا قلت لا إله إلا الله وأنت غافل القلب، غائب الفهم ساهي الفكر فلست بذاكر ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝٤ الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: 4-5].

وإذا ذكرته فلتكن كلك قلبًا، وإذا نطقته فلتكن كلك لسانًا وإذا سمعت فلتكن كلك سمعًا، وإلا فأنت تضرب في حديد بار ثم أنشد:

إِذَا ذَكَرْتُكَ كَادَ الشَوقُ يَقْتُلُنِي ... وَغَفْلَتِي عَنْكَ أَحْرَازٌ وَأَوجَاعُ

فَصَارَ كُلِّي قُلُوبًا فِيكَ وَاعِيَةً ... لِلشَّقْمِ فِيهَا وَلِلآلَامِ إِسْرَاعُ

اجعل رأس مال بضاعتك التوحيد، وملاذ أمرك التجريد، واجعل غناك افتقارك، وعزك انكسارك وذكرك شعارك، ومحبتك دثارك، وتقواك إزارك، فإن كنت مفتقرًا إلى زاد ورحلة وخفير، فاجعل زادك الافتقار ومطيتك الانكسار، وخفيرك الأذكار وأنيسك المحبة، ومقصد سفرك القربة، فإن ربحت فقد ربحت.

فالثلاثةُ الباطلةُ: أن يكون جزئيين، أو كليين، أو الأوَّلُ جزئيًا والثاني كليًا، والرابعُ: عَكْسُ الثالث: وهو أن يكون الأولُ كليًا والثاني جزئيًا، فإن كان المرادُ بالكلي الذي هو الإلهُ: مُطْلَقُ المعبود؛ لم يَصِحَّ؛ لِمَا يَلْزَمُ عليه من الكذب لكثرة المعبودات الباطلة، وإن كان المراد بالإله: المعبودُ بحقٍّ؛ صَحَّ، فإذًا لا يَصِحُّ من هذه الأقسام كلِّها إلا أن يكون إلهٌ كليًا بمعنى: المعبود بحق، والاسمُ المعظَّمُ عَلَمٌ للمفرد الموجود منه.

والمعنى على هذا: لا مُسْتَحِقَّ للعبودية له موجودٌ - أو في الوجود - إلا الفردُ الذي هو خالِقُ العالمِ -عز وجل.

وإن شئت قلتَ في معنى الإله: هو المستغني عن كلِّ ما سواه، والمُفْتَقِرُ إليه كلُّ ما عداه، وهو أَظْهَرُ من المعنى الأول، وأَقْرَبُ منه، وهو أصلٌ له؛ لأنه لا يستحقُّ أن يُعْبَدَ - أي: يَذِلَّ له كلُّ شيءٍ - إلا من كان مستغنيًا عن كلِّ ما سواه، ومفتقرًا إليه كلُّ ما عداه.

فظهر أن العبارةَ الثانيةَ أَحْسنُ من الأولى، وبها ينجلي اندراجُ جميع عقائد الإيمان تحت هذه الكلمة الشريفة، ويَتَّسِعُ بها صَدْرُ المؤمن لفَيَضَان أنوار المعارف، ويكون على ساحل النجاة والأَمْنِ من كل خَبْطٍ وَقَعَ في معنى هذه الكلمة المشرفة، ويدخل الضعيفُ والقويُّ في روضة هذه الكلمة المشرفة، يَمْرَحُ في أزهارها، ويتنزَّهُ في سلسبيل أنهارها، ويجتني من ثِمَار معارفها، ويَسْمَعُ من تغريد أطيار هِدَايَتِها ما كُتِبَ له، ولهذا اخْتَرْنا في أصل العقيدة التفسيرَ بها لهذه الكلمة المشرفة.

قال الْمُقْتَرَحُ[1] في «الأسرار العقلية» في معنى هذه الكلمة المشرفة ما نصُّه: «ولفظُ الاستثناء في الحقيقة ليس جاريًا على ظاهر ما يَفْهَمُهُ كلُّ قاصرٍ من أنه نَفْيٌ وإثباتٌ؛ إذ يلزم منه هنا كُفْرٌ وإيمانٌ، وقد قال الفقهاءُ: إن المقرَّ بعشرةٍ إلا

(1) هو مظفر بن عبد الله، أبو الفتح، تقي الدين، فقيه شافعي مصري، برع في أصول الدين والخلاف. عُرف بـ«المقترح» لأنه كان يحفظه، وهو جدُّ القاضي ابن دقيق العيد لأمه، توفي سنة 612هـ، واسم كتابه: «الأسرار العقلية في الكلمات النبوية» مطبوع.

ثلاثةٍ مُقِرٌّ بسبعةٍ لا بعشرةٍ، وينفي منها ثلاثةً؛ إذ يلزم أن لا يُقْبَلَ منه ذلك. نعم للسَّبْعَة عبارتان: سَبْعَةٌ، وعشرةٌ إلا ثلاثةٌ، لكن صيغةَ النفي أبلغُ في إفادة معنى الوحدانية؛ إذ يلزم منه نَفْيُ الكمِّيَّة المتَّصِلَة والمنفصلة». اهـ.

قلت: يعني بالكمية المتصلة: التركيبَ في ذات الإله عز وجل، وبالكمية المنفصلة: وجودَ إلهٍ ثانٍ منفصلٍ مماثِلٍ.

وما ذكره من المعنى لدفع التناقض في الاستثناء لا يتعيَّنُ؛ إذ قد اختلف علماءُ الأصول في تقرير المعنى في نحو: عشرةٌ إلا ثلاثةٌ، فقال الأكثرون: المراد بعشرةٍ إنما هو سبعةٌ، و«إلَا ثلاثةٌ» قرينةٌ دالَّةٌ على إرادة السبعة، والاستثناءُ يُوضِحُ أن المرادَ من المتكلم: السبعةُ، فنُطْقُهُ بالعشرة إرادةٌ للجزء باسم الكل.

وقال القاضي أبو بكر: المجموعُ وهو عشرةٌ إلا ثلاثة بإزاء سبعةٍ، كأنه وُضِعَ لها اسمان: مفردٌ وهو سبعةٌ، ومركَّبٌ وهو عشرةٌ إلا ثلاثةٌ، وهذا هو القولُ الذي اختاره المُقْتَرَحُ في كلمة الوحدانية.

وقيل: المرادُ بالعشرة في هذا التركيب: هو معنى عشرة باعتبار أفرادها كلِّها - أعني: الثلاثة والسبعة معًا، ثم أُخرِجَتِ الثلاثةُ بإلا، فبقيت سبعةً، ثم أُسْنِدَ إليها الحكمُ بعد الإخراج، فلم يلزم تناقضٌ في الحكم؛ إذ ثبوتُهُ إنما هو للباقي بعد الإخراج. قيل: وهذا القولُ هو الصحيحُ.

وأدلَّةُ ذلك كلِّهُ مُسْتَوْفَاةٌ في فنِّ الأصول، ولا يخفى تقريرُ هذه الأقوال كلِّها في كلمة الوحدانية. وبالله تعالى التوفيق.

معنى الألوهية

ص: «إِذْ مَعْنَى الْأُلُوهِيَّةِ: اسْتِغْنَاءُ الْإِلَهِ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ، وَافْتِقَارُ كُلِّ مَا عَدَاهُ إِلَيْهِ، فَمَعْنَى: لَا إِلَهَ إِلَّا الله: لَا مُسْتَغْنِيَ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ وَمُفْتَقِرًا إِلَيْهِ كُلُّ مَا عَدَاهُ إِلَّا الله تَعَالَى».

الشَّرْح: تقدَّمَ وَجْهُ اختيارنا لتفسير الكلمة المشرفة بهذا المعنى، ففسَّرْنَا معنى الألوهية على سبيل الإفراد، ثم رَتَّبْنا عليه معنى التركيب في الكلمة المشرفة، وذلك ظاهرٌ.

استغناء الإله عن كل ما سواه

ص: «أَمَّا اسْتِغْنَاؤُهُ عز وجل عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ؛ فَهُوَ يُوجِبُ لَهُ الْوُجُودَ وَالْقِدَمَ وَالْبَقَاءَ وَالْمُخَالَفَةَ لِلْحَوَادِثِ وَالْقِيَامَ بِالنَّفْسِ وَالتَّنَزُّهَ عَنِ النَّقَائِصِ، وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ: وُجُوبُ السَّمْعِ لَهُ تَعَالَى وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ؛ إِذْ لَوْ لَمْ تَجِبْ لَهُ تَعَالَى هَذِهِ الصِّفَاتُ لَكَانَ مُحْتَاجًا إِلَى الْمُحْدِثِ، أَوِ الْمَحَلِّ، أَوْ مَنْ يَدْفَعُ عَنْهُ النَّقَائِصَ».

الشَّرْح: لما ذَكَرَ أن معنى الألوهية التي انفرد بها مولانا -جلّ وعزّ- تشتمل على معنيين: أحدِهما: استغناؤُهُ جلّ وعزّ عن كلِّ ما سواه، والثاني: افتقارُه كلُّ ما سواه إليه -عز وجل-، أَخَذَ يَذْكُرُ ما يندرج من عقائد الإيمان تحت المعنى الأولى، وهو الاستغناءُ، فإذا فَرَغَ من ذلك يَذْكُرُ ما يندرج منها تحت المعنى الثاني، وهو الافتقارُ.

وقوله: «يدخل في ذلك وجوبُ السمع له تعالى والبصر والكلام» يعني: يَدْخُلُ في وجوب تنزُّهه تعالى عن النقائص وجوبُ هذه الصفات الثلاث له تعالى؛ لِمَا عرفتَ فيما سبق أن الدليلَ العقليَّ على إثباتها: كَوْنُ أضدادها نقائِصَ، ومولانا -جلّ وعزّ- متنزِّهٌ عن النقائص بإجماع العقلاء.

وقوله: «إذ لو لم تجب له تعالى هذه الصفات.. إلى آخره»، بَيَّنَ بهذا الكلام وَجْهَ استلزام استغنائه تعالى بهذه الصفات، وذلك يَلْزَمُ منه ثبوتُ الحاجة لو انتفى واحدٌ من تلك الصفات.

أما الوجودُ والقِدَمُ والبقاءُ والمخالَفَةُ للحوادث وأَحَدُ جُزْأَي معنى القيام

بالنفس - وهو الاستغناءُ عن المخصَّص؛ فلا يَخْفَى عليك- بعد أن وصلتَ إلى هذا الموضع - أن نَفْيَ كلِّ واحدٍ من هذه الصفات الخمس يستلزمُ الحدوثَ.

وقد عرفتَ مما سبق أن كلَّ حادثٍ مفتقرٌ إلى مُحْدِثٍ سواه، ويتعالى عن ذلك مَنْ وَجَبَ له الغِنَى المُطْلَقُ عن كل ما سواه، فقولنا في أصل العقيدة: «لكان محتاجًا إلى المحدث» استدلالٌ على وجوب هذه الصفات الخمس له تعالى، وقولنا: «أو المحل» استدلالٌ على وجوب الجزء الثاني من معنى القيام بالنفس، وهو الاستغناءُ عن المحل، وقولنا: «أو من يدفع عنه النقائصَ» استدلالٌ على وجوب التنزُّه عن النقائص الذي يَدْخُلُ فيه وجوبُ السمع له والبصر والكلام.

تنزيهه عن الأغراض

ص: «وَيُؤْخَذُ مِنْهُ: تَنَزُّهُهُ تَعَالَى عَنِ الْأَغْرَاضِ فِي أَفْعَالِهِ وأَحْكَامِهِ، وَإِلَّا؛ لَزِمَ افْتِقَارُهُ إِلَى مَا يُحَصِّلُ غَرَضَهُ، كَيْفَ وَهُوَ جَلَّ وَعَلَا الْغَنِيُّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ؟

وَكَذَا يُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا: أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَعَالَى فِعْلُ شَيْءٍ مِنَ الْمُمْكِنَاتِ وَلَا تَرْكُهُ؛ إِذْ لَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ تَعَالَى شَيْءٌ مِنْهَا عَقْلًا أَوِ اسْتَحَالَ عَقْلًا كَالثَّوَابِ مَثَلًا؛ لَكَانَ جَلَّ وَعَزَّ مُفْتَقِرًا إِلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ لِيَتَكَمَّلَ بِهِ غَرَضُهُ؛ إِذْ لَا يَجِبُ فِي حَقِّهِ -جَلَّ وَعَزَّ- إِلَّا مَا هُوَ كَمَالٌ لَهُ، كَيْفَ وَهُوَ الْغَنِيُّ -جَلَّ وَعَلَا- عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ؟».

الشرح: الْغَرَضُ المنفيُّ عنه تعالى: عبارةٌ عن وجود باعِثٍ يَبْعَثُهُ تعالى على إيجاد فِعْلٍ من الأفعال، أو على حكم من الأحكام الشرعية من مراعاةِ مصلحةٍ تَعُودُ إليه تعالى أو إلى خلقه، ولا خفاء أن كِلَا الوجهين مستحيلٌ على الله عز وجل، أما عَوْدُها إليه تعالى؛فلما يَلْزَمُ عليه من احتياجه تعالى إلى أن يتكمَّلَ بمخلوقه، وأما إلى خلقه؛ كذلك أيضًا لِمَا يلزم عليه من دَفْعِ النَّقْصِ عنه تعالى بخلق المصلحة لخلقه تعالى عن ذلك، ودفعُ النقص كمالٌ، فيلزم أيضًا في هذا القسم الثاني احتياجُهُ - جلّ وعلا عن ذلك - إلى مخلوقٍ، وهي المصلحةُ

التي تُوجَدُ لخلقه تعالى، كالثواب ونحوه ليتكمَّلَ بها، ويتعالى عن ذلك كُلِّه من وَجَبَ له الغنى المطلق تبارك وتعالى.

فقد استبان أن أفعالَهُ جلّ وعزّ وأحكامَه كلَّها لا عِلَّةَ لها باعثةٌ، وإنما هي بمَحْضِ الاختيار، وما راعى تعالى من مصالح الخلق؛ فبمحض فضله، ولا حَقَّ لأحدٍ عليه تعالى.

فأَشَرْنَا في أصل العقيدة إلى القسم الأول بقولنا: «ويؤخذ منه تنزهه تعالى عن الأغراض..» إلى قولنا: «عن كل ما سواه»، وأشرنا إلى القسم الثاني بقولنا: «وكذا يؤخذ منه أيضًا أنه لا يجب عليه تعالى فعل شيء من الممكنات ولا تركه..» إلى آخره.

افتقار كل ما سواه إليه

ص: «وَأَمَّا افْتِقَارُ كُلِّ مَا سِوَاهُ إِلَيْهِ -جَلَّ وَعَزَّ-؛ فَهُوَ يُوجِبُ لَهُ تَعَالَى الْحَيَاةَ وَعُمُومَ الْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَالْعِلْمِ؛ إِذْ لَوِ انْتَفَى شَيْءٌ مِنْهَا لَمَا أَمْكَنَ أَنْ يُوجَدَ شَيْءٌ مِنَ الْحَوَادِثِ، فَلَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ شَيْءٌ، كَيْفَ وَهُوَ الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ؟!».

الشرح: هذا شروعٌ منه في ذِكْرِ ما يَنْدَرِجُ تحت المعنى الثاني الذي تضمَّنه معنى الألوهية، ولا خفاءَ أن وجوبَ الافتقار إليه تعالى يستلزمُ قَدْرَتَهُ تعالى على إيجادِ الشيء المفتقِرِ فيه إليه، وذلك يستلزمُ وجوبَ اتِّصافه بالقدرة والإرادة والعلم، العامَّةِ لجميع متعلَّقاتها؛ لِمَا عرفتَ فيما سَبَقَ من وجوب توقُّفِ تأثير القدرة على الإرادة والعلم، ويستلزمُ أيضًا وجوبَ اتِّصافه تعالى بالحياة، لوجوب توقُّف وجود تلك الصفات على صفة الحياة.

ص: «وَيُوجِبُ لَهُ تَعَالَى أَيْضًا: الْوَحْدَانِيَّةَ؛ إِذْ لَوْ كَانَ مَعَهُ ثَانٍ فِي الْأُلُوهِيَّةِ لَمَا افْتَقَرَ إِلَيْهِ شَيْءٌ؛ لِلُزُومِ عَجْزِهِمَا حِينَئِذٍ، كَيْفَ وَهُوَ الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ تَعَالَى».

الشَّرح: قد تقدَّمَ لك في بُرْهَان الوحدانية: أن وجودَ إلهٍ ثانٍ له يستلزم عَجْزَهما معًا، اتفقا أو اختلفا، والعاجزُ لا يُوجِدُ شيئًا، فلا يَفْتَقِرُ إليه شيءٌ.

ص: «وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا: حُدُوثُ الْعَالَمِ بِأَسْرِه؛ إِذْ لَوْ كَانَ شَيْءٌ مِنْهُ قَدِيمًا لَكَانَ ذَلِكَ الشَّيْءُ مُسْتَغْنِيًا عَنْهُ تَعَالَى، كَيْفَ وَهُوَ -جَلَّ وَعَزَّ- الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَفْتَقِرَ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ».

الشَّرح: قد عرفتَ بالبرهان فيما سبقَ: أن ما ثَبَتَ قِدَمُهُ اسْتَحَالَ عَدَمُه، فلو كان شيءٌ من العَالِم قديمًا لكان ذلك الشيءُ واجبَ الوجود لا يَقْبَلُ العَدَمَ أصلًا، لا سابقًا ولا لاحقًا. وإذا كان لا يقبل العَدَمَ لم يَفْتَقِرْ إلى مخصِّص، كيف وكلُّ ما سواه مُفْتَقِرٌ إليه غايةَ الافتقار ابتداءً ودوامًا؟ فوجب إذًا الحدوثُ لكلِّ ما سواه -عز وجل.

بطلان مذهب القدرية والفلاسفة

ص: «وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا: أَنَّ لَا تَأْثِيرَ لِشَيْءٍ مِنَ الْكَائِنَاتِ فِي أَثَرٍ مَا، وَإِلَّا؛ لَزِمَ أَنْ يَسْتَغْنِيَ ذَلِكَ الْأَثَرُ عَنْ مَوْلَانَا -جَلَّ وَعَزَّ-؛ كَيْفَ وَهُوَ يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ عُمُومًا وَعَلَى كُلِّ حَالٍ؟ هَذَا إِنْ قَدَّرْتَ أَنَّ شَيْئًا مِنَ الْكَائِنَاتِ يُؤَثِّرُ بِطَبْعِهِ، وَأَمَّا إِنْ قَدَّرْتَهُ مُؤَثِّرًا بِقُوَّةٍ جَعَلَهَا اللهُ تَعَالَى فِيهِ- كَمَا يَزْعُمُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْجَهَلَةِ؛ فَذَلِكَ مُحَالٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ حِينَئِذٍ مَوْلَانَا -جَلَّ وَعَزَّ- مُفْتَقِرًا فِي إِيجَادِ بَعْضِ الْأَفْعَالِ إِلَى وَاسِطَةٍ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ، لِمَا عَرَفْتَ مِنْ وُجُوبِ اسْتِغْنَائِهِ -جَلَّ وَعَزَّ- عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ».

الشَّرح: لا شكَّ أنه لو خَرَجَ عن قدرته تعالى مُمْكِنٌ ما؛ لم يَكُنْ ذلك الممكنُ مفتقرًا إليه تعالى، بل إنما يفتقرُ لمن أَوْجَدَهُ، كيف وكلُّ ما سِوَاه مفتقرٌ إليه غايةَ الافتقار؟

وبهذا يَبْطُلُ مذهب القَدَرِيَّةِ القائلين بتأثير القدرة الحادثة في الأفعال مباشرةً أو تولُّدًا.

ويَبْطُلُ مذهبُ الفلاسفة القائلين بتأثير الأفلاك والعِلَل.

ويَبْطُلُ مذهب الطَّبَائِعِيِّين القائلين بتأثير الطَّبَائع والأَمْزِجَةِ ونحوِها، كَكَوْنِ الطعام يُشْبِعُ، والماءِ يُرْوِي ويُنْبِتُ ويُطَهِّر ويُنَظِّفُ، والنارِ تُحْرِقُ، والثوبِ يَسْتُرُ العورةَ ويَقِي الحرَّ والبردَ، ونحوِ ذلك مما لا ينحصرُ، وهم[1] في اعتقادهم التأثيرَ لتلك الأمور مختلفون، فمنهم من يعتقدُ أن تلك الأمورَ تُؤَثِّرُ في تلك الأشياء التي تقارِنُها بطَبْعها وحقيقتها.

قال ابن الدَّهَّاق[2]: ولا خلاف في كُفْرِ من يعتقد هذا، ومنهم من يعتقد أن تلك الأمورَ لا تُؤَثِّرُ بطبعها، بل بقُوَّةٍ أَوْدَعَها الله تعالى فيها، ولو نَزَعَها منها لم تُؤَثِّرْ، قال ابن الدَّهَّاق: وقد تبع الفيلسوفيَّ على هذا الاعتقاد كثيرٌ من عامَّة المؤمنين، ولا خلاف في بِدْعَةِ من اعتقد هذا، وقد اختلف في كُفْرِه.

والمؤمنُ المحقِّقُ الإيمان مَنْ لم يُسْنِدْ لها تأثيرًا ألبتةَ، لا بطَبْعِها ولا بقوَّةٍ وُضِعَتْ فيها، وإنما يعتقدُ أن مولانا -عز وجل- قد أجرى العادةَ - بمحض اختياره - أن يَخْلُقَ تلك الأشياءَ عندها لا بها ولا فيها، فهذا - بفضل الله تعالى - ينجو من أهوال الآخرة.

وأكثرُ ما اغترَّ به المبتدعةُ العوائدُ التي أجراها[3] -عز وجل-، وظواهِرُ من الكتاب والسنة لم يحيطوا بعلمها.

والحاصلُ: أن عُمْدَتَهُمُ العظمى التقليدُ لما لا يَصْلُحُ تقليدُه ولا الاقتداءُ به من عوائد وغيرها، وتركوا الأنظارَ الزكيَّةَ العقليَّةَ المستضيئةَ بأنوار الكتاب والسنة.

---

(1) ليس الضمير عائدًا للطبائعيين، بل لكل من سَبَقَ، بدليل ما فرّع عليه الشارح في التقسيم بقوله: فمنهم.. ومنهم.

(2) هو إبراهيم بن يوسف الأوسي، من أهل مالقة، فقيه، أديب، يعرف بابن الدهاق، أو بابن المرأة، توفي سنة 611هـ له: «شرح الإرشاد لأبي المعالي».

(3) في النسخ الخطية: «اختارها».

ولهذا قيل: إن أصولَ الكُفرِ ستَّةٌ: الإيجابُ الذاتيُّ، والتحسينُ العقليُّ، والتقليدُ الرديءُ، والرَّبْطُ العاديُّ، والجهلُ المركَّبُ، والتمسُّكُ في أصول العقائد بمجرَّدِ ظواهر الكتاب والسنة من غَيْرِ عَرْضِها على البراهين العقلية والقواطع الشرعية للجهل بأدلة العقول وعدم الارتباط بأساليب العرب، وما تقرَّرَ في فنِّ العربية والبيان من ضوابط وأصول.

فالإيجاب الذاتيُّ هو أَصْلُ كُفرِ الفلاسفة حيث جعلوا الذاتَ العليَّةَ فَاعِلَةً بمقتضى الإيجاب الذاتي، أي: هي عِلَّةٌ للممكن المستند إليها من غير اختيارٍ، فقالوا لأجل ذلك بنفي القدرة والإرادة وسائر الصفات، تعالى الله عن قولهم علوًّا كبيرًا، وقالوا لأجل ذلك بقِدَمِ العالَمِ، وأَلْغَوا البرهانَ القطعيَّ الدالَّ على حدوثه.

ولا خفاء أنك إذا حَقَّقْتَ بما سبق من وجوب الحدوث للعالم ووجوب القدم والبقاء لمولانا جلّ وعزّ؛ عَرَفْتَ قطعًا أن صدورَ العالم عنه تعالى إنما هو بمحض الاختيار لا بالإيجاب والتعليل، وإلا؛ كان العالَمُ قديمًا، أو فاعلُهُ حادثًا، لوجوب مقارنة المعلول لعلته، وكِلَا الأمرين مستحيلٌ قطعًا.

والتحسينُ العقليُّ هو أَصْلُ كُفرِ البَرَاهِمَةِ من الفلاسفة، حتى نَفَوا النُّبُوَّات، وأصلُ ضلالة المعتزلة حتى أَوْجَبُوا على الله تعالى مراعاة الصلاح والأصلح لخلقه، وعَلَّلوا أفعالَهُ وأحكامه بالأغراض، وجعلوا العقلَ يَتَوَصَّلُ وَحْدَهُ دون شَرْعٍ إلى أحكام الله تعالى الشرعية إلى غير ذلك من الضلالات.

والتقليدُ الرديءُ هو أصلُ كُفرِ عَبَدَةِ الأوثان وغيرهم، حتى قالوا: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: 23].

ولهذا قال المحقِّقون: لا يكفي التقليدُ في عقائد الإيمان، قال بعضُ المشايخ: لا فَرْقَ بين مقلِّدٍ ينقادُ وبهيمةٍ تُقَادُ.

والربطُ العاديُّ هو أَصْلُ كُفرِ الطبائعيين ومن تَبِعَهم من جَهَلَة المؤمنين، فرأوا ارتباطَ الشِّبَعِ بالأكل، والرِّيِّ بالماء، وسَتْرِ العورة بالثوب، والضَّوْءِ بالشمس،

ونحوِ ذلك مما لا ينحصرُ، ففهموا - من جهلهم - أن تلك الأشياءَ هي المؤثِّرَةُ فيما ارتبط وجودُهُ معها؛ إما بطَبْعِها، أو بقوَّةٍ وَضَعَها الله فيها.

وأهلُ السُّنَّة رضي الله تعالى عنهم - نوَّر الله بصائرهم - لم يفتتنوا بشيءٍ من الأكوان، وكُوشِفوا بالحقائق على ما هي عليه في نفس الأمر، وهذه هي المكاشَفَةُ التي يَخُصُّ الله تعالى بها أولياءَهُ حتى يُنْجِيهم من آفات الكُفْر والبِدَعِ في أصول العقائد، وأما المكاشَفَةُ بغير هذا؛ فهي مما لا يَلْتَفِتُ إليها الموفَّقُون.

وأما الجهلُ المركَّبُ فهو مما ابتُلِيَ به كثيرٌ، فتَجِدُهم يعتقدون الشيءَ على خلاف ما هو عليه، وذلك جَهْلٌ، ثم يجهلون أنهم جاهلون، وذلك جَهْلٌ آخَرُ، ولذلك سُمِّيَ: جَهْلًا مركَّبًا، كاعتقاد الفلاسفة التأثيرَ للأفلاك، واعتقادِهم قِدَمها، وهذه جهالةٌ عظيمةٌ، ثم هم جاهلون بهذا الجهل منهم: ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾ [المجادلة: 18].

والتمسُّكُ في أصول العقائد بمجرَّدِ ظواهر الكتاب والسنة من غير بصيرةٍ في العقل هو أصلُ ضلالة الحَشْوِيَّة، فقالوا بالتشبيه والتجسيم والجِهَة، عملًا بظاهر قوله تعالى: ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: 5]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: 16]، ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: 75]، ونحو ذلك، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: 7]، اللهم اكتبنا في زُمْرَةِ أوليائك الناجين من كل فتنةٍ دنيا وأخرى يا أرحم الراحمين.

ص: «فَقَدْ بَانَ لَكَ تَضَمُّنُ قَوْلِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا الله» لِلْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ مَعْرِفَتُها فِي حَقِّ مَوْلَانَا -جَلَّ وَعَزَّ-: وَهِيَ مَا يَجِبُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى، وَمَا يَسْتَحِيلُ، وَمَا يَجُوزُ».

الشَّرْح: لا خفاء في صِدْقِ ما ذُكِرَ، وتتبُّع كلامه بالاستقراء يَشْهَدُ له، وليس الخبرُ كالعِيَان[1].

(1) هو معنى حديث صحيح، رواه أحمد في «مسنده» 1842، 2447، والحاكم 2/ 321، وابن =

معنى محمد رسول الله ﷺ

ص: «وَأَمَّا قَوْلُنَا: مُحَمَّدٌ رَسُولُ الله ﷺ، فَيَدْخُلُ فِيهِ: الْإِيمَانُ بِسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ، وَالْمَلَائِكَةِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَالْكُتُبِ السَّمَاوِيَّةِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ جَاءَ بِتَصْدِيقِ جَمِيعِ ذَلِكَ».

الشرح: لا شك أن تصديقَ سيدنا ومولانا محمد ﷺ في رسالته بحسب ما دَلَّتْ عليه معجزاتُه التي لا حَصْرَ لها والإقرارَ بذلك يستلزمُ التصديقَ بكلِّ ما جاء به ﷺ من عند الله.

ومن جملة ما أتى به ما ذكرنا هنا، وكذا غيرُ ذلك مما لا يَنْحَصِرُ، كالبعث لعَيْنِ هذا البدن لا لمثله، وفتنةِ القبر وعذابه، والصراطِ، والميزان، والحَوْضِ، والشفاعة، ونحوِ ذلك مما يطول تتبُّعُه، وهو مُفَصَّلٌ في الكتاب والسنة وتآليف علماء الشريعة.

وجوب صدق الرسل

ص: «وَيُؤْخَذُ مِنْهُ: وُجُوبُ صِدْقِ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَاسْتِحَالَةُ الْكَذِبِ عَلَيْهِمْ، وَإِلَّا لَمْ يَكُونُوا رُسُلًا أُمَنَاءَ لِمَوْلَانَا الْعَالِمِ بِالْخَفِيَّاتِ -جَلَّ وَعَزَّ-، وَاسْتِحَالَةُ فِعْلِ الْمَنْهِيَّاتِ كُلِّهَا؛ لِأَنَّهُمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أُرْسِلُوا لِيُعَلِّمُوا الْخَلْقَ بِأَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ وَسُكُوتِهِمْ، فَيَلْزَمُ أَنْ لَا يَكُونَ فِي

= حبان 6213، وأبو الشيخ في «الأمثال»، وابن عدي في «الكامل» 7/ 2596، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، ولفظ أحمد: «ليس الخبرُ كالمعاينة».

جَمِيعهَا مُخَالَفَةٌ لِأَمْرِ مَوْلَانَا -جَلَّ وَعَزَّ- الَّذِي اخْتَارَهُمْ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ، وَآمَنَهُمْ[1] عَلَى سِرِّ وَحْيِهِ».

الشرح: لا شك أن إضافةَ الرسول إلى الله تعالى تقتضي أنه -جلّ وعزّ- اختارَهُ للرسالة، كما اختارَ إخوانه المرسلين لذلك، وقد علمتَ أنَّ عِلْمَهُ تعالى محيطٌ بما لا نهايةَ له، وأن الجهلَ وما في معناه مستحيلٌ عليه تعالى، فلَزِمَ أن تصديقَهُ تعالى لهم مطابِقٌ لما عَلِمَهُ تعالى منهم من الصدق والأمانة، فيستحيل أن يكونوا في نفس الأمر على خلاف ما عَلِمَ الله تعالى منهم، وقد أَمَرَنا بالاقتداء بهم عليهم الصلاة والسلام في أقوالهم وأفعالهم، فَلَزِمَ أن يكون جميعُها على وَفْقِ ما يرضاه مولانا -جلّ وعزّ-، وهو المطلوبُ.

الأعراض البشرية للرسل

ص: «وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا: جَوَازُ الْأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ عَلَيْهِمُ الَّتِي لَا تُؤَدِّي إِلَى نَقْصٍ فِي مَرَاتِبِهِمُ الْعَلِيَّةِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ إِذْ ذَاكَ لَا يَقْدَحُ فِي رِسَالَتِهِمْ وَعُلُوِّ مَنْزِلَتِهِمْ عِنْدَ الله تَعَالَى، بَلْ ذَاكَ مِمَّا يَزِيدُ فِيهَا، فَقَدِ اتَّضَحَ لَكَ تَضَمُّنُ كَلِمَتَيِ الشَّهَادَةِ - مَعَ قِلَّةِ حُرُوفِهَا - لِجَمِيعِ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ مَعْرِفَتُهُ مِنْ عَقَائِدِ الْإِيمَانِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى، وَفِي حَقِّ رُسُلِهِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ».

الشرح: لا شكَّ أن عَجُزَ الكلمة المشرّفة إنما أَثْبَت له ﷺ الرسالةَ لا الألوهيةَ، وفي معناه: إثباتُ الرسالة لإخوانه المرسلين، فلا يمتنع في حقِّهم عليهم الصلاة والسلام إلا ما يقدحُ في رُتْبَةِ الرسالة.

ولا خفاءَ أن تلك الأعراضَ البشريَّةَ من الأمراض ونحوها لا تُخِلُّ بشيءٍ من مراتب الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، بل هي مما يَزِيدُ فيها باعتبار تعظيمِ أَجْرِهم من جِهَةِ ما يقارِنُها من طاعة الصبر وغيره.

---

(1) آمنهم (بالمد) أي: ائتمنهم.

وفيها أيضًا أعظمُ دليلٍ على صِدْقهم، وأنهم مبعوثون من عند الله تعالى، وأن تلك الخوارقَ التي ظَهَرَتْ على أيديهم هي بمَحْضِ خَلْقِ الله تعالى لها تصديقًا لهم؛ إذ لو كانت لهم قُوَّةٌ على اختراعها لدفعوا عن أنفسهم ما هو أَيْسَرُ منها من الأمراض والجوع وألم الحرِّ والبرد ونحوِ ذلك مما سَلِمَ منه كثيرٌ ممن لم يَتَّصِفْ بالنبوة.

وفيها أيضًا رِفْق بضعفاء العقول لئلا يعتقدوا فيهم الإلهيَّةَ بما يَرَوْنَ لهم صلوات الله وسلامه على جميعهم من الخوارق والخواصِّ التي خَصَّهُمُ الله تعالى بها، ولهذا استدلَّ تعالى على النصارى في قولهم بألوهية عيسى وأمه عليهم الصلاة والسلام بافتقارهما إلى الأعراض البشرية من أكل الطعام ونحوه فقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ۖ وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۖ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٧٢﴾ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ۘ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۚ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٣﴾ أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى ٱللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٧٤﴾ مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۖ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ ۖ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾ [المائدة: 71-75]، فسُبْحَانه ما أعظم لُطْفَه بخلقه، جَعَلَنا الله تعالى ممن عَلِمَ فَعَمِلَ، وعَمِلَ فأَخْلَصَ، وأخلص فَدَامَ على ذلك إلى الممات، ونَجَا من كلِّ هَوْلٍ وتخلَّصَ.

وقوله: «فقد اتضح لك...» إلى آخره كلامٌ حقٌّ شاهِدُه معه.

وجوب شهادة التوحيد

ص: «وَلَعَلَّهَا لِاخْتِصَارِهَا - مَعَ اشْتِمَالِهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ - جَعَلَهَا الشَّرْعُ تَرْجَمَةً عَلَى مَا فِي الْقَلْبِ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يَقْبَلْ مِنْ أَحَدٍ الْإِيمَانَ إِلَّا بِهَا».

الشَّرْح: لا شكَّ أنه ﷺ قد خُصَّ بجوامع الكلم، فتَجِدُ تحت كلِّ كلمةٍ من كلماته من الفوائد ما لا ينحصرُ، فاختار لأمته في ترجمة الإيمان، وما يمرحون به في الجنان حيث شاؤوا هذه الكلمةَ المشرَّفَةَ السهلةَ حِفْظًا وذِكْرًا، الكثيرةَ الفوائد عِلْمًا وحِسًّا، فما تَعِبُوا فيه من تعلُّم عقائد الإيمان الكثيرة المفصَّلة جَمَعَ لهم ذلك كلَّه في حِرْزِ هذه الكلمة المنيع، وتمكَّنوا من ذِكْرِ عقائد الإيمان كلِّها بذِكْرٍ واحدٍ، خفيفٍ على اللسان، ثقيلٍ في الميزان، ذي قَدْرٍ لا يُحَاطُ به عند المولى الكريم العميم الإحسان.

ثم كلُّ عقيدةٍ من عقائد الإيمان لمن عَرَفَها سيفٌ صارِمٌ يَقْطَعُ به ظَهْرَ إبليس وأعوانه، ويَقْذِفُ في القلب نورًا ساطعًا يَكْشِفُ عنه ظُلُمَاتِ الأوهام، ويَغْسِلُ منها أدرانَهُ، فجعل الشرعُ ذِكْرَ هذه الكلمة الخفيفة المشرَّفَة جامعًا لسيوف العقائد كلِّها، محصِّلَةً لأنوار المعارف بأجمعها، فهو ذِكْرٌ واحدٌ في اللفظ، وفي الحقيقة هو أذكارٌ كثيرةٌ، يقضي العارفُ بذكره مرَّةً واحدةً ما لا يقضيه غيرُهُ إلا في أزمنةٍ مُتَطَاوِلَةٍ.

ثم تنبَّه - أيها المؤمن - لعظيم رحمة الله تعالى وإنعامه علينا بهذه الكلمة المشرَّفَة التي لا يَعْلَمُ عامَّةُ الناس عظيمَ قَدْرِها إلا بعد الموت في الآخرة، وهو أن المكلَّفَ إنما ينجو من الخلود في النار إذا اتَّصَفَ في آخر حياته بعقائد الإيمان التي تتعلَّقُ بالله تعالى وبرسله عليهم الصلاة والسلام، والغالبُ عليه في ذلك الوقت الهائل: الضَّعْفُ عن استحضار جميع عقائد الإيمان مفصَّلَةً، فعلَّمَهُ الشرعُ بمقتضى الفضل العظيم هذه الكلمةَ السهلةَ العظيمةَ القدرِ حتى يَذْكُرَ بها - من غير مشقَّةٍ تنالُهُ في ذلك الوقت الضيِّقَ الهائلِ - جميعَ عقائد الإيمان بلسانه أو بقلبه، واكتفى منه الشرعُ في هذا الوقت الضيق بمجرَّدَ ذِكْرِها مُجْمَلَةً؛ إذ طالما دارها قبلَ ذلك على لسانه وقلبه مفصَّلَةً.

ولهذا قال النبي ﷺ: «مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ: لَا إِلَهَ إِلَّا الله دَخَلَ الْجَنَّةَ»[1]،

(1) أخرجه أحمد 22034، والبزار في «مسنده» 2625، والطبراني في «الكبير» 20/ 72، وفي=

وقال ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله دَخَلَ الْجَنَّةَ»[1]، فالأولُ فيمن يستطيع النُّطْقَ، والثاني فيمن لا يستطيعه، والله تعالى أعلم.

وكذا له أن يكتفيَ أيضًا في جواب المَلَكَيْنِ الكريمين في القبر[2] بمجرَّد هذه الكلمة المشرَّفَة حيث يَمْنَعُهُ مانعُ الهَيْبَةَ والْخَوْفِ من ذكر عقائد الإيمان لهما مفصَّلَةً، وقد وَرَدَ أنهما يجتزآن منه بذلك، وكيف لا يجتزآن منه بهذا الجواب العظيم، وقد ذَكَرَ لهما المؤمنُ في هذه الكلمة - مع اختصارها - جميعَ عقائد الإيمان على التمام؟

فما أَوْسَعَ كَرَمَ مولانا -جلّ وعزّ- على المؤمن، وأَغْزَرَ نِعَمَه، وأَلْطَفَ حكمه! جعلنا الله سبحانه وتعالى ممن عَرَفَ قَدْرَ نِعَمِه فشكرها، وممن شَكَرَها فقَبِلَ منه ذلك الشُّكْرَ، ووجد عظيمَ بركتها دنيا وأخرى، بجاه سيدنا ومولانا محمد ﷺ.

= «الدعاء» 1467، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» 1136، وابن خزيمة في «التوحيد» 2/ 792، من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه، وهو حديث صحيح.

(1) أخرجه أحمد في «مسنده» 464، ومسلم 26، من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه.

(2) جاء في بعض الأحاديث الصحيحة أنه مَلَكٌ واحد، مثل حديث أبي سعيد الخدري قال: شهدتُ مع رسول الله ﷺ جِنَازَةً، فقال رسول الله ﷺ: «أيها الناسُ، إن هذه الأمة تُبتلى في قبورها، فإذا الإنسان دُفِنَ فتفرَّقَ عنه أصحابه، جاءه مَلَكٌ في يده مِطْرَاقٌ، فأقعده..» أخرجه أحمد 11000، والبزار 872، زوائد، وهو صحيح.

وفي بعضها: أنه ملكان اثنان، مثل حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، مرفوعًا: «إن العبد إذا وُضع في قبره، وتولى عنه أصحابه حتى إنه ليسمع قَرْعَ نعالهم، أتاه مَلَكان فيُقْعِدانه، فيقولان له..» وهو في البخاري 1338، 1374، ومسلم 2780، 71، وأحمد 12271.

ولا تعارض في ذلك كما يقول الإمام القرطبي في «التذكرة» ص123، بل كل ذلك صحيح المعنى بالنسبة إلى الأشخاص، فربّ شخص يأتيانه جميعًا ويسألانه جميعًا في حال واحد عند انصراف الناس، ليكون السؤال عليه أهون، والفتنة في حقه أشد وأعظم، وذلك بحسب ما اقترف واجترح من سيئ الأعمال، وآخر يأتيه قبل انصراف الناس عنه، وآخر يأتيه أحدهما على الانفراد، فيكون ذلك أخفَّ في السؤال، وأقلّ في المراجعة والعتاب لما عمله من صالح الأعمال.

وقد يحتمل وجهًا آخر، وهو أنّ الملكين يأتيان جميعًا، ويكون السائل أحدهما وإن تشاركا في الإتيان.

وانظر «عون المعبود شرح سنن أبي داود» 13/ 61، والله أعلم.

الإكثار من الشهادة بالتوحيد

ص: «فَعَلَى الْعَاقِلِ أَنْ يُكْثِرَ مِنْ ذِكْرِها، مُسْتَحْضِرًا لِمَا احْتَوَتْ عَلَيْهِ مِنْ عَقَائِدِ الْإِيمَانِ، حَتَّى تَمْتَزِجَ مَعْ مَعْنَاهَا بِلَحْمِهِ وَدَمِهِ، فَإِنَّهُ يَرَى لَهَا مِنَ الْأَسْرَارِ وَالْعَجَائِبِ إِنْ شَاءَ الله تَعَالَى مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ حَصْرٍ. وَبالله تَعَالَى التَّوْفِيقُ، لَا رَبَّ غَيْرُهُ، وَلَا مَعْبُودَ سِوَاهُ.

نَسْأَلُهُ سُبْحَانَهُ أَنْ يَجْعَلَنَا وَأَحِبَّتَنَا عِنْدَ الْمَوْتِ نَاطِقِينَ بِكَلِمَةِ الشَّهَادَةِ، عَالِمِينَ بِهَا، وَصَلَّى الله عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ عَدَدَ مَا ذَكَرَهُ الذَّاكِرُونَ، وَغَفَلَ عَنْ ذِكْرِهِ الْغَافِلُونَ، وَرَضِيَ الله تَعَالَى عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ الله أَجْمَعِينَ، وَعَنِ التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، وَسَلَامٌ عَلَى جَمِيعِ الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لله رَبِّ الْعَالَمِينَ».

الشرح: قد آن لنا أن نَذْكُرَ في شرح هذه الجملة الفصولَ الأربعةَ التي كنا وَعَدْنا بذكرها ههنا، وهي بقيَّةُ الفصول السبعة المتعلقة بهذه الكلمة المشرفة:

• أما الفصلُ الأولُ من الأربعة ففي بيان حُكْمِ هذه الكلمة.

فاعلم أن الناسَ على ضربين: مؤمنٌ وكافرٌ.

أما المؤمنُ بالأصالة؛ فيجب عليه أن يَذْكُرَها مَرَّةً في العُمْرَ يَنْوِي في تلك المرَّة بذكرها الوجوبَ، وإن تَرَكَ ذلك فهو عاصٍ، وإيمانُهُ صحيحٌ. والله أعلم.

ثم ينبغي له أن يُكثر من ذكرها بعد أداء الواجب كما أشرنا إلى ذلك بقولنا في أصل العقيدة: (فعلى العاقل أن يكثر من ذكرها مستحضرًا لما احتوت عليه)، ويعرف معناها أولًا لينتفع بذكرها دنيا وأخرى.

وأما الكافرُ؛ فذِكْرُه لهذه الكلمة واجبٌ شَرْطٌ في صحة إيمانه القلبيّ مع القدرة، وإن عَجَزَ عنها بعد حصول إيمانه القلبيِّ لمفاجأة الموت له ونحو ذلك؛ سَقَطَ عنه الوجوبُ، وكان مؤمنًا. هذا هو المشهورُ من مذهب علماء أهل

السنة[1]، وقيل: لا يَصِحُّ الإيمانُ بدونها مطلقًا، ولا فَرْقَ في ذلك بين المختار والعاجز. وقيل: يَصِحُّ الإيمانُ بدونها مطلقًا؛ وإن كان التارِكُ لها اختيارًا عاصيًا كما في حق المؤمن بالأصالة إذا نَطَقَ بها ولم يَنْوِ الوجوبَ.

ومَنْشَأُ هذه الأقوال الثلاثة الخلافُ في هذه الكلمة المشرَّفة، هل هي شرطٌ في صحة الإيمان، أو جزءٌ منه، أو ليست بشرطٍ فيه ولا جزءٍ منه؟ والأوَّلُ هو المختارُ.

• وأما الفصلُ الثاني من الأربعة ففي بيان فضلها.

فاعلم أنه لو لم يكن في بيان فضلها إلا كَوْنُها عَلَمًا على الإيمان في الشرع، تَعْصِمُ الدماءَ والأموالَ إلا بحقها، وكَونُ إيمان الكافر موقوفًا على النطق بها؛ لكان كافيًا للعقلاء، كيف وقد ورد في فضلها أحاديثُ كثيرةٌ.

فمنها: قول رسول الله ﷺ: «أَفْضَلُ مَا قُلْتُه أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا الله وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ» رواه مالكٌ في الموطَّأ، زاد الترمذيُّ في روايته: «لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»[2].

ورو هو والنسائي أنه ﷺ قال: «أَفْضَلُ الذِّكْرِ: لَا إِلَهَ إِلَّا الله، وَأَفْضَلُ الدُّعَاءِ: الْحَمْدُ لله»[3].

وروى النسائيُّ أيضًا أنه ﷺ قال: «قَالَ مُوسَى عليه السلام: يَا رَبِّ، عَلِّمْنِي مَا أَذْكُرُكَ بِهِ وَأَدْعُوكَ بِهِ، فَقَالَ: يَا مُوسَى، قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا الله، قَالَ مُوسَى عليه

---

(1) بل هو قول ضعيف، كما قال الدسوقي والباجوري.

(2) أخرجه مالك 449، و841، والترمذي 3585، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، ونَقَلَ المنذري في «الترغيب» 2/ 419 عن الترمذي أنه قال: حديث حسن غريب.

قلنا: زيادة لفظ (حسن) لعله من اختلاف نسخ الترمذي كما نصَّ عليه علماء المصطلح، فيكون قد حسَّنه بشواهده.

(3) الترمذي 3383، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» 831، وابن ماجه 3800 من حديث جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما، وصححه ابن حبان 846.

السلام: يَا رَبِّ كُلُّ عِبَادِكَ يَقُولُون هَذَا، قَالَ: قل: لَا إِلَهَ إِلَّا الله، قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، إِنَّمَا أُرِيدُ شَيْئًا تَخُصُّنِي بِهِ، قَالَ: يَا مُوسَى لَوْ أَنَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعَ وَعَامِرَهُنَّ غَيْرِي وَالْأَرَضِينَ السَّبْعَ فِي كَفَّةٍ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا الله فِي كَفَّةٍ لَمَالَتْ بِهِمْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله»[1].

وقال ﷺ: «يُؤْتَى بِرَجُلٍ إِلَى الْمِيزَانِ، وَيُؤْتَى بِتِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ سِجِلًّا كُلُّ سِجِلٍّ مِنْهَا مَدُّ الْبَصَرِ، فِيهَا خَطَايَاهُ وَذُنُوبُهُ، فَتُوضَعُ فِي كَفَّةِ الْمِيزَانِ، ثُمَّ تُخْرَجُ بِطَاقَةٌ مِقْدَارُ الْأُنْمُلَةِ فِيهَا شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله مُحَمَّدٌ رَسُولُ الله، فَتُوضَعُ فِي الْكَفَّةِ الْأُخْرَى، فَتَرْجَحُ بِخَطَايَاهُ وَذُنُوبِهِ»[2].

وروى الترمذيُّ أن النبي ﷺ قال: «التَّسْبِيحُ نِصْفُ الْإِيمَانِ، وَالْحَمْدُ لله تَمْلَأُ الْمِيزَانَ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا الله لَيْسَ لَهَا دُونَ الله حِجَابٌ حَتَّى تَخْلُصَ إِلَيْهِ»[3].

وقال ﷺ: «مَا قَالَ أَحَدٌ: لَا إِلَهَ إِلَّا الله مُخْلِصًا مِنْ قَلْبِهِ إِلَّا فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، حَتَّى يُفْضَى إِلَى الْعَرْشِ مَا اجْتُنِبَتِ الْكَبَائِرُ»[4].

---

(1) أخرجه أبو يعلي 1393، والنسائي في «الكبرى» 10670، والحاكم 1936، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(2) أخرجه أحمد 6994، والترمذي 2639، وابن حبان (225)، والبغوي 4321، وابن ماجه 4300، والحاكم 1/ 6، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(3) الترمذي 3517، وابن ماجه 280، والدارمي 659، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» 168، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

وقال الترمذي: هذا حديث غريب من هذا الوجه، وليس إسناده بالقوي.

وأخرجه أحمد 18287، ولفظه: سبحان الله نصف الميزان.

وله شواهد من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه عند أحمد 5/ 342، ومسلم 223.

وقوله: نصف الميزان، أي: يملأ نصف الميزان، فاعتبر كأنه النصف مجازًا.

(4) أخرجه الترمذي 3590 وقال: حسن غريب، والنسائي في «الكبرى» 10669، وفي «عمل اليوم والليلة» 833 من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وقال ﷺ لأبي طَالِب: «يَا عَمِّ، قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا الله كَلِمَةً أُحَاجُّ لكَ بِهَا عِنْدَ الله»[1].

وقال ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا الله، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى الله»[2].

وقال ﷺ: «أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي، فَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ مَنْ مَاتَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله وَحدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ»، فَقَال لَهُ أبو ذر: وإِن زَنَى وإِنْ سَرق؟ قال: «وَإِنْ زَنَى وإِنْ سَرَقَ»[3].

وقال ﷺ: «مَنْ دَخَلَ الْقَبْرَ بِـ: لَا إِلَهَ إِلَّا الله خَلَّصَهُ الله مِنَ النَّارِ»[4].

وقال ﷺ: «أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا الله خَالِصًا مُخْلِصًا مِنْ قَلْبِهِ»[5].

وقال ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله دَخَلَ الْجَنَّةَ»[6].

وعن عِتبان بن مالك رضي الله عنه قال: غدا عليَّ رسول الله ﷺ فقال: «لَنْ يُوَافِيَ عَبْدٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقَوْلِ: لَا إِلَهَ إِلَّا الله يَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ الله إِلَّا حَرَّمَهُ الله عَلَى النَّارِ»[7].

---

(1) أخرجه البخاري 3595، ومسلم 24.

(2) أخرجه مسلم 21، 35، وأحمد 8904. من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(3) أخرجه البخاري 2388، 6268، و6444، ومسلم 32، من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(4) أخرجه النسائي في «الكبرى» 10950، وفي «عمل اليوم والليلة» 1111 من حديث زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه، وأورده المزي في «تحفة الأشراف» 3765.

(5) أخرجه البخاري 6570، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وهو في البخاري أيضًا 99، وابن منده 904.

(6) أخرجه أحمد 464، من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه.

(7) أخرجه البخاري 686، 838، 839، 840.

وعنه ﷺ أنه قال: «مِفْتَاحُ الْجَنَّةِ لَا إِلَهَ إِلَّا الله»[1].

وروى أنسٌ أن: «لَا إِلَهَ إِلَّا الله ثَمَنُ الْجَنَّةِ»[2].

وعنه ﷺ: «مَنْ لُقِّنَ عِنْدَ الْمَوتِ لَا إِلَهَ إِلَّا الله دَخَلَ الْجَنَّةَ»[3].

وعنه ﷺ: «لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله، فَإِنَّهَا تَهدِمُ الذُّنُوبَ هَدْمًا»، قَالُوا: يَا رَسُولَ الله، فَإِنْ قَالَهَا فِي حَيَاتِهِ قَالَ: «هِيَ أَهْدَمُ وأَهْدَمُ»[4].

وفي «مسند البزار» عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا الله نَفَعَتْهُ يَوْمًا مِنْ دَهْرِهِ، أَصَابَهُ قَبْلَ ذَلِكَ مَا أَصَابَهُ»[5].

---

(1) أخرجه أحمد 22102، والبزار في «مسنده» 2660، والطبراني في «الدعاء» 1479، وابن عدي في «الكامل» 4/ 1356، من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه، وإسناده ضعيف وأخرجه البخاري في «صحيحه» معلقًا من كلام وهب بن منبه، أول كتاب الجنائز بلفظ: قيل لوهب بن منبه: أليس لا إله إلا الله مفتاحَ الجنة؟ قال: بلى، ولكن ليس مفتاحٌ إلا له أسنان، فإن جئتَ بمفتاح له أسنان فُتح لك، وإلا لم يُفتحَ لكَ. وقال الحافظ ابن حجر في «تعليق التعليق» 2/ 454: ذكرَ ابن إسحاق في «السيرة» أن النبي ﷺ قال للعلاء بن الحضرمي: «إذا سُئِلت عن مفتاح الجنة، فقل: مفتاحُها: لا إله إلا الله». وانظر لزامًا «فتح الباري» 3/ 109، كتاب الجنائز.

(2) مصنف ابن أبي شيبة 35313.

(3) أخرجه أحمد 15894، والطبراني في «الأوسط» 3842، وفي «الكبير» 19/ 675، من حديث زَاذَان أبي عمر. وقوله: لُقِّن (بالبناء للمفعول) من التلقين، أي: مَن وفّقه الله تعالى لذلك، فهو دليل على أنه يدخل الجنة مع الأولين.

(4) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» 6048، موقوفًا على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وأخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» 4912 من حديث عروة بن مسعود رضي الله عنه مرفوعًا. وأخرجه ابن حجر في «المطالب العالية» 811، من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه. وقال الحافظ العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» 2/ 433: أخرجه أبو منصور الديلمي في «مسند الفردوس» من طريق ابن المقري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه موسى بن وردان، مختلف فيه، ورواه أبو يعلى من حديث أنس رضي الله عنه بسند ضعيف، ورواه ابن أبي الدنيا من حديث الحسن مرسلًا.

(5) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» 96، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وأخرجه البزار في «مسنده» 3، و8292، والطبراني في «الأوسط» 6396، وفي «الصغير» 393. وأورده الهيثمي في «المجمع» 1/ 161، وقال: رواه البزار والطبراني في «الأوسط» و«الصغير» ورجاله رجال الصحيح.

وفي «الإحياء» قال ﷺ: «لَوْ جَاءَ قَائِلُ لَا إِلَهَ إِلَّا الله صَادِقًا بِقُرَابِ الْأَرْضِ ذُنُوبًا غُفِرَ لَهُ ذَلِكَ»(1).

وفيه أيضًا: قال ﷺ: «لَيْسَ عَلَى أَهْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا الله وَحْشَةٌ فِي قُبُورِهِمْ، وَلَا فِي نُشُورِهِمْ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِمْ عِنْدَ الصَّيْحَةِ يَنْفُضُونَ رُؤُوسَهُمْ مِنَ التُّرَابِ وَيَقُولُونَ: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزَنَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ﴾»(2).

وفيه: قال أيضًا لأبي هريرة رضي الله عنه: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، إِنَّ كُلَّ حَسَنَةٍ تَعْمَلُهَا تُوزَنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله، فَإِنَّهُ لَا تُوضَعُ فِي مِيزَانٍ؛ لِأَنَّهَا لَوْ وُضِعَتْ فِي مِيزَانٍ مَنْ قَالَهَا صَادِقًا، وَوُضِعَتِ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُونَ السَّبْعُ وَمَا فِيهِنَّ؛ كَانَتْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله أَرْجَحَ مِنْ ذَلِكَ»(3).

وفيه: وقال: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا الله مُخْلِصًا دَخَلَ الْجَنَّةَ»(4).

وقال: «لَتَدْخُلُنَّ الْجَنَّةَ كُلُّكُمْ إِلَّا مَنْ تَأَبَّى وَشَرَدَ عَنِ الله شُرُودَ الْبَعِيرِ عَنْ أَهْلِهِ»، قِيلَ: يَا رَسُولَ الله، مَنِ الَّذِي تَأَبَّى؟ قال: مَنْ لَمْ يَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا الله،

---

(1) قال الحافظ العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» 932، غريب بهذا اللفظ.

قلنا: وله شاهد عند مسلم 2687، وأحمد 21360، وابن ماجه 3821 والطيالسي 464، والبزار في «مسنده» 3999، والبيهقي في «شعب الإيمان» 1043، و7047، و7048، وفي «الأسماء والصفات» ص209، 407، من حديث أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يقول الله عز وجل: من عمل حسنةً فله عشرُ أمثالها أو أزيدُ، ومن عمل سيئةً فجزاؤها مثلُها أو أغفرُ، ومن عمل قُرَابَ الأرض خطيئةً، ثم لقيني لا يشرك بي شيئًا، جعلتُ له مثلَها مغفرةً، ومن اقتربَ إليّ شبرًا اقتربتُ إليه ذراعًا، ومن اقتربَ إليّ ذراعًا اقتربتُ إليه باعًا، ومن أتاني يمشي أتيتُهُ هرولةً».

(2) سورة فاطر: 34، والحديث أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» 99، والطبراني في «الأوسط» 9478، وابن عدي في «الكامل» ت297.

(3) قال الحافظ العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» 940: وصية أبي هريرة هذه موضوعة، وآخر الحديث رواه المستغفري في «الدعوات»: «ولو جعلت لا إله إلا الله» وهو معروف من حديث أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعًا.

(4) أخرجه الطبراني في «الأوسط» 1235، وفي «الكبير» 5074، من حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه، وتمامه: قيل: «وما إخلاصُها؟ قال: أن تحجزه عن محارم الله عز وجل». وأورده الهيثمي في «المجمع 1/ 162»، وله شواهد صحيحة انظر «مسند أحمد» طبعة مؤسسة الرسالة 21464 والتعليق عليه، و21466، و22003.

فَأَكْثِرُوا مِنْ قَوْلِ: لَا إِلَهَ إِلَّا الله قَبْلَ أَنْ يُحَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهَا، فَإِنَّهَا كَلِمَةُ التَّوْحِيدِ، وَهِيَ كَلِمَةُ الْإِخْلَاصِ، وَهِيَ كَلِمَةُ التَّقْوَى، وَهِيَ الْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ، وَهِيَ دَعْوَةُ الْحَقِّ، وَالْعُرْوَةُ الْوُثْقَى، وَهِيَ ثَمَنُ الْجَنَّةِ»[1].

وفيه: وقال تعالى: ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴾ [الرحمن: 60]، فقيل: الإحسانُ في الدنيا قول: لا إله إلا الله، وفي الآخرة: الجنةُ لمن قالها. وكذا قوله عز وجل: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: 26]، وفيه: ويروى: «أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا الله أَتَتْ عَلَى صَحِيفَتِهِ، فَلَا تَمُرُّ عَلَى خَطِيئَةٍ إِلَّا مَحَتْهَا حَتَّى تَجِدَ حَسَنَةً مِثْلَهَا، فَتَجْلِسُ إِلَى جَنْبِهَا»[2].

وفي كتاب عبد الغفور عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «إِنَّ لله تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَمُودًا مِنْ نُورٍ بَيْنَ يَدَيِ الْعَرْشِ، فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: لَا إِلَهَ إِلَّا الله اهْتَزَّ

---

(1) يشهد لأجزائه أحاديث صحيحة. ففي البخاري 7280، وأحمد 8728، والحاكم 1/ 55 و4/ 247 من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى» قالوا: يا رسول الله، ومن يأبى؟ قال: «من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى».

ويشهد لجزئه الثاني ما رواه أبو يعلي 6147، والبوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» 6117 من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: «أكثروا من شهادة أن لا إله إلا الله، قبل أن يُحالَ بينكم وبينها».

أما كلمة التقوى فيشهد لها ما رواه أحمد 447 من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إني لأعلم كلمةً لا يقولُها عبدٌ حقًا من قلبه إلا حُرِّم على النار» فقال له عمر بن الخطاب: أنا أحدثك ما هي؟ هي كلمة الإخلاص التي ألزمها الله تعالى محمدًا وأصحابهُ، وهي كلمة التقوى التي ألاصَ عليها نبي الله ﷺ عمَّه أبا طالب عند الموت: «شهادةُ أن لا إله إلا الله». وإسناده قوي، وأخرجه الحاكم 1/ 351.

وقوله: ثمن الجنة، يشهد له ما أخرجه ابن أبي شيبة من كلام الحسن مرسلًا 36461 قال: لا إله إلا الله ثمنُ الجنة. وأخرج الديلمي 2548 عن الحسن أيضًا: ثمن الجنة لا إله إلا الله، وثمن النعمة الحمد لله.

(2) أخرجه أبو يعلي 3611 من حديث أنس رضي الله عنه، ومن طريقه البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» 6116، وإسناده ضعيف (شديد الضعف).

وأورده الهيثمي في «المجمع» 10/ 88، وقال: رواه أبو يعلى، وفيه عثمان بن عبد الرحمن الزهري، وهو متروك. وقال بعض أهل العلم: هو موضوع.

ذَلِكَ الْعَمُودُ، فَيَقُولُ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَهُ: اسْكُنْ، فَيَقُولُ: كَيْفَ أَسْكُنُ وأَنْتَ لَمْ تَغْفِرْ لِقَائِلِهَا؟ فَيَقُولُ: قَدْ غَفَرْتُ لَهُ، فَيَسْكُنُ عِنْدَ ذَلِكَ»[1].

وفيه: عن أبي ذر قال: قلت: يا رسول الله، أوصني، فقال: «أُوصِيكَ بِتَقْوَى الله، فَإِذَا عَمِلْتَ سَيِّئَةً فَأَتْبِعْهَا بِحَسَنَةٍ تَمْحُهَا»، قُلْت: يَا رَسُول الله، أَمِنَ الْحَسَنات لا إِلَهَ إِلَّا الله؟ قال: «هِيَ أَفْضَلُ الْحَسَنَاتِ»[2].

وفيه عن كَعْب: أَوْحَى الله إِلَى مُوسى فِي التَّوْرَاة: لَولا مَن يَقُول: لا إِلَه إِلَّا الله لَسَلَّطْتُ جَهَنَّم عَلَى أَهْلِ الدُّنْيَا[3].

وفيه: وقال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا الله ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فِي يَوْمِهِ؛ كَانَتْ لَهُ كَفَّارَةً لِكُلِّ ذَنْبٍ أَصَابَهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ»[4].

وفيه: وذُكِرَ عن ابنِ أبي الفضل الجوهري قال: إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةَ الْجَنَّة سَمِعُوا أَشْجَارَهَا وأَطْيَارَهَا وأَنهارها وجَمِيعَ مَا فِيها يَقُولون: لا إِله إلا الله، فَيَقُول بَعْضُهُم لِبَعْضٍ: كَلِمَةٌ كُنَّا نَغْفُلُ عَنْهَا فِي الدُّنيَا.

وَفيه: وحدث أيضًا قال: يَهْتَزُّ عَرْشُ الرَّحْمَنِ لِثلاثٍ: لِقَوْل الْمُؤْمِن: لا إِلَهَ إِلَّا الله، ولِكَلِمَة الكافِرِ إِذَا قَالها، وللْغَرِيبِ إِذَا مَات فِي أَرْض غُرْبة.

---

(1) حديث باطل موضوع. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» 3/ 164، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» 6/ 16، وانظر «الموضوعات» لابن الجوزي 3/ 166، و«اللآلئ المصنوعة» للسيوطي 2/ 289.

(2) أخرجه أحمد 21487 وهو حسن لغيره.

(3) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» 2/ 343، وفي «معرفة الصحابة» 2824 من حديث أنس رضي الله عنه.

(4) يشهد له ما رواه أبو داود 5078، والترمذي 3501، والطبراني في «الأوسط» 7205، والبخاري في «الأدب المفرد» 1201، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» 9، من حديث أنس رضي الله عنه: «من قال حين يصبح: اللهم أصبحنا نشهدك، ونشهد حملة عرشك، وملائكتك وجميع خلقك بأنك أنت الله لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك، وأن محمدًا عبدك ورسولك، إلا غَفَرَ الله له ما أصاب في يومه ذلك، وإن قالها حين يمسي، غَفَرَ الله له ما أصاب في تلك الليل من ذنب». وانظر «جامع الأصول» 2220.

وعن بعض الصحابة رضي الله عنهم: من قال: لا إله إلا الله خالصًا من قلبه، ومَدَّها بالتعظيم؛ غُفِرَ له أربعةُ آلاف ذَنْب من الكبائر. قيل: فإن لم يكن له هذه الذنوبُ؟ قال: غُفِرَ له من ذنوب أبويه وأهله وجيرانه.

وذكر عِيَاضٌ في «المدارك»: عن يونس بن عبد الأعلى: أنه أصابه شيءٌ، فرأى في منامه قائلًا يقول له: اسمُ الله الأكبر: لا إله إلا الله، فقالها، ومَسَحَ على ما وجده من الأذى، فأصبح معافىً.

وذكر ابنُ الفَاكَهَانِيِّ: أن ملازَمَةَ ذِكْرِها عند دخول المنزل ينفي الفقرَ.

وفَضْلُ هذه الكلمة كثيرٌ لا يُمْكِنُ استقصاؤه، ولهذا اختارَ الأئمةُ ملازَمَةَ هذا الذِّكْرِ في كلِّ حالٍ، حتى إن منهم من لا يَفْتُرُ عنه ليلًا ولا نهارًا، ومنهم من يَذْكُرُه بين اليوم والليلة سبعين ألف مرةٍ، وأهل التسبُّب والمشتغلون بالخدمة والصنائع اثنى عشر ألفَ مرةٍ، وروي: أن مَنْ قَالها سَبْعِينَ أَلْفَ مَرَّةٍ؛ كانَتْ لهَ فِدَاءً مِنَ النَّار.

وقد ذكر الشيخ أبو محمد عبد الله بن أسعد اليَافِعِيُّ اليمني الشافعي[1] في كتابه «الإرشادُ والتطريزُ في فضل ذكر الله تعالى وتلاوة كتابه العزيز» عن الشيخ أبي زيد القُرْطُبِيِّ أنه قال: سمعتُ في بعض الآثار أن من قال: لا إله إلا الله سبعين ألف مرةٍ؛ كانت له فداءً من النار، فعملتُ على ذلك رجاءَ بركة الوعد أعمالًا ادَّخَرْتُها لنفسي، وعَمِلْتُ منها لأهلي، وكان إذ ذاك يبيت معنا شابٌ كان يقال: إنه يكاشَفُ في بعض الأوقات الجنةَ والنارَ، وكان في نفسي منه شيءٌ، فاتفق أن استدعانا بعضُ الإخوان إلى منزله، فبينما نحن نتناول الطعامَ، والشابُّ معنا إذ صاحَ صَيْحَةً مُنْكَرَةً، واجتمع في نفسه وهو يقول: يا عم، هذه أُمِّي في النار، وهو يصيح بصياحٍ عظيم لا يَشُكُّ من سَمِعَهُ أنه عن أمرٍ. فلما رأيتُ ما به قلتُ في نفسي: اليومَ أجرِّبُ صِدْقَه، فألهمني الله تعالى السبعين ألفًا، ولم يَطَّلِعْ على ذلك أحدٌ إلا الله تعالى، فقلت في نفسي: الأَثَرُ حقٌّ، والذين رَوَوْهُ

(1) هو عبد الله بن أسعدن عفيف الدين، المؤرخ، الباحث، المتصوف، من شافعية اليمن، له: «مرآة الجنان» و«نشر المحاسن» توفي سنة 768هـ.

لنا صادقون، اللهم إن السبعين ألفًا فِدَاءُ هذه المرأة أمِّ هذا الشاب من النار، فما اسْتَتْمَمْتُ الخاطِرَ في نفسي إلا أن قال: يا عم، ها هي أُخْرِجَتْ، الحمدُ لله، فحصلت لي فائدتان: إيماني بصدق الأثر، وسلامتي من الشاب، وعِلْمِي بصدقه. انتهى.

وإلى التحريض على التكثير من ذكر هذه الكلمة المشرفة ليفوز الذاكر بعظيم فضلها أَشَرْتُ بقولي في أصل العقيدة: (فعلى العاقل أن يكثر من ذكرها).

ولما كان تحقيقُ هذا الخبر العظيم لذاكر هذه الكلمة موقوفًا على فَهْم معناها أوّلًا، ثم استحضاره عند ذِكْرِها - ولو بطريق الإجمال - ثانيًا؛ قَيَّدْتُ في أصل العقيدة ذِكْرَها بقولي: «مستحضرًا لمعناها» بعد أن شَرَحْتُ لك معناها في أصل العقيدة شرحًا لم أَرَ من سَمَحَ به على تلك الصفة المذكورة فيها، على حسب ما ألهم إليه المولى الكريم عز وجل.

فاسْرَحْ يا مَنْ مَنَّ الله تعالى عليه بفضله بحفظ هذه العقيدة المباركة إن شاء الله تعالى في رياض الجنة حيث شئتَ وكيف شئتَ، فقد تَمَكَّنْتَ بحفظها من مفتاح الجنة على أكمل وجه، فقَرَّ بذلك عينًا، واشْكُرِ الله تعالى على جميع أفضالِه عليك بما يتحسَّرُ عليه في الآخرة كثيرٌ ممن لم يوفَّقْ لما وُفِّقْتَ.

نسأله سبحانه أن يجعلنا وإياك في الدنيا والآخرة من خيار أهل لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ.

• الفصلُ الثالثُ من الفصول الأربعة: في بيان كيفية ذكر هذه الكلمة المشرفة على الوجه الأكمل.

فاعلم أن ذاكِرَ هذه الكلمة المشرفة على كلِّ حالٍ بقصد القُرْبَةِ يَحْصُلُ له الثوابَ، لكن الأكملَ الذي تَرِدُ به على القلب المواهبُ الإلهيةُ، والفتوحاتُ الربانيَّةُ، وأمطارُ الرحمة الغيبية اللَّدُنِّيَّة التي يَقْصُرُ عنها الوصفُ، أن يُعَظِّمَ الذاكرُ ما عَظَّمَ الله تعالى، وأن يُحْسِنَ أَدَبَهَ مع ما شرف مولانا -جلّ وعزّ.

وقد علمتَ أن هذه الكلمةَ من أفضل الأذكار وأشرفها عند الله تعالى، فينبغي للمؤمن أن يَعْتنِيَ بشأنها فيه، فيتوضَّأ لها، ويلبسَ ثيابًا طاهرةً، ويَقْصِدَ موضعًا طاهرًا كما يَقْصِدُ للصلاة فيه، وليَتَحَرَّ الانفرادَ والخَلْوَةَ عن الخلق ما استطاع، ويَقْصِدَ الأزمنةَ المشرَّفةَ كما بعد الفجر إلى طلوع الشمس، وبعد العصر إلى غروبها، أو ما يتمكَّنُ منه من بعض ذلك، وبين العشاءين والسحر.

ثم يستقبلَ القبلةَ، ويَفْتَتِحَ وِرْدَه أولًا بالاستغفار ولو مائةَ مرَّةٍ ليغسل باطنه من أدران المعاصي، ليتهيأ لتحليته بما يَرِدُ عليه بعد ذلك من أنوار بقية أوراده، ثم لِيُتْبِعْ إثْرَ ذلك صلاةً على النبي ﷺ ولو خمسمائة مرةٍ، ليستنير بها باطنُهُ، ويتهيأ لحَمْلِ ما يَرِدُ عليه بعد ذلك من سرِّ التهليل، وليَقْصِدْ بذلك كلِّه امتثالَ أمر الله سبحانه وتعالى، وطَلَبَ رضاه.

والذي يُعِينُهُ على إحضار قلبه، وقَصْدِ القربة في هذه الأذكار: أن يَذْكُرَ على قلبه أَمْرَ مولانا جلّ وعزّ بكلٍّ واحدٍ منها ليستشعرَ قَلْبُهُ هَيْبَةَ الأمر بمعرفة من صَدَرَ منه.

وكيفية ذِكْرِ ذلك على القلب: أن يتعوَّذ أولًا بالله- عز وجل- من الشيطان الرجيم، قاصدًا التلاوةَ لقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ [النحل: 98]، ثم لِيَتْلُ إثر التعوذ قولَهُ تعالى: ﴿ وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ۚ وَٱسْتَغْفِرُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [المزمل: 20]، فإذا فَرَغَ من تلاوة هذه الآية استشعرَ القلبُ على ذلك خطابَ المولى الكريم -عز وجل-، وطَلَبَهُ بفضله من العبد الضعيف الفقير الحقير الاستغفارَ، واللُّجْأَ إلى مولاه الرحيم الرحمن العزيز الغفار، فَذَابَ عند ذلك من شدة الحياء من المولى الكريم، واحتقر نفسَهُ؛ إذ لم يَرَهَا أهلا لخطاب مَنْ أَوْجَدَ الكائنات كلَّها، وافتقار جميعها إليه، وهو الغني بالإطلاق ذو الفضل العظيم.

فعند ذلك يُبَادِرُ بلسانه وهو يَرْعَدُ من شدة الهيبة والخجل والتعظيم قائلًا: لَبَّيْكَ مولاي وسعديك، والخيرُ كلُّه في يديك، وهذا عَبْدُكَ الضعيفُ الذليلُ عليك مُعَوَّلُهُ في طهارة باطنه وظاهره، يقول بتوفيقك، امتثالًا لأمرك مستعينًا بك: اللهم إني أستغفرُكَ يا مولاي وأتوبُ إليك من جميع الصغائر والكبائر وهواتِفِ الخواطر، أو نحوِ ذلك من عبارات الاستغفار.

وليَخْتَرْ منها ما يراه قَوِيَّ التأثير في باطنه، ثم يتمادى حتى يُتِمَّ وِرْدَهُ من الاستغفار، فإذا أَتَمَّهُ حَمِدَ الله تعالى ثلاثًا أو سبعًا أو نحوَ ذلك مستحضرًا قَدْرَ النِّعمة التي وَفَّقَه المولى الكريم لبدئها وتمامها حتى غَسَلَ من القلب أدرانَهُ، وكَشَفَ عنه دُخَانَ الذنب ورَانَهُ، يقول في هيبة ذلك: الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة الإيمان والإسلام، وهدانا بسيدنا ومولانا محمد عليه من الله تعالى أفضل الصلاة وأزكى السلام: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ ۖ لَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: 43].

ثم ليَشْرَعْ إِثْرَ ذلك في التعوذ على ما سبق، وليَتْلُ إِثْرَهُ على قلبه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِىِّ ۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: 56].

فعند ذلك يَسْتَحْضِرُ القلبُ عظيمَ فضل سيدنا ومولانا محمد ﷺ عند الله تعالى، وأنه حاز عنده منزلةً لا يُمْكِنُ أن تُلْحَقَ؛ إذ مولانا -جلّ وعزّ- على ما هو عليه من الجلال والكمال يُخْبِرُ أنه يصلِّي بنفسه على سيدنا محمد ﷺ، وكذلك ملائكته الكرام عليهم الصلاة والسلام على ما هم عليه من الكثرة والشرف يتوسَّلُون إلى الله تعالى بالصلاة على حبيبه ومصطفاه من جميع خلقه محمد ﷺ.

فيَفْرَحُ عند ذلك العبدُ الضعيفُ الفقيرُ إذ تفضَّلَ عليه مولاه بأن أَدْخَلَهُ بهذا

الخطاب الجسيم، وما احتوى عليه من الأمر العظيم في روضة التقريب إلى حبيبه وأفضل خلقه عنده، عليه من مولانا عز وجل أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

فحينئذٍ يُبَادِرُ بلسانه وهو يبتهجُ فَرَحًا لعظيم فَضْلِ مولاه -عز وجل- عليه؛ إذ فَتَحَ له الباب إلى التوصُّل منه إلى أعظم الوسائل عنده سيدنا ومولانا محمد ﷺ فقال مجيبًا لهذا الأمر الجليل: لبَّيْكَ مولاي وسَعْدَيْكَ، والخيرُ كلُّه في يديك، وها هو العبدُ الفقيرُ الحقيرُ راكِنٌ لمنيع جنابك، متوسِّلٌ إليك بأفضل أحبابك ﷺ يقول بتوفيقك ممتثلًا لأمرك ومستعينًا بك في جميع أموره: اللهم صلِّ على سيدنا محمد نبيك ورسولك ودليلك صلاةً أرقى بها مَرَاقِيَ الإخلاص، وأنالُ بها غايةَ الاختصاص، وسلِّم تسليمًا عدد ما أحاط به عِلْمُكَ، وأحصاه كتابُكَ، أو غير ذلك من كيفيات التصليات التي تليق بجلاله.

ثم يتمادى على ذلك مستحضرًا لصورته ﷺ التي ليس ثَمَّ في المخلوقات مِثْلُها في الجمال، مستشعرًا عظيمَ حُرْمَته عند العليِّ ذي الجلال، ذاكرًا لعظيم شَفَقَته ورأفته بالمؤمنين وشدَّةِ اهتباله[1] بهم في حياته وبعد مماته، والسعي في مراشدهم، وإنقاذهم من كلِّ هولٍ دنيا وأخرى ﷺ وعلى سائر أنبيائه ورسله أجمعين؛ ليتربَّى بذلك عظيمُ محبَّته في قلبه، ويتشعشعَ أنوارُ حُسْنِ الاتِّباع في ظاهره ولُبِّه.

فإذا فَرَغَ من وِرْدِه بالصلاة عليه ﷺ حَمِدَ الله تعالى أيضًا على التوفيق لبَدْءِ ذلك وتمامه، ليقيِّد بالشكر هذه النعمةَ خَشْيَةَ السَّلْب عليها، وأقلُّ ذلك ثلاثٌ أو سبعٌ.

ثم ليَشْرَعْ إثْرَ ذلك في التعوُّذ قاصدًا التلاوة، ثم ليتلُ إثْره قوله تعالى: ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمد:19].

ثم ليُجِبْ أمرَ مولانا العزيز بقوله: لبيك مولاي وسعديك، والخير كله في

(1) الاهتبال: الاعتناء.

يديك، وها هو العبد الفقير الحقير يُوَحِّدُك بالتهليل مُنْخَلِعًا من كلِّ شركٍ، ومن كلِ تغييرٍ وتبديلٍ، يقول مخلصًا من قلبه ذاكرًا لربه: لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ إلى آخر دَوْرِ سُبْحَته من التهليل.

وليُعِدَ التعوُّذَ والتلاوَة في أوَّلِ كلِّ دَوْرٍ منها، وإن اجتزأ بالمرة الأولى فلا بأسَ.

وليُحَافِظِ الذاكرُ على إحضار قلبه لمعنى التهليل، ليفوز بثمراته، ويستضيءَ قلبُه بتعظيم أنواره، وتَحْصُلَ له الحريَّةُ العظمى من رِقِّه لشيءٍ من الكائنات، ويتحلَّى بالرُّتْبة العُلْيَا والشَّرَفِ الأَبْهَى باستناده علمًا وحالًا ظاهرًا وباطنًا إلى مولاه المنفرد بالملك والتدبير، الذي لا نافعَ ولا ضارَّ سِوَاه على العموم تبارك وتعالى، نعم المولى ونعم النصير.

ولهذا كانت هذه الكلمةُ المشرَّفَةُ جامِعَةً بين التخلية والتحلية، فيُخَلِّي الذاكرُ أوَّلًا من قلبه ويَطْرُدُ عنه جميعَ الخواطر الوهمية، وجميعَ الكائنات التي استَعْبَدَتْه من جاهٍ ومالٍ ونساءٍ وبَنِينَ ودينارٍ ودِرَهمٍ ومَدْحٍ وذَمٍّ ونحو ذلك بقوله: لا إله إلا الله، أي: ليس سِوَى مولانا -جلّ وعزّ- من جميع الكائنات على العموم مَنْ هو غَنِيٌّ في نفسه، أو يفتقرُ إليه في أَثَرٍ ما، حتى يستحقَّ أن يُعْبَدَ، أو يُطَاعَ، أو يُخَافَ، أو يعوَّلَ عليه في أثرٍ ما. بل جميعُهُ عاجِزٌ أتمَّ العجز عن إيصال أمرٍ ما إلى نفسه أو إلى غيره، فوَجَبَ طَرْدُ جميعها من القلب؛ إذ وجودُها كعدمها بلا شكٍّ ولا ريب.

وما وجد مع بعض تلك الأمور المخلوقة - كالطعام والشراب والمياه والثياب والنساء والبنين والأموال والنيران والسلاح والأُسُود والحيَّات والظَّلَمة والجنة والنار - من المصالح واللَّذَّات، ومن المفاسد والآلام، فليس منها أصلًا، ولا يعوَّلُ عليها في شيءٍ من ذلك ولا غيره.

فالالتفاتُ إلى شيءٍ منها عَمًى وظُلْمَةٌ عظيمةٌ، وحالةٌ سيِّئَةٌ غيرُ مستقيمةٍ،

وسَفَهٌ قويٌّ، وخصلةٌ ذميمةٌ، وقَذَرٌ شديدُ النَّتَنِ تَجِبُ المبالَغَةُ في غَسْلِه من البال، ليتهيَّأَ القلبُ للتجلِّي بالنور الزكي اللامع من معرفة العلي ذي الجلال.

فلما غَسَلَ الذاكِرُ قلبَه بذلك النَّفْي القوي العامّ، وصلّى على الكونين صَلَاتَه على الميت المعدوم أربعًا، وخَتَمَ بالسلام؛ حَلَّاه حينئذٍ بزينة الدخول في حضرة الملك العلام، فقال قولَ المضطر الأوَّاه اليائس يأسًا قطعيًا دائمًا من كل ما سوى مولاه إِثْرَ نفي: لا إله إلا الله.

ولمَّا ابتهج قلبُهُ بنور الحقيقة، وكان الانتفاءُ بها موقوفًا على القيام برسوم الشريعة، وذلك لا يكون إلا بالإدمان على ذِكْرِ صاحبها المبلِّغ لها عن الله تعالى سيدنا ومولانا محمد ﷺ، احتاجَ الذاكِرُ بعد كلمة التوحيد الدالَّةِ على الحقيقة أن يَشْفَعَها بإثبات رسالة سيدنا ومولانا محمد ﷺ ليحفَظَ نورَ توحيده بإدخاله في منيع حِرْزِ الشريعة، فلهذا يقول الذاكرُ إِثْرَ: لا إله إلا الله: محمد رسول الله ﷺ.

وهكذا ينبغي في كلِّ ذِكْرٍ من أذكار الله تعالى أن لا يَغْفَلَ المؤمنُ فيه عن ذكر سيدنا ومولانا محمد ﷺ، إما بأن يصلِّيَ عليه إِثْرَهُ، أو يُقِرَّ برسالته مع الصلاة عليه ﷺ، أو نحو ذلك مما يُوجِبُ تعظيمَهُ، والتمسُّكَ بأذياله؛ إذ هو ﷺ بابُ الله الأعظم الذي لا يُنَالُ كلُّ خيرٍ دنيا وأخرى إلا بالتعلُّقِ به، فمن غَفَلَ عن ذكره والتمسُّك بشريعته ﷺ، لم يَنَلْ مَقْصِدَهُ، وكان مَرْميًّا به في سجن القطيعة، محرومًا من خيري الدنيا والآخرة، وسيدُنا ومولانا محمد ﷺ هو دليلُ الخلق إلى الله تعالى، فكيف يَصِلُ إلى الله تعالى من غَفَلَ عن ذكر دليله؟

وقد قال بعضُ مَنْ طَبَعَ الله تعالى على قلبه ممن يتعاطَى التصوُّفَ وليس هو من أهله مقالةً قريبةً من الكُفْرِ، أو هي الكُفْرُ بعينه: إن الإِكْثَارَ من ذِكْرِ النبي ﷺ حِجَابٌ عن الله تعالى.

وقد سَلَكَ بعضُ الضالِّين[1] مثلَ هذه العبارة فقال: إذا أفردتَ التهليلَ عن

(1) بالحاء المهملة وتشديد الراء بعدها بوزن قزاز، أي: يتعاطى صنعة الحرير.

إثبات الرسالة؛ كان أَبْلَغَ وأسرعَ في تأثير معنى التوحيد. واحتجَّ لضلاله وتَسْوِيلِ شيطانه بأن قال: للتهليل معنى، ولإثبات الرسالة معنى، وإذا اختلفت المعاني على الباطن؛ ضَعُفَ التأثيرُ، وبَعُدَتِ الثمرةُ. قال: وإنما يحتاجُ إلى وَصْلِ الذِّكْرَين عند الدخول في الإسلام.

قال بعضُ الأئمة الراسخين رضي الله عنهم: وهذه المقالةُ - والعياذ بالله تعالى - من الفِتَنِ التي لا مَوْرِدَ لها غيرُ النار، ولا عُقْبَى لها سوى دار البَوَارَ، وما ذاك إلا مكرٌ واستدراجٌ إلى رفض الشريعة والانحلال من رِبْقَتها وتعطيل رُسُومها، ولو عَلِمَ هذا الضالُّ ما تحت قول: محمد رسول اللهﷺ من الأسرار التوحيدية، والحكم التهليلية، لانقشعَ عنه ذلك العمى، فأصاب المرمى. انتهى.

اللهم أَعِذْنَا من الفتن ما ظَهَرَ منها وما بَطَنَ بجاه سيدنا ومولانا محمد ﷺ صلاةً وسلامًا، نَصِلُ بهما مع الأحبَّة بفضل الله تعالى إلى الفِرْدَوس الأعلى، والتمتُّع هناك في جواره تعالى بنفس تلك المواهب والمنن.

فضائل المواظبة على كلمة التوحيد

• الفصلُ الرابعُ من الفصول الأربعة: في بيان الفوائد التي تَحْصُلُ لذاكر هذه الكلمة المشرَّفة على الوجه الأكمل مع المواظبة.

اعلم أن المواظبةَ على ذِكْرِ الكلمة المشرَّفَ على الوجه الذي ذكرناه أوّلًا يُحَصِّلُ فوائدَ كثيرة: منها ما يَرْجِعُ إلى محاسن الأخلاق الدينية، ومنها ما يرجعُ إلى الكرامات التي هي خوارقُ العادات.

أما الأولُ: فمنها: اتصافُهُ بالزُّهْد، ونعني به: خُلُوَّ الباطن من الميل إلى فانٍ، وفراغَ القلب من الثقة بزائلٍ، وإن كانت اليدُ مغمورةً بمتاعٍ حلالٍ؛ فعلى سبيل العَارِيَةِ المَحْضَة، وتصرُّفه فيه بالإذن الشرعي تصرُّفُ الوكالةِ الخاصَّةِ، ينتظرُ

العَزْلَ عن ذلك التصرُّفَ بالموت أو غيرِه مع كلِّ نَفَسٍ، وذلك ينفي عن النفس التعلُّقَ بما لابُدَّ من زواله.

ومنها: التوكُّلُ، وهو ثِقَةُ القلب بالوكيل الحقّ، بحيث يَسْكُنُ عن الاضطراب عند تعذُّرِ الأسباب ثِقَة بمسبِّبِ الأسباب، ولا يَقْدَحُ في توكُّله تلبُّسُ ظاهره بالأسباب، إذا كان قَلْبُه فارغًا منها بحيث يستوي عنده وجودُها وعَدَمُها.

ومنها: الحَيَاءُ بتعظيم اللهَ -جَلَّ وعز- بدوام ذِكْرِه، والتزام نهيه وأمره، والإمساكِ عن الشكوى به إلى العَجَزَة والفقراء غيره.

ومنها: الغِنَى، وهو غِنَى القلب بسلامته من فِتَنِ الأسباب، فلا يَعْتَرِضُ على الأحكام بـ: لو ولا بـ: لعل لعِلْمِه بمن صَدَرَتْ منه جلّ المنفرِدُ بالخلق والتدبير الملك الوهَّابُ.

ومنها: الفَقْرُ، وهو نَفْضُ يَدِ القلب من الدنيا حِرْصًا وإكثارًا لقطعه بأن حاجَتَهُ ليست عند شيء منها، وسكوتُ اللسان عنها بالكلية مدحًا وذمًّا.

ومنها: الإيثارُ على نفسه بما لا يَذُمُّهُ الشرعُ.

ومنها: الفُتُوَّةُ، وهي التَّجَافِي عن مُطَالَبَة الخلق بالإحسان إليه ولو أَحْسَنَ إليهم؛ لعلمه بأن إحسانَه وإساءَتَهم إليه كلُّ ذلك مخلوقٌ له تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات: 96]، فلم يَرَ لنفسه إحسانًا حتى يَطْلُبَ عليه جزاءً، ولم يَرَ لهم إساءةً حتى يَذُمَّهم عليها، اللهم إلا أن يكون الشرعُ هو الذي أَمَرَ بذمِّهم أو معاقبتهم، فيفعلُ حينئذٍ ما أَمَرَ به الشرعُ ليقومَ بوظيفة التعبُّد فقط، وهذه الفتوَّةُ هي فَوْقَ المسالمة.

ومنها: الشُّكْرُ، وهو إِفْرَادُ القلب بالثناء على الله تعالى، ورؤيةُ النِّعَمِ منه في طَيِّ النِّقَمِ.

والفوائدُ كثيرةٌ، ومن أرادها فليجتهدْ في أسبابها، فيعرفُها بالذَّوْقِ.

وأما النوعُ الثاني من الفوائد: وهو ما يرجع إلى الكرامات، فمنها:

وَضْعُ البَرَكَةَ في الطعام ونحوِه حتى يَكْثُرَ القليلُ، ويكفي اليسيرُ، وهذا مُشَاهَدٌ لأولياء الله تعالى كثيرًا.

ومنها: تيسيرُ دنانيرَ أو دراهمَ أو كِلَيْهما أو غير ذلك مما تدعو إليه الحاجةُ، وقد كان بعضُ المشايخ في أوَّلَ أمره حرَّارًا فتعذَّرَ عليه شُغْلَ الحرارة تعذُّرًا شرعيًا، فكان إذا قضى وظيفةَ ذكره يرفعُ رأسه، فيجدُ في حِجْرِه درهمًا يشتري به قُوتَ ذلك اليوم.

ونُقِلَ عن الشيخ أبي عبد الله التَّاودي[1]: أنه احتاج كِسْوَةً لأولاده وزوجته، وكان كثيرَ الأولاد، فاشترى شَقَّةً، وذهب بها إلى الخيّاط، وأعطاه طَرَفَها الواحد، وأمسك تحته الطرفَ الآخرَ، فجعل الخيَّاط يَجْذِبُها ويفصّلُ منها شيئًا بعد شيء، حتى صَنَعَ أثوابًا عدَّةً تشهد العادةُ بأن ذلك لا يكون من شقةٍ واحدةٍ، فطال ذلك على الخيَّاط، فقال له: يا سيدي، هذه الشقةُ ما تَتِمُّ أبدًا، فقال له الشيخ خَوْفَ الفتنة: قد تَمَّتْ، ورمى له بباقيها من تحته.

وكان بعضُ المشايخ لا ينتصبُ لذِكْرٍ ولا لصلاةٍ على سجَّادته في خَلْوَته إلا ويخلقُ الله تعالى له على سجادته وتحتها دراهِم جُدُدًا، وكان له عائلةٌ وأولادٌ، فكان مَعْشَرُ أولاده إذا رأوه يأخذ في التوجُّه للصلاة أو الذِّكْر يُحَدِّقُون به يترقَّبون انفصالَهُ، فإذا انفصل التقطوا تلك الدراهم، فمنهم المقلُّ ومنهم المُكْثِرُ، وداوَمُوا على ذلك حتى تحدّثوا به، وشاعَ الحديثُ، فانقطع ذلك.

ومنها: أن يكشِفَ الله له عن حقيقة ما يريد استعمالَه من الطعام، فيعرف حلالَه من حرامه ومن متشابهه بأَمَارَاتٍ يَجِدُها إما من باطنه أو من ظاهره أو من غيره.

وكراماتُ هذا الباب كثيرةٌ لا تُحْصَى، إلا أن المؤمنَ لا ينبغي أن يَقْصِدَها بشيءٍ من طاعته، وإلا؛ دخل عليه الشركُ الخفيُّ، ومُكِرَ به والعياذ بالله؛ إذ هي

---

(1) هو أبو عبد الله التاوُدي، نسبة إلى بني تاودي (المغرب - فاس)، كان يعلم الصبيان، فيأخذ من أولاد الأغنياء فيرده إلى أولاد الفقراء، توفي سنة 580هـ.

من جُمْلَةِ ما يجب أن يُصَفِّيَ منها قَلْبَه عند ذكر كلمة التوحيد، فليقَطَعْ التفاتَه إليها بالكلية، وليكن مَقْصَدُهُ رضا مولاه الذي لا خَلَفَ له ولا غنى لمخلوقٍ عنه، وكَشْفَ الحجاب عن عَيْنَي قلبه، حتى يتنزَّه في ذلك الجلال العديم المثال، ويواجِهَهُ مولاه بعجائبَ وأسرارٍ لا يمكن أن يُعَبِّرَ عنها المقالُ.

اللهمَّ افتحْ لنا في ذلك، وزِدْنَا من فضلك دنيا وأخرى يا أرحم الراحمين بجاه سيد الأولين والآخرين، نبينا ومولانا محمد ﷺ وعلى إخوانه من النبيين والمرسلين وعلى جميع الملائكة المقربين.

وإلى فَضْلِ هذه الكلمة وما يَحْصُلُ لذاكرها من الفوائد أَشَرْتُ بقولي في أصل العقيدة: (فإنه يرى لها من الأسرار والعجائب ما لا يدخل تحت حصر).

وهذا الفصلُ الرابعُ هو آخِرُ السبعةِ الفصولِ المتعلِّقة بكلمة التوحيد، جَعَلْنَاها سبعةً تفاؤلًا ورجاءً من المولى الكريم -عز وجل- أن يجعلهَا لنا ولجميع أحبَّتِنا حِصْنًا حصينًا، وحجابًا منيعًا من التعذيب بشيءٍ من دَرَكَات النار السبع، كما أنا خَتَمْنا هذه العقيدةَ وشرحناها بتحقيق معنى كلمتي الشهادة، نرجو به من مولانا -عز وجل- أن يَخْتِمَ لنا ولجميع أحبتنا وإخواننا في الدين بأفضل درجات الإيمان، ويجمعَ شَمْلَنا وشملهم إِثْرَ الموت مع أوليائه المقربين أهل النعيم المقيم والرَّوْح والريحان.

أدعية مباركة

ولنختم هذا الشرحَ المباركَ إن شاء الله بأدعية مباركة فنقول:

الحمدُ لله الكريم الوهَّاب، المُعْطِي النِّعَم الجليلة لمن يشاء بمحض فضله لا لسببٍ من الأسباب، الفاتح بصائرَ القلوب بجوده، حتى خَرَقَتْ بنورها حُجُبَ الكائنات كلَّها وظَفِرَتْ بمنتهى الآراب.

والصلاةُ والسلامُ على سيدنا ومولانا محمد ﷺ مَعْدِن الكمالات، والوسيلةِ العظمى دنيا وأخرى لنيل المُنَى والحاجات، ويَنْبُوع الفضائل وأساسِ جميع الخيرات، المُشَرَّفِ على كلِّ مخلوقٍ لله تعالى في الأرض والسموات.

ورضي الله تعالى عن آله وصحبه الذين هم بعد غَيْبَته ولحوقه بالرفيق الأعلى الأَنْجُمُ الزاهراتُ، والذين هم القُدْوَةُ للخلائق بعده، وهم خيرُ الأمة الأئمة الهداة، وعن التابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم يَبْعَثُ الله العِظَامَ الرُّفَات.

﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: 23].

ربنا ظَلَمْنا أنفسنا ظلمًا كثيرًا ولا يغفر الذنوبَ إلا أنت، فاغفرْ لنا مغفرةً من عندك، وارحَمْنا إنك أنت الغفورُ الرحيمُ.

﴿فَقَالُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٨٥﴾ وَنَجِّنَا بِرَحْمَتِكَ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [يونس 85 - 86].

اللهم يا غياثَ المستغيثين، ومَلْجَأَ ذَوِي الفاقات الملهوفين، أسألُكَ يا أرحم الراحمين، يا ذا الجلال والإكرام أن تَجْعَلَنا في الدنيا والآخرة من خِيَارِ أهلِ لا إله إلا الله، ومن خيار أهل معرفتك، وأن تُمَتِّعَنا بِإِثْرَ الموت مع الأحبَّة في جنة الفردوس بجلائل نعمك وجميل رؤيتك، وأن تغفرَ لنا جميعَ ذنوبنا بلا

عقوبةٍ ولا مِحْنَةٍ، وأن تؤدِّيَ عنا جميعَ تَبِعَاتِنا بمحضِ فضلك بلا خِزْي دنيا وأخرى يا ذا الفضل والمِنَّة.

اللهم لك الحمدُ وإليك المشتكى من أنفسنا ومن عوائِقَ قد عَسُرَ معها في هذه الأزمنة الصعبة النجاةُ، فآمِنّا يا مولانا من ضَرَرِها في ديننا حالًا ومآلًا حتى نفوزَ بأعظم رضوانك في الحياة وبعد الممات.

اللهم يا أرحم الراحمين إنه قد أَسَرتْنا الأوهامُ والهوى، وضَعُفَتْ عن النهوض إلى التمتع بمنيع جنابك العلي منا القُوَى، وقد اشْتَدَّ علينا وِثَاقُ القلوبُ، وأَضْعَفَها وأعمى عَيْنَها توالي ظُلُمَات المعاصي عليها، وتراكُم رَانِ الذنوب، فقلوبنا تَبْكِي وتَنْدُب وإن ضَحِكَ منا اللسان، وتُرِيدُ النهوضَ إلى نيل الكمالات شوقًا إليه فيَمْنَعُها الأَسْرُ والعمى، ولا تُسَاعِدُها عليه القوى، ولا النفسُ ولا الأركان، فصِرْنا يا مولانا مطروحين في مَضِيقِ سِجْنِ الآفات، مُكَبَّلِين فيه بثِقَلِ قيود الشهوات.

فيا ذا الفضل العظيم الذي لا يُحَدُّ، ولا يُعَلَّلُ، ولا يُقَاسُ بمِكْيَالٍ ولا ميزانٍ، يا ذا الكرم العميم الذي فاضَ على العوالم كلِّها حتى طَمِعَ فيه القريبُ ومن هو في غاية البُعْدِ والخُسْرَان، قد أَمَرْتَنا يا ذا الجلال والإكرام على لسان نبيك ورسولك سيدنا ومولانا محمد ﷺ بفِكَاكِ العَانِي، وإنقاذِهِ من الأَسْرِ الذي ضَرَرُه يسيرٌ، وعَرَضٌ فانٍ، فنحن - يا مولانا - العانون حقيقةً، الخائفون الاقتطاع عما يدوم من الخير العظيم مما خيرت به أولياءك في أعلى الجنان، ولا عِوَضَ له من الفوز منك بجميل الرضوان، فمُنَّ على قلوبنا وذواتنا المأسورةِ والمحبوسةِ عن التمتُّع بلذيذ حَضْرَةِ جلالك التي لا يَمْلِكُ الصبرَ عنها، بما به أَمَرْتنا يا كريم يا وهاب يا رحيم يا رحمن، يا مَنْ ليس معه في تدبيرِ مُلْكِه ثانٍ.

اللهم اغفرْ لنا ولآبائنا ولأمهاتنا ولأشياخنا وإخواننا وأَحِبَّتنا وذُرِّيَّاتنا، واجمعْ شَمْلنا وشملهم بلا مِحْنَةٍ مع أكبر أوليائك في أعلى عليين، ومَتِّعْ جميعَنا

إِثْرَ الموت في أعلى الفردوس بلذيذ رؤيتك، ومرافَقَةِ من أنعمتَ عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين.

اللهم انْفَعْ بهذا الشرح كلَّ من اعتنى به من أهل الخير والإيمان، ومُنَّ اللهم على كلِّ من حَفِظَ العقيدةَ - أَصْلَهُ - بحسن الخاتمة والفوز بعموم الغفران.

اللهم اجْعَلْ حِفْظَها لهم نورًا عظيمًا في الدنيا والآخرة، وأَعْطِهم بسببها بلا مِحْنَةٍ من الفردوس الأعلى أعلى المنازل الفاخرة، واحفظها وإياهم إلى الممات من جميع الفِتَنِ، واجعلْ بيننا وبين الظالمين حجابًا مستورًا في ديننا ودنيانا يا عظيم المواهب والمِنَن.

نتوسَّلُ إليك يا مولانا في نَيْلِ هذه المطالب كلِّها بذاتك العلية، ثم بنبيك ورسولك سيدنا ومولانا محمد ﷺ ذي النفس الزَّكِيَّة، الشفيعِ المشفَّعِ عندك، سيِّد الأوَّلين والآخرين سيدنا ومولانا محمد ﷺ وعلى آله عَدَدَ ما ذكرك وذكره الذاكرون، وغَفَلَ عن ذكرك وذكره الغافلون.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حولَ ولا قوَّة إلا بالله العلي العظيم، وحسبنا الله وكفى، ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: 59].

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم عَدَدَ قَطْرِ الأمطار، وعدد وَرَقِ الأشجار، وعدد مَثَاقِيلِ الجبال والأحجار، وعدد الرمال وزَبَدِ البحار، وعدد الأبرار والفُجَّار، وعدد ما يَخْتَلِجُ في الليل والنهار، واجعل اللهم هذه الصلاةَ لنا نَجَاةً من النار، يا واحد يا أحد يا مهيمن يا قهار، وسلام على جميع الأنبياء والمرسلين.

obeikandl.com

قائمة المحتويات

تقديم	3
مؤلِّف «أم البراهين»	4
مؤلفاته	5
الثناء عليه	6
وفاته	7
وقفة مع علم التوحيد	7
منهج وعمل	10
متن أم البراهين	11
شرح أم البراهين	19
مقدمة الكتاب	20

obeikandl.com

تعريف الحمد والشكر	24
أقسام الحكم العقلي	25
ما يجب وما يجوز وما يستحيل في حق الله	31
صفات الله تعالى	39
الوجود	40
القدم	40
صفة البقاء	42
المخالفة للحوادث	43
صفة القيام بالنفس	45
صفة الوحدانية	47
الصفات السلبية	48
معناها	49
صفات المعاني	50

obeikandl.com

القدرة والإرادة	51
العلم المتعلق بالواجبات	54
صفة الحياة	55
السمع والبصر	56
صفة الكلام	57
حول الصفات المعنوية	61
ما يستحيل في حقه تعالى	62
استحالة العدم	64
استحالة المماثلة للحوادث	65
استحالة الاحتياج للغير	67
استحالة المماثلة	67
استحالة العجز	68
استحالة الجهل والموت	71

obeikandl.com

أضداد الصفات المعنوية	74
الجائز في حقه تعالى	75
دليل وجوده	75
برهان القِدم	77
برهان البقاء	78
برهان وجوب المخالفة للحوادث	78
برهان القيام بالنفس	79
برهان الوحدانية	80
برهان الاتصاف بالقدرة والإرادة	83
برهان فعل الممكنات	85
الصفات الواجبة والجائزة والمستحيلة في حق الرسل	86
برهان وجوب الصدق	88
برهان وجوب الأمانة	90

obeikandi.com

الأعراض البشرية	95
أسرار لا إله إلا الله ومعانيها	100
ضبط الكلمة المشرفة	102
إعراب لا إله إلا الله	102
معنى لا إله إلا الله	110
معنى الألوهية	114
استغناء الإله عن كل ما سواه	115
تنزيهه عن الأغراض	116
افتقار كل ما سواه إليه	117
بطلان مذهب القدرية والفلاسفة	118
معنى محمد رسول الله ﷺ	122
وجوب صدق الرسل	122
الأعراض البشرية للرسل	123

obeikandl.com

وجوب شهادة التوحيد	124
الإكثار من الشهادة بالتوحيد	127
فضائل المواظبة على كلمة التوحيد	142
أدعية مباركة	146

obeikandl.com